دفاع ابن جني في كتابه (المحتسب) عن القراءات التي أنكرها ابن مجاهد

دراسة نحوية وتصريفية.

إعداد

د/ جمال حسن بشندي عيسى.

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بأسيوط
جامعة الأزهر

دفاع ابن جني في كتابه (المحتسب) عن القراءات التي أنكرها ابن مجاهد دراسة نحوية وتصريفية.

جمال حسن بشندي عيسى.
القسم: اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بأسيوط، مصر.
البريد الإلكتروني: jamalissa.47@azhar.edu.eg

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن الأوجه النحوية والصرفية التي دعت ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) إلى إنكار بعض القراءات التي رواها عنه ابن جني (ت٣٩٢هـ) في كتابه: (المحتسب)، وكان له موقف مخالفٌ لما رآه ابن مجاهد؛ إذ دافع عن هذه القراءات، واحتج لها، وكان يعتقد قوة وجه هذا المُسَمَّى في عصره شاذًا، وأنه لا ينبغي أن يُرَدَّ شيءٌ من القراءات، أو يُغَضَّ منه، ولو كان ضعيفًا في العربية؛ لأنه مَرْوِيٌّ عن رسول الله-ﷺ-من جهة، ووارِدٌ عن العرب من جهة أخرى، وقد درس البحث هذا كله دراسة موضوعية تصف الظاهرة، وتبحث عن دواعيها، وتكشف عن موقف مُورِدها وحاكيها، وتبين موقف الباحث منها، وانتهت إلى نتائج عديدة منها: أن الذي دعا ابن مجاهد إلى إنكار بعض القراءات ما شاع في عصره من قلة الضبط، والتباس الباطل بالحق؛ فَكان لزامًا عليه-وهو شيخ القُرَّاء-أن يقود بتصانيفه حركة تميز صحيح القراءات من شاذها، وباطلها. ومنها أن داعي النقد الذي تعرض له شيخ القُرَّاء صادرٌ عن غَيْرة أبي الفتح على كتاب الله، وعلى اللغة التي نزل بها، وأن أبا الفتح مثالٌ للناقد البصير الموسوم بالحيدة والموضوعية.

الكلمات المفتاحية: دفاع، ابن جني، المحتسب، إنكار، ابن مجاهد.

Ibn Geni's defense in his book (Al-Muhtaseb) about The Quranic readings that Ibn Mujahid denied Syntactic and morphological study.

Jamal Hassan Bashandy Issa.
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Assiut, Egypt.
Email: jamalissa.47@azhar.edu.eg

Abstract :

This research aims to reveal the grammatical and morphological aspects that called Ibn Mujahid (d. 324 AH) to deny some of the readings narrated by Ibn Jenni (d. 392 AH) in his book: (Al-Muhtaseb), and he had a position contrary to what Ibn Mujahid saw, as he defended these readings, He protested to her, and he believed that the power of the face of this named in his era is anomalous, and that nothing should be returned from the readings, or disregarded, even if it is weak in Arabic, because it is narrated from the Messenger of God-may God bless him and grant him peace-on the one hand, and contained from the Arabs on the other hand, The research has studied all this objective study describing the phenomenon, looking for its causes, revealing the position of its supplier and emulating it, and showing the researcher's position on it, and It ended with several results, including: That what prompted Ibn Mujahid to deny some of the readings is the widespread lack of discipline in his era, and the false confusion of the truth, and it was obligatory for him - the Sheikh of the readers - to lead with his designs a movement that distinguishes true from the abnormal readers, and invalidates it. Including that the reason for the criticism suffered by the Sheikh of the readers came from the jealousy of Abi Al-Fath on the Book of God, and the language in which he came down, and that Aba Al-Fath is An example of the critic attributed to AL-Basra, who is neutral and objective.

Keywords: defense, Ibn Gani, Al Muhtaseb, Denial, Ibn Mujahid.

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أنزل القرآن العظيم بلسان عربيٍّ مبـــين، والصـــلاة والسلام على خِيرة الله، وصفوته من خلقه أجمعين، سيدنا محمد الصـــادق الأمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد ،

فهذا بحث بعنوان: **(دفاع ابن جني في كتابه (المحتسب) عن القراءات التي أنكرها ابن مجاهد دراسة نحوية وتصريفية).**

والذي دعاني إلى هذا البحث ما رأيته من تعقب بعض القراءات على لسان شيخ القُرَّاء في وقته، والمُقَدَّم منهم على أهل عصره، الحافظ، الناسك، الإمام أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت٣٢٤هـــ)، وذلك فيما حُكِيَ عنه في كتاب (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) للعبقري اللغوي، والنحويّ الروميِّ الأصل أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـــ).

وكان من الطبعي، وحسنِ الظن بشيخ القُرَّاء الاعتقادُ بأن يكون لما أورده من هذا التعقُّب دواعٍ اقتضته، ودوافعُ أوجبته، وأن يكون لصاحب (المحتسب) موقفٌ منه.

والنظرة العَجْلَى إلى كتاب يحمل مثل هذا العنوان: (الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين) تقضي بمبالغة أبي الفتح في متابعة أبي بكر، غير أن نظرةً أخرى إلى ما سلف من عنوان كتاب أبي الفتح،،تنقض الأولى، وتدفعها.

على أن قواعد البحث العلمي تفرض دراسة هذا كله دراسة موضوعية تصف الظاهرة، وتبحث عن دواعيها، وتكشف عن موقف مُورِدها وحاكيها، وتبين موقف الباحث منها.

من أجل ذلك تتبعت ما جاء في كتاب (المحتسب) من إنكار ابن مجاهد بعض القراءات، حتى اجتمع لي منها ما يصلح لعقد هذه الدراسة بمشيئة الله تعالى.

الدراسات السابقة :

من المعروف أن المصنفات والبحوث في أبي بكر بن مجاهد، أو أبي الفتح بن جني أكثر من أن تحصى، ولعل أهم الدراسات التي تشبه في ظاهرها موضوع هذا البحث ما يلي:

١- أثر المحتسب في الدراسات النحوية للدكتور: حازم الحِلِّيّ. المكتبة الأدبية: ١٤٣٤هـ ٢٠١٣هـ.

وهو يتناول نشأة الاحتجاج للقراءات القرآنية، وتطوره، وأثر أبي عَلِيٍّ الفارسي في ابن جني، ثم تطرق إلى أثر (المحتسب) في كثير من الأبواب النحوية، كالأسماء الستة، والمثنى، والجمع السالم، والنكرة والمعرفة، والمبتدأ والخبر، ونواسخهما، والمفعول به، والتنازع، والاشتغال، وظرفي الزمان والمكان، والحال والتمييز إلى آخر الأبواب النحوية التي أوردها.

٢- منهجية ابن مجاهد بين توجيه القراءات القرآنية وانتقادها. رسالة (ماجستير) للباحث: عبد العزيز عايش العنزي. كلية الآداب. جامعة آل البيت: ٢٠١٧م.

وجاء في ملخص البحث أن هذه الدراسة تتبنى الحديث عن منهجية ابن مجاهد في توجيه القراءات الفرآنية وانتقادها في (كتاب السبعة) مدعومة بكتب النحو، والقراءات، والسير، وبعض الدواوين الشعرية.

٣- الشواذ في القراءات مما نُسِبَ لأبي بكر بن مجاهد من كتاب المحتسب. إعداد: أحمد حاتم أحمد عباس السامرائي. دار الغوثاني للدراسات القرآنية: ١٤٣٩٢هـ ٢٠١٨م.

وأصل هذا الكتاب رسالة (ماجستير) في قسم علوم الفرآن في كلية التربية. جامعة سامراء: ٢٠١٤م.

وقد جمع الباحث نصوص ابن مجاهد من كتاب (المحتسب)؛ ليضع كتابًا أقرب ما يكون إلى كتاب ابن خالويه في شواذ القرآن.

ولم أقف على هذا الكتاب، ولا على أصله (الرسالة)، ولا على صورة (إليكترونية) منه، والذي ذكرته عنه إنما هو حاصل تقديم للكتاب منشور على (الشبكة العنكبوتية).

على أن الرسالة مُقَدَّمة إلى قسم (علوم القرآن)، ولا يخفى من فرق في التخصص الدقيق بينها وبين الدراسة المقدمة إلى قسم اللغويات.

وشيء آخر، وهو أن عنوان الرسالة يقضي بأنه جمع كل الشواذ المنسوبة لأبي بكر في كتاب (المحتسب)، دون بيان موقف أبي الفتح منها، ودراستي قاصرة على ما أنكره ابن مجاهد منها، ومَعنِيَّة بالكشف عن سبب هذا الإنكار نحويًا، أو صرفيًا، وهذا ما لم يرد على لسان ابن مجاهد، ولم يذكره أبو الفتح.

مشكلة البحث :

تتمثَّل مشكلة هذا البحث في عدم الوقوف على أهم مصدر اعتمد

عليه كتاب (المحتسب)، وهو كتاب (القراءات الشواذ) لابن مجاهد، فلا أدري أهو مطبوعٌ، أم مخطوطٌ، أم مفقودٌ؟.

والذي يترجح عندي أنه مفقودٌ؛ إذ لا أثرَ له، ولا وَسْمَ، ولا ذِكْرَ إلا في (المحتسب)، ومن بعده كتب التراجم[١].

وقد يُقَوِّي هذا الاحتمال ما تقدم في الدراسات السابقة من كتاب (الشواذ في القراءات مما نُسِبَ لأبي بكر بن مجاهد من كتاب المحتسب)؛ إذ لو كان كتاب (القراءات الشواذ) مطبوعًا، أو مخطوطًا ما احتيج إلى جمع مادته من كتاب (المحتسب).

والحق أني كنت بحاجة إلى تحقيق ما نسبه أبو الفتح إلى أبي بكر من إنكار هذه الشواذ؛ للنظر في العبارة المحكية عنه أهي باللفظ أم بالمعنى؟ وفي نوع هذا الإنكار أهو صريحٌ، أم محتملٌ؟.

وكان لزامًا عليَّ في سبيل توضيح ذلك، والتغلب على هذه المشكلة أن أسلك ثلاثة مسالك:

الأول: النظر في كتب ابن مجاهد الأخرى، ولم يتيسر لي منها إلا (كتاب السبعة)، وقد وقفت له على قراءة واحدة من القراءات المروية عنه في (المحتسب)، وسيأتي التنبيه عليها في موضعها من البحث إن شاء الله تعالى[٢].

---

[١] ينظر: المحتسب : ٣٥/١، والفهرست لابن النديم: ٥٠، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي: ٥٢١/٢.

[٢] ينظر: المسألة الثانية من مسائل المبحث الثاني، وعنوانها: (الاعتداد بالساكن حاجزًا حصينًا).

الثاني: مطالعة كتب القراءات، والتفسير، والإعراب، لَعَلِّي أقف على شيء من ذلك إلا أنني وجدتها تتكئ على عبارة (المحتسب) فترددها بحروفها[1].

الثالث: مراجعة كتب النحويين لمعرفة آراء المانعين في كل مسألة يدخل في مضمونها تلك القراءة التي أنكرها ابن مجاهد، وبناء هذا الإنكار على تأثره بأولئك المانعين، وذلك من وجهة نظري أقرب ما يكون إلى مراد ابن مجاهد، والله أعلم.

خطة البحث :

جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

المقدمة: وفيها ذكرت سبب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، ومشكلة البحث، وخطة السير فيه.

التمهيد: (ابن مجاهد وكتابه: القراءات الشواذ، وابن جني وكتابه: المحتسب).

المبحث الأول: (دفاع ابن جني في كتابه المحتسب عن القراءات التي أنكرها ابن مجاهد دراسة نحوية).

المبحث الثاني: (دفاع ابن جني في كتابه المحتسب عن القراءات التي أنكرها ابن مجاهد دراسة تصريفية).

وأما الدراسة فكانت على النحو التالي:

---

[1] ينظر: المسألة السادسة من مسائل المبحث الثاني، وعنوانها: (فتح الياء في آخر الفعل المعتل).

١- جمعت ما تفرق في (المحتسب) من القراءات التي أنكرها ابن مجاهد من الناحية النحوية، أو التصريفية.

٢- رتبت هذه القراءات في كل مبحث حسب ورودها في كتاب الله تعالى، ووضعت لكل منها عنوانًا يناسبها، ويتضمن الاحتجاج لها، وكانت جملة هذه القراءات تسع عشرة قراءة، جاءت في ثماني عشرة مسألة؛ وذلك أنه اجتمع في إحدى المسائل قراءتان[١]، وكان نصيب المبحث الأول احدى عشرة مسألة، والثاني سبع مسائل.

٣- ذكرت نص كلام ابن مجاهد الذي حكاه عنه ابن جني في كل قراءة أنكرها، وذكرت وجه إنكاره لها، وحقَّقت أقوال النحويين على النحو الذي ظهر لي من كلامه.

٤- أوردت دفاع ابن جني عن كل قراءة احتج لها، وذكرت ركائز الدفاع التي ارتكز عليها في كل منها، وصَرَّحت بما انفرد به من تلك الدفاعات، فإن كان مسبوقًا إلى شيء منها نبهت على مَن سبقه إليه، ومن تبعه، ومن نازعه، مع إبداء الرأي فيما تدعو إليه ضرورة البحث، وحرصت على إيراد شيء من عبارات السابقين له، واللاحقين.

٥- ختمت كل مسألة بتعقيب، أبرزت فيه ما لا سبيل إلى ذكره في الدراسة، مع بيان رأي الباحث في كل منها.

الخاتمة: وفيها ذكرت أهم نتائج البحث.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

---

[١] هي المسألة الثانية من مسائل المبحث الأول، وعنوانها: (حذف المفعول به).

تمهيد

ابن مجاهد وكتابه (القراءات الشواذ) وابن جني وكتابه (المحتسب)

١- ابن مجاهد وكتابه (القراءات الشواذ)

أ- ابن مجاهد

هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد المقرئ، البغداديّ، المولود في شهر ربيع الآخر من سنة (٢٤٥هـ) خمس وأربعين ومائتين للهجرة.

وقد أقبل على العلم ولازم أهله، فتنوعت معارفه، واجتمع فيه ما جعل الناس يقبلون عليه، فتخَرَّج به خَلْقٌ كثيرٌ[١].قال ابن النديم: «وكان- مع فضله، وعلمه، وديانته، ومعرفته بالقراءات، وعلوم القرآن-حسن الأدب، رقيق الخلق، كثير المداعبة، ثاقب الفطنة، جوادًا»[٢].

على أن تخصص الباحث في (اللغويات) فرض عليه التوقف مليًا عند قول الذهبي: «الإمام المقرئ المُحَدِّثُ النحويُّ، شيخ المقرئين أبو بكر»[٣].

وذلك أنه لا نزاع في أن الرياسة قد انتهت إليه في معرفة القراءات، وأنه حافظٌ، ضابطٌ، ثقةٌ، مأمونٌ[٤].قال ابن النديم: «آخر من

---

(١) ينظر: الفهرست: ٥٠، وتاريخ بغداد: ٣٥٣/٦، ومعجم الأدباء: ٥٢٠/٢: ٥٢٣، وغاية النهاية: ١٣٩/١.

(٢) الفهرست : ٥٠.

(٣) سير أعلام النبلاء : ٤٨٨/١١.

(٤) ينظر: تاريخ بغداد : ٣٥٣/٦، وغاية النهاية: ١٣٩/١.

انتهت اليه الرياسة بمدينة السلام في عصره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، وكان واحد عصره غير مدافع»[١].

وأما ما ذكره الذهبي من نعته بأنه نحويٌّ فلم أقف عليه لغيره، ويشهد له أمران: **الأول**: ما رُوِيَ من أن ابن مجاهد كان يجالس أحد أئمة النحويين الكوفيين، وهو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، حتى قال ثعلبٌ: «ما بقي في عصرنا هذا أحدٌ أعلم بكتاب الله من أبي بكر بن مجاهد»[٢].

ومن طريف ما يُحْكَى عن ابن مجاهد أنه قال: ««كنت عند أبي العباس ثعلب فقال لي: يا أبا بكر، اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا، واشتغل أهل الفقه بالفقه ففازوا، واشتغل أصحاب الحديث بالحديث ففازوا، واشتغلت أنا بزيد وعمرو، فليت شعري ما يكون حالي في الآخرة؟ فانصرفت من عنده، فرأيت تلك الليلة النبيّ-ﷺ- في المنام، فقال لي: أقرئ أبا العباس مني السلام، وقل له: إنك صاحب العلم المستطيل»[٣].

الثاني : ما رواه غير واحد من أن أبا عليٍّ الفارسي (ت٣٧٧هـ) أخذ القراءة عن أبي بكر بن مجاهد[٤].

ولست أستبعد أن يأخذ ثعلب والفارسي القراءةَ عن ابن مجاهد،

---

[١] الفهرست : ٥٠.

[٢] ينظر قول ثعلب هذا في تاريخ بعداد : ٣٥٣/٦.

[٣] ينظر: معجم الأدباء: ٥٥١/٢، وإنباه الرواة: ١٧٨/١، ووفيات الأعيان: ١٠٢/١ وبغية الوعاة: ٣٩٧/١.

[٤] ينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب: ٢٢٦٥/٥، وغاية النهاية : ١٤١/١.

وأن يأخذ ابن مجاهد عنهما النحوَ والصرف، فيكون قد جمع بين النزعتين البصرية والكوفية.

وكانت وفاة أبي بكر– رحمه الله – في يوم الأربعاء، ودُفِنَ في يوم الخميس لعشر بقين من شعبان سنة (٣٢٤هـ) أربع وعشرين وثلاثمائة للهجرة، حكى ذلك الخطيب، وقد رَوَى عن أبي الفضل الزهري أنه قال:: «انتبه أبي في الليلة التي مات فيها أبو بكر بن مجاهد المقرئ، فقال: يا بُنَيَّ، ترى مَن مات الليلة؟ فإني قد رأيت في منامي كأن قائلاً يقول: قد مات الليلة مُقَوِّمُ وَحْيِ اللهِ منذ خمسين سنة، فلما أصبحنا إذا ابن مجاهد قد مات»[١].

وأما آثاره العلمية فقال ابن النديم: «وله من الكتب كتاب القراءات الكبير، كتاب القراءات الصغير، كتاب الياءات، كتاب الهاءات، كتاب قراءة أبي عمرو، كتاب قراءة ابن كثير كتاب قراءة عاصم، كتاب قراءة نافع، كتاب قراءة حمزة، كتاب قراءة الكسائي، كتاب قراءة ابن عامر، كتاب قراءة النبي ﷺ»[٢].

---

[١] تاريخ بغداد : ٣٥٣/٦.

[٢] الفهرست : ٥٠.

ب – كتاب (القراءات الشواذ) لابن مجاهد

القرآن كلام الله – تعالى – المُتَعَبَّد بتلاوته ، المنزل على رسوله– ﷺ–المنقول عنه بالتواتر، فلم يزل في كل حين وجيل ينقله خَلْقٌ لا يُحْصَى[١].

ومن رحمة الله وتيسيره أنه أنزل هذا القرآن العظيم على سبعة أحرف، فقد صح أن رسول الله– ﷺ–قال: «أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَاجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»[٢]، وقال–ﷺ–: «إِنَّ هَذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ»[٣]، وفي رواية: «كُلُّهُنَّ شَافٍ كَافٍ»[٤].

وقد نقل هذه القراءات الصحابةُ، والتابعون، ومَن بعدهم من كبار أئمة المسلمين، ثم تَجَرَّدَ قومٌ للقراءة، فاشتدت بها عنايتهم، حتى صاروا بذلك أئمة يأخذ الناس عنهم، ويقتدون بهم في هذه الأمصار: الحجاز، والعرق، والشام، وكان من بين هؤلاء الأئمةِ القُرَّاءُ السبعة: نافع بن أبي نعيم المدني (ت١٦٩هـ)، وعبد الله بن كثير المكي (ت١٢٠هـ)، وعاصم بن أبي النجود (ت١٢٧هـ)، وحمزة بن حبيب الزيات (ت١٥٦هـ)، وعلي

---

[١] ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة : ٣.

[٢] رواه البخاري في صحيحه: ١٨٤/٦. كتاب (فضائل القرآن). باب (أنزل القرآن على سبعة أحرف).

[٣] أخرجه الترمذي (في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف)، وقال ١٩٣/٥: «هذا حديث صحيح».

[٤] ينظر: سنن النسائي : ٢/ ١٥٣. (باب جامع ما جاء في القرآن).

بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) الكوفيون، وأبو عمرو بن العلاء البصري(١٥٤هـ)، وعبد الله بن عامر الشاميّ(ت١١٨هـ)[١].

ثم إن القُرَّاء بعد هؤلاء قد كثروا، وتفرقوا في البلاد وانتشروا: وخَلَفَهم أممٌ بعد أممٍ، عُرِفَتْ طبقاتهم، واختلفت صفاتهم. فمنهم المُحْكِمُ للتلاوة، المعروف بالرواية والدراية. ومنهم المُقْتَصِرُ على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بسبب ذلك الاختلاف، وقل الضبط، واتسع الخرق، والتبس الباطل بالحق، فميّز جهابذة العلماء ذلك بتصانيفهم، وضبطوه في تآليفهم[٢].

وكان أبوبكر بن مجاهد إمام هذا التمييز؛ فهو شيخ القُرَّاء في وقته، والمُقَدَّمَ منهم على أهل عصره، وكان من ثمرة ذلك تصحيح بعض القراءات، وتشذيذ بعضها الآخر، وما يتبع ذلك من التفرقة بين القراءة الصحيحة، والقراءة الشاذة، وهذه عبارة (الطيبة):

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْـــوِ ... وَكَانَ للرَّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِي

وَصَحَّ إِسْنَادًا هُـوَ القُرْآنُ ... فَهَـــذِهِ الثَّلاَثَةُ الأَرْكَانُ

وَحَيْثُمَا يَخْتَـلَّ رُكْنٌ أُثْبِتِ ... شُذُوذُهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ[٣].

وقال في (النشر): «كُلُّ قراءة وافقت العربية–ولو بوجه–ووافقت

---

[١] ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة : ٤، والنشر في القراءات العشر: ٨/١، ٩.

[٢] ينظر: كتاب السبعة: ٤٥، وإبراز المعاني: ٤.

[٣] متن طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت٨٣٣هـ): ٣٢.

أحد المصاحف العثمانية–ولو احتمالاً–وصَحَّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواءٌ أكانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة[١]، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلَّ رُكْنٌ من هذه الأركان الثلاثة أُطْلِقَ عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»[٢].

وقد وضع ابن مجاهد في القراءات الصحيحة (كتاب السبعة)، وفي (القراءات الشواذ) كتابًا آخر، وتولى شرح (كتاب السبعة) أبو عليٍّ الفارسي (ت٣٧٧هـ) في كتاب كبير يسمى (الحجة)، وقد أوضح فيه المحجة. وكان قد شرع قبله في تفسير صدر منه شيخه أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ)، فسلك أبو عليٍّ بعده ذلك المنهج، وأسند إليه ما فسر منه[٣].

وأما كتاب (القراءات الشواذ) فلم يرد بهذا اللفظ في الكتب المعنية بالترجمة لابن مجاهد[٤]، فهذا ابن النديم يقول: «وله من الكتب كتاب

---

[١] وهم السبعة المذكورون من قبل، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت١٣٠هـ)، و(يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت٢٣٤هـ)، وخلف بن هشام بن ثعلب الكوفي (ت٢٢٩هـ). ينظر: النشر: ٣٨/١، ٥٥.

[٢] النشر في القراءات العشر : ٩/١.

[٣] ينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: ٦/١، وإبراز المعاني : ٦.

[٤] ينظر: الفهرست: ٥٠، ومعجم الأدباء ٥٢١/٢، والوافي بالوفيات: ١٣٠/٨.

القراءات الكبير، كتاب القراءات الصغير»[١]، فلعل كتاب (القراءات الشواذ) هو الصغير منهما، وقد تقدم في (مشكلة البحث) ترجيح أن هذا الكتاب مفقودٌ؛ إذ لا ذِكْرَ له إلا في (المحتسب)، ومن بعده كتب التراجم.

٢- ابن جني وكتابه المحتسب

أ- ابـن جنـي

هو أبو الفتح عثمان بن جِنِّي، ولم تذكر كتب التراجم من نسبه غير اسم أبيه: (جِنِّي) قال ابن خلكان: «و(جِنِّي): بكسر الجيم، وتشديد النـون، وبعدها ياء»[٢].

وهذه الياء ساكنة، وليست مشددة؛ لأنه مُعَـرَّب (كِنِّـي)، ولـيس منسوبًا إلى (جِنٍّ). قال السيوطي: «عثمان بن جِنِّي-بسكون الياء-: مُعَرَّب كِنِّي»[٣]، ومعناه: فاضلٌ؛ بدليل ما حُكِيَ عن أبي الفتح من أنه: «كان يذكر أن أباه كان فاضلاً بالرومية»[٤].

وكان (جِنِّي) هذا مملوكًا روميًا لسليمان بن فهد بن أحمـد الأزدي الموصلي، وزير شرف الدولة (قراوش)، ملك العرب، وصاحب الموصـل، وفي ذلك يقول ابن جني:

فَإِنْ أُصْبِحْ بِلاَ نَسَبٍ فَعِلْمِي فِي الوَرَى نَسَبِي

---

[١] الفهرست : ٥٠.

[٢] وفيات الأعيان: ٢٤٨/٣.

[٣] بغية الوعاة : ١٣٢/٢.

[٤] تاريخ دمشق: ٣٠٧/٢٥.

عَلَى أَنِّي أَؤُولُ إِلَى قُرُومٍ سَادَةٍ نُجُبِ
فَيَاصِرَةٍ إِذَا نَطَقُوا أَرَمَّ الدَّهْرُ ذُو الخُطَبِ
أُولَاكَ دَعَا النَّبِيُّ لَهُمْ كَفَى شَرَفًا دُعَاءُ نَبِي[1].

وأما ولادة ابن جني فكانت بالموصل قبل سنة (٣٣٠هـ) ثلاثين وثلاثمائة للهجرة، واختلف منذ حداثة سنه إلى مدارس الموصل ومساجدها، وأخذ عن أبي عليٍّ الفارسي، وصحبه أربعين سنة، وتبعه في أسفاره، وكان سبب صحبته إياه أن أبا عَلِيٍّ كان قد سافر إلى الموصل، فدخل إلى الجامع، فوجد ابن جني يقرأ النحو في حلقته، فسأله عن مسألة في التصريف، فوجده مُقَصِّرًا، فقال له: (زَبَّبْتَ قبل أن تحصرم)، ثم قام أبو عليٍّ، ولم يعرفه ابن جني، فسأل عنه، فقيل: هذا أبو عليٍّ الفارسي النحوي، فترك حلقته، وأخذ في طلبه، وصاحبه من حينئذ إلى أن مات أبو عليٍّ، وخلفه ابن جني، ودرس النحو ببغداد، وتَبَحَّرَ في علم التصريف؛ لأن السبب في صحبته أبا عليٍّ، وتَغَرّبه عن وطنه، ومفارقة أهله مسألةٌ صرفيةٌ، فحمله ذلك على التبحر، والتدقيق فيه[2]. قال ياقوت: «مِن أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصَنَّفَ في ذلك كتبًا أَبَرَّ بها على

---

[1] ذهب محقق كتاب (الخصائص :٧) إلى أن ابن جني يشير بقوله: (أولاك دعا النبي لهم) إلى قول النبي- صلى الله عليه وسلم- في شأن قيصر: «ثَبَّتَ اللهُ مُلْكَهُ». ينظر: فتح الباري: ١/٤٤.

[2] ينظر: يتيمة الدهر للثعالبي: ١/١٣٧، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي: ٢٤، ونزهة الألباء: ٢٤٤.

المتقدمين، وأعجز المتأخرين، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، ولم يتكلم أحدٌ في التصريف أدقَّ كلامًا منه»[١].

وكان أبو الفتح يحضر بحلب عند أبي الطيب المتنبي كثيرًا، ويناظره في شيء من النحو من عير أن يقرأ عليه شيئًا من شعره؛ أنفة وإكبارًا لنفسه، وكان المتنبي يقول في أبي الفتح: هذا رجلٌ لا يعرف قدرَه كثيرٌ من الناس، وكان إذا سئل عن تفسير شيء من غامض شعره أحال السائل إلى ابن جني. قال أبو الحسن علي بن الحسن الباخرزي: «ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات، وشرح المشكلات ما له»[٢].

وختم أبو الفتح حياته ببغداد في يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة (٣٩٢هـ) اثنتين وتسعين وثلاثمائة في خلافة القادر بالله تعالى.

ومن آثاره العلمية: سر صناعة الإعراب، والخصائص، والتمام في تفسير أشعار هذيل، والمنصف في شرح تصريف المازني، وشرح أبيات الحماسة، وشرح ديوان المتنبي الكبير، واللمع في العربية، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها[٣].

---

(١) معجم الأدباء : ١٥٨٥/٤.

(٢) دمية القصر وعصرة أهل العصر لأبي الحسن علي بن الحسن الباخرزي (ت٤٦٧هـ): ٤٦٧/٣.

(٣) ينظر: تاريخ العلماء النحويين: ٢٤، ٢٥، ونزهة الألباء: ٢٤٤، ٢٤٥، وإنباه الرواة: ٣٣٦/٢، ومعجم الأدباء: ١٥٨٥/٤، ووفيات الأعيان: ٢٤٦/٣: ٢٤٨.

ب – كتاب (المحتسب)

ذكر أبو شامة أن ابن جني تَوَلَّى في كتابه (المحتسب) شرحَ كتابِ ابن مجاهد (القراءات الشواذ)، قال أبو شامة: «ثم شرح كتاب ابن مجاهد في (القراءات الشواذ) أبو الفتح بن جني، صاحب الشيخ أبي عليٍّ في كتاب سَمَّاهُ بـــ(المحتسب)، وأتى فيه بكل عجب»[١].

والتحقيق أن كتاب (القراءات الشواذ) أهم مصدر اعتمد عليه كتاب (المحتسب)؛ «إذ كان مرسومًا به، مَحْنُوَّ الأرجاء عليه، وإذ هو أثبت في النفس من كثير من الشواذ المحكية عمن ليست له روايته، ولا توفيقه، ولا هدايته»[٢]، ويليه كتاب السجستاني، وقطرب، قال: «فأما ما رويناه في ذلك فكتاب أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني...ورويناـأيضًاـفي كتاب أبي علي محمد بن المستنير قطرب من هذه الشواذ صدرًا كبيرًا»[٣].

ودليل آخر، وهو أن كتاب (المحتسب) لم يكن موضوعًا على جميع الشواذ عن قراءة السبعة. قال أبو الفتح: «كتابنا هذا ليس موضوعًا على جميع كافة القراءات الشاذة عن قراءة السبعة، وإنما الغرض منه إبانة ما لطفت صفته، وأغربت طريقته»[٤].

وأما قول أبي شامة: «وأتى فيه بكل عجب» فـــلأن هـــذا الكتـــاب خلاصة علم أبي الفتح، ونتاج حياته اللغوية الحافلة بالـــدرس والتحصـــيل،

---

[١] ينظر : إبراز المعاني : ٦.

[٢] المحتسب : ٣٥/١.

[٣] السابق : ٣٦/١.

[٤] السابق: ٣٥/١.

وضعه بعد أن رسخت قدمه في العربية، ونَضِجَتْ خبرتــه فــي علومهــا؛ فاحتسب به وجه الله تعالى، وسماه بــ(المحتسب)، وقد أحس دنو المنيــة، وانقضاء الأجل؛ ولذا قال في خطبة الكتاب: «وإن قَصُــرَت أفعالنــا عــن مفروضاتك، وصلتها برأفتك بنا، وتلافيتنا من سيئات أنفسنا امتدت أســباب الحياة لنا، فإن انقضت علائق مددنا، واستوى ما في الصحف المحفوظــة لديك من عدد أنفاسنا، واستؤنفت أحوال الدار الآخرة بنا فاقلبنا إلــى ظــل جنتك التي لم تخلقها إلا لمن وسع ظل رحمتك»[1].

وقد ذكر في المقدمة سبب تأليفه لهذا الكتاب، ومُحَصَّلُ كلامه أن الذي دعاه إلى ذلك ثلاثة أمور:

الأول : الاحتجاج للقراءات الشاذة، والدفاع عنها، والانتصار لها؛ حِسْبَةً لله تعالى، وابتغاء مرضاته؛ إذ كانت من الله منزلة، وعن رسوله مَرْوِيَّة. قال: «ونسألك أن تصلي على نبيك المُرْتَضى محمد وآله الطاهرين، وأن تحسن عوننا، وتسديدنا على ما أجمعنا فيه القربة إليك في أملنا لطف المسعاة فيما يُدْني منك، ويُحْظِي بالزُّلفة لديك، وأن تجعل أعمالنا لك، واتصالنا بك، ومطالبنا مقصورة على مرضاتك»[2].

وقال في الكلام على الضرب الذي خالف ما أودعه ابن مجاهد في (كتاب السبعة): «فَسَمَّاهُ أهل زماننا شاذًا، أي: خارجًا عن قراءة القُرَّاء السبعة المُقَدَّمِ ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازعٌ بالثقة إلى قُرَّائه، محفوفٌ بالروايات مِن أمامه وورائه، ولعله-أو كثيرًا منه-مُسَاوٍ في

---

[1] المحتسب : ٣١/١.

[2] السابق: الصفحة نفسها.

الفصاحة للمجتمع عليه. نَعَمْ، وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنُف بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه، وترسو به قدمُ إعرابه»[1].

ولم يكن غرض أبي الفتح خَرْق إجماع أهل الأمصار على قراءات السبعة، أو التسويغ إلى العدول عما أقرته الثقات عنهم، وإنما أراد الاحتجاج لشواذ القراءات التي وردت على سَنَن العربية، وإثبات أنه لا سبيل إلى إنكارها، واجتنابها؛ لأنها مَرْوِيَّةٌ عن رسول الله-ﷺ-قال: «ولسنا نقول ذلك فسحًا بخلاف القُرَّاء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغًا للعدول عما أقرته الثقات عنهم؛ لكن غرضنا منه أن نُرِي وجه قوة ما يسمى الآن شاذًّا، وأنه ضاربٌ في صحة الرواية بِجِرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه؛ لئلا يُرَى مُرَى أن العدول عنه إنما هو غضٌّ منه، أو تهمة له. ومعاذ الله! وكيف يكون هذا، والرواية تنميه إلى رسول الله -ﷺ-والله-تعالى-يقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[2]؟ وهذا حُكْمٌ عَامٌّ في المعاني والألفاظ، وأَخذه هو الأخذ به، فكيف يَسُوغُ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه؟»[3].

الثاني : أنه لم يَرَ أحدًا ممن سبقه قد أفرد للقراءات الشاذة كتابًا في الاحتجاج، فأراد أن يُفْرِد لها كتابًا مقصورًا عليها، متجردًا للانتصار لها، وتوضيح أسرارها وعللها. قال: «وكان مَن مضى من أصحابنا لم يضعوا للحجاج كتابًا فيه، ولا أولوه طرفًا من القول فيه، وإنما ذكروه مرويًا مُسَلَّمًا

---

[1] السابق: ٣٢/١.

[2] من الآية : (٧) من سورة الحشر.

[3] المحتسب : ٣٢/١، ٣٣.

مجموعًا، أو متفرقًا، وربما اعتزموا الحرف منه فقالوا القول المقنع فيه، فأما أن يُفْرِدُوا له كتابًا مقصورًا عليه، أو يتجردوا للانتصار له، ويوضخوا أسراره وعلله فلا نعلمه»[1].

الثالث : أن أستاذه أبا عليٍّ كان قد عزم على أن يضع كتابًا في الاحتجاج للشواذ، ولكن خوالج الدهر حالت دونه، فكان حسنًا من تلميذه ابن جني أن يمضي فيما فَكَّرَ فيه أستاذه، وعزم عليه. قال أبو الفتح: «على أن أبا عَلِيٍّ –رحمه الله–قد كان وقتًا حدَّث نفسه بعمله، وَهَمَّ أن يضع يده فيه، ويبدأ به، فاعترضت خوالج هذا الدهر دونه، وحالت كبواته بينه وبينه»[2].

---

[1] المحتسب: ١/٣٣، ٣٤.

[2] السابق : ١/٣٤.

المبحث الأول

دفاع ابن جني عن القراءات التي أنكرها ابن مجاهد دراسة نحوية

١- (إنْ) المخففة من الثقيلة

أنكر ابن مجاهد قراءة قتادة: ﴿وَإِن مِنَ الحِجَارَةِ﴾[١]، وكذلك قراءته: ﴿وَإِن مِنْهَا﴾[٢] بإسكان النون فيهما، ووجه الإنكار أنه لا يعرف استعمال (إنْ) مخففة من الثقيلة، لا عاملة، ولا مهملة. وإنما هي عنده: (إنْ) النافية، واللام بمعنى: (إلا)، فإذا قلت: (إنْ زيدٌ لقائمٌ) فمعناه: (ما زيدٌ إلا قائمٌ)، ولا يصلح تأويل القراءتين على هذا المعنى، وهذا كلام ابن مجاهد الذي حكاه عنه ابن جني: «لا أعرف لتخفيف النون معنى»[٣].

وهذا الذي ذكره ابن مجاهد هو مذهب الكوفيين إلا الكسائي[٤]. قال الفراء: «ومعنى (إنْ ضربت لزيدًا) كمعنى قولك: ما ضربت إلا زيدًا»[٥]. وقال البغدادي: «وأما الكوفيون غير الكسائي فلا يثبتون (إنْ) مخففة، لا عاملة، ولا مهملة، وإنما هي عندهم: (إنْ) النافية، واللام بمعنى: (إلا)، وهي عند الكسائي مخففة، إن دخلت على اسم، ونافية إن دخلت على

---

[١] من الآية : (٧٤) من سورة البقرة، وقرأ الجمهور بتشديد النون، والتخفيف قراءة قتادة في مختصر في شواذ القرآن: ١٤، والكامل في القراءات: ٤٨٦، وبلا نسبة في الكشاف: ١/١٥٥.

[٢] من الآية : (٧٤). ينظر في تخريجها المراجع السابقة.

[٣] المحتسب: ١/٩١.

[٤] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٣٠، ٣٧٧، ٣٩٥، وشرح كتاب سيبويه: ٥/١١٠.

[٥] معاني القرآن : ٢/٣٩٥.

فعل»[١].

دفـاع ابـن جنـي :

دفع ابن جني ما أنكره ابن مجاهد بالسماع الثابت، فقال: «هذا الذي أنكره ابن مجاهد صحيح؛ وذلك أن التخفيف في (إنَّ) المكسورة شائع عنهم؛ ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾ [٢]، ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾[٣].

أي: إنهم على هذه الحال»[٤]، فـــ(إنْ) في الآيتين مخففة من الثقيلة بإجماع البصريين[٥]، وقد أجازوا في (إنْ) هذه وجهين:

أحدهما : الإعمال؛ استصحابًا، وهو قليلٌ ثابتٌ عن العرب[٦] بنقل سيبويه، سيبويه، قال: «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إِنْ عمرًا لمنطلقٌ»[٧].

والآخر: الإهمال، وهو القياس؛ لزوال اختصاصها بالجملة الابتدائية، وإذا أُهْمِلَتْ لزمت اللام في خبرها؛ فارقة بين (إن) المؤكدة، والنافية؛ لالتباسها

---

[١] الخزانة : ٣٧٣/١٠.

[٢] من الآية : (٤٢) من سورة الفرقان.

[٣] من الآية : (٥١) من سورة الحاقة.

[٤] المحتسب : ٩١/١.

[٥] ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٤٧/٣.

[٦] ينظر: سر الصناعة: ٥٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ٥٠٣/١، وشرح الأشموني: ٣١٦/١.

[٧] الكتاب : ١٤٠/٢.

حينئذ بها، فتقول: إِنْ زيدٌ لقائمٌ؛ لأنك لو قلت: إِنْ زيدٌ قائمٌ، وأنت تريد الإيجاب لَتَوَهَّمَ السامع أنك تريد: ما زيدٌ قائمٌ، فَأَدْخَلت اللام؛ ليعلم أنك تريد الإيجاب، لا النفي[1]. قال أبو الفتح: «وهذه اللام لازمة مع تخفيف النون؛ فرقًا بين (إِنْ) مخففة من الثقيلة، وبين (إِنْ) التي للنفي بمنزلة (ما) في قوله سبحانه: ﴿إِنِ الكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ﴾ [2]. وقوله:

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِن مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا[3].

وهذا واضحٌ»[4].

وهذا الذي ذكره أبو الفتح مأخوذ من قول سيبويه في الكلام على (إِنْ): «وتكون في معنى (ما). قال الله –عــزَّ وجَلَّ–: ﴿إِنِ الكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ﴾، وتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك: (إنما)، وذلك قولك: (ما إِنْ زيدٌ ذاهبٌ)، وقال فروة بن مسيك:

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِن مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا»[5].

---

[1] ينظر: حروف المعاني: ٤٣، والأزهية: ٤٨ ، ٤٩، وشرح الجمل: ٤٣٨/١.

[2] من الآية : (٢٠) من سورة الملك.

[3] البيت من الوافر، وهو لــ(فروة بن مسيك) في الكتاب: ١٥٣/٣، والأصول: ٢٣٦/١، ولـــ(الكميت)–وليس في ديوانه–في شرح المفصل: ٦٥/٥. وبلا نسبة في الكامل: ٢٦٨/١، ومنازل الحروف: ٤٨.

[4] المحتسب : ٩٢/١.

[5] الكتاب: ١٥٢/٣ ، ١٥٣.

تعقيب :

ترتب على ما تقدم أنه لا وجه لما أنكره الكوفيون، وابن مجاهد من استعمال (إنْ) مخففة من الثقيلة؛ لأنه مخالفٌ لما تضافرت عليه نصوص البصريين من مجيئه في المستفيض من كلام العرب الذي لا مُعَارِض له[١].

ومن ذلك ما سلف من كلام سيبويه، وابن جني، وهذه عبارة المبرد في الكلام على (إِنْ): «والموضع الثالث: أن تكون (إِنْ) المكسورة المخففة من الثقيلة، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تُدْخِلَ اللام على الخبر، ولم يجز غير ذلك؛ لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما)، وإذا دخلت اللام عُلِمَ أنها الموجبة، لا النافية، وذلك قولك: (إِنْ زيدٌ منطلقٌ)، وعلى هذا قوله-عَزَّ وجَلَّ-: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [٢]، ﴿وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾ [٣]»[٤].

من أجل ذلك رد المتأخرون مذهب الكوفيين، فقال عنه ابن الشجري: «قولٌ ضعيفٌ بعيدٌ»[٥]. وقال أبو حيان: «وإعمالها مخففة لا يجيزه الكوفيون، وهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب، وهو قولهم:

---

[١] ينظر: الكتاب : ١٤٠/٢، ١٥٢/٣ ، ١٥٣، ومعاني القرآن للأخفش: ١٢٠/١، ٥٤٧/٢، والأصول: ٢٣٧/١، ١٩٥/٢، والتعليقة: ٢٥١/٤، ٢٥٢، ومنازل الحروف: ٤٨.

[٢] الآية : (٤) من سورة الطارق.

[٣] الآية : (١٦٧) من سورة الصافات.

[٤] المقتضب : ٢٦٣/٢.

[٥] أمالي ابن الشجري: ١٤٧/٣.

إنْ عمرٌو لمنطلقٌ»[1]. وقال: «والسماع يشهد لمذهب البصريين في تخفيفها ، وإعمالها»[2].

٢- حذف المفعول به للعلم به

أنكر ابن مجاهد قراءة عليِّ بن أبي طالب - ﷺ-: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾[3] بفتح الياء، وقراءة الحسن: ﴿أَن يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [4].

ووجه الإنكار في قراءة عليٍّ-ﷺ- أن بناء الفعل للفاعل يستلزم أن الميت يَتَوَفَّى نفسه، وذلك مخالفٌ لما صرحت به القراءات المتواترة من أن الله-تعالى-هو المُتَوَفِيَ على الحقيقة، ومن ذلك قوله-عز وجل-: ﴿اللهُ يَتَوَفَّى

---

[1] البحر المحيط : ٤٢٥/١ ، ٤٢٦.

[2] الارتشاف : ١٢٧١/٣.

[3] من الآية : (٢٣٤) من سورة البقرة، وقراءة الجمهور ضم الياء، وأما الفتح فهو قراءة عليِّ بن أبي طالب-ﷺ- والمفضل عن عاصم في مختصر في شواذ القرآن: ٢٢، والمحتسب: ١٢٥/١، والكشاف: ٢٨١/١، ٢٨٢، والمحرر الوجيز: ٣١٤/١، والبحر المحيط: ٥١٤/٢. وبلا نسبة في التبيان: ١٨٧/١.

[4] من الآية : (٧٣) من سورة آل عمران، وقر الجمهور:(أَن يُؤْتَى) بفتح الهمزة والتاء، وقرأ الأعمش، وطلحة، وشعيب بن أبي حمرة بكسر الهمزة، وفتح التاء،(السبعة: ٢٠٧، ومختصر في شواذ القرآن: ٢٧، والبحر: ٢١٦/٣)، ونسب القرطبي في (تفسيره: ١١٤/٤) هذه القراءة إلى سعيد ابن جبير. وقرأ الحسن بكسر التاء في الفعل مبنيًا للفاعل.(المحتسب: ١٦٣/١، والمحرر الوجيز: ٤٥٧/١، والتبيان: ٢٧١/١).

الْأَنفُسَ حِيْنَ مَوْتِهَا﴾[1]، ونارة يُسند التَّوَفِّي إلى ملك الموت، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾[2]، وتارة إلى أعوان ملك الموت من الملائكة؛ لأنهم يتولون ذلك[3]، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾[4]. قال ابن جني: «قال ابن مجاهد: ولا يُقْرَأُ بها»[5].

وقد يشهد لما ذهب إليه ابن مجاهد ظاهر ما يُروى عن عليٍّ بن أبي طالب- ﷺ-أو أبي الأسود الدؤلي أنه كان يشيع جنازة، فقال له قائلٌ: مَن المُتَوَفِّي؟ فقال: اللهُ[6].

على أن الزمخشري تردد في صحة هذه الحكاية، واستشكل عليها بالقراءة، فقال: «والذي يُحكى أن أبا الأسود الدؤلي كان يمشي خلف جنازة، فقال له رجلٌ: مَن المُتَوَفِي (بكسر الفاء)؟ فقال: اللهُ تعالى، وكان أحد الأسباب الباعثة لعليٍّ- ﷺ-على أن أمره بأن يضع كتابًا في النحو-

---

[1] من الآية : (٤٢) من سورة الزمر.

[2] من الآية : (١١) من سورة السجدة.

[3] ينظر: جامع البيان: ٤٠٩/١١، والجامع لأحكام القرآن: ٧/٧.

[4] من الآية : (٣٢) من سورة النحل.

[5] المحتسب : ١٢٥/١.

[6] اختلف العلماء فيمن تنسب إليه هذه الحكاية على ثلاثة أقوال: أحدها: أنه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب- ﷺ-(مفتاح العلوم للسكاكي: ٢٢٧). الثاني: أنه أبو الأسود الدؤلي (الكشاف: ٢٨٢/١)، الثالث: أنه الشعبي،(عمدة الحفاظ للسمين الحلبي: ٣٢٨/٤).

تناقضه هذه القراءة»[١].

وأجاب السكاكي بأن سبب التخطئة هو أن السائل لم يكن يعرف وجه صحته، فلم يصلح للخطاب به، ولم يعتد بقوله، وحمله على ما يعرفه العامة من لفظه[٢]. قال: «وما فعل ذلك -كَرَّمَ الله وجهه- إلا لأنه عرف مِن السائل أنه ما أورد لفظ المُتَوَفِّي على الوجه الذي يكسوه جزالة في المعنى، وفخامة في الإيراد، وهو وجه القراءة المنسوبة إليه: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ بلفظ بناء الفعل للفاعل من إرادة معنى: والذين يستوفون مدد أعمارهم»[٣].

وقريب من ذلك قول ابن المنير: «ولعل السائل لأبى الأسود كان ممن يفهم عنه أنه لا فرق عنده بين الكسر والفتح، وهو الظاهر، وعلى ذلك أجابه أبو الأسود، فلا تناقض حينئذ»[٤].

وأما وجه الإنكار في قراءة الحسن فإن بناء الفعل (يُؤْتِي) للفاعل (أحدٌ) يحتاج إلى ما يتم الكلام به، وهو المفعول به، كما في قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ﴾ [٥]، وليس في قراءة الحسن مفعولٌ به. قال ابن جني:

---

[١] الكشاف : ٢٨٢/١.

[٢] ينظر: حاشية الطيبي: ٤٢٤/٣، ٤٢٥، وحاشية الشهاب: ٣٢٠/٢، وروح المعاني: ٥٤٢/١.

[٣] مفتاح العلوم : ٢٢٧.

[٤] الانتصاف : ٢٨١/١.

[٥] من الآية : (٢٦٩) من سورة البقرة.

«قال ابن مجاهد: وعلى هذا ينبغي أن يكون ﴿أَن يُؤْتِيَ أَحَدًا﴾»[1].

دفاع ابن جني :

رَدَّ ابن جني ما أنكره ابن مجاهد بأنه من حذف المفعول به، وحذف المفعول به مطرد في لسان العرب إذا دل عليه دليل، وقد قام الدليل على الحذف في القراءتين: أما قراءة عليٍّ -ﷺ- فالمعنى -والله أعلم-: والذين يَتَوفون آجالهم، قال أبو الفتح: «هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي مستقيمٌ جائزٌ؛ وذلك أنه على حذف المفعول، أي: والذين يَتَوفون أيامهم، أو أعمارهم، أو آجالهم، كما قال سبحانه: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ﴾ [2]، و﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾[3]. وحذفُ المفعول كثيرٌ من القرآن، وفصيح الكلام، وذلك إذا كان هناك دليلٌ عليه، قال تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾[4]، أي: شيئًا، وأنشدنا أبو علي للحطيئة:

. مُنَعَّمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا كَصَوْنِكَ مِن رِدَاءٍ شَرْعَبِيّ[5].

أي: تصون الكلام منها، وهو كثيرٌ جدًّا»[6].

---

[1] المحتسب : ١٦٣/١.

[2] من الآية : (١١٧) من سورة المائدة.

[3] من الآية : (٣٢) من سورة النحل.

[4] من الآية : (٢٣) من سورة النمل.

[5] البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه: ١٥٤. وكتاب الشعر: ١٩٧/١، الخصائص: ٣٧٤/٢، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري: ٤١/٣.

[6] المحتسب : ١٢٥/١.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره الأخفش في قوله:«وقال: ﴿وَآتَاكُم مِن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [1]. أي: آتاكم من كل شيء سألتموه شيئًا، وأضمر الشيء، كما قال: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾أي: أوتيت من كل شيء في زمانها شيئًا»[2]. وقال النحاس- في إعراب قول الله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [3]-: «حذف المفعول، كما يقال: (ضَرَبَ زيدٌ)، ولا يجيء بالمضروب، إما لمعرفة السامع، وإما أن تريد أن تُبْهِمَ عليه. قيل: والمعنى: والليل إذا يغشى كل شيء بظلمته»[4].

وأما قراءة الحسن ﴿أَن يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ فالمراد-والله أعلم-: أن يؤتي أحدٌ أحدًا. قال أبو الفتح: «لا وجه لإنكار ابن مجاهد رفع ﴿أَحَدٌ ﴾مع قوله: ﴿يُؤْتِيَ﴾ مسمى الفاعل، وذلك أن معناه: أن يؤتيَ أحدٌ أحدًا مثل ما أوتيتم، كقولك: أن يُحْسِنِ أحدٌ مثل ما أُحسِنَ إليكم، فتحذف المفعول، ويكون معناه ومفاده: أن نعمة الله-سبحانه-لا تُقَاسُ بها نعمةٌ، وهذا مع أدنى تأمل واضح»[5].

ولم أقف على من سبق أبا الفتح إلى هذا التخريج، وقد تبعه فيه ابن سيده، والزمخشري، وابن عطية، والعكبري، وأبو حيان، والسمين،

---

[1] من الآية : (٣٤) من سورة إبراهيم.
[2] معاني القرآن: ٤٠٨/٢.
[3] الآية : (١) من سورة الليل.
[4] إعراب القرآن للنحاس: ١٤٩/٥.
[5] المحتسب : ١٦٣/١.

وابن عادل، والشهاب الخفاجي[١]. قال ابن سيده في قراءة عليٍّ -رضي الله عنه-: «أراد: يتوفون أيامهم، وآجالهم، فحذف المفعول»[٢].

تعقيب :

نتج عما تقدم أمران :

الأول : أن ابن جني لم يتعرض للفظ (أن) في قراءة الحسن: ﴿أَن يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ أهي بكسر الهمزة، أم بفتحها؟. قال أبو حيان: «ولم يتعرض ابن عطية للفظ (أَن) في هذه القراءة: أهي بالكسر، أم بالفتح؟»[٣].

ولعل النسخة التي اعتمد عليها أبو حيان في تحرير كلام ابن عطية تخالف ما هو مطبوع من نسخ (المحرر الوجيز)، وهذه عبارة ابن عطية في أكثر من نسخة من هذا الكتاب: «وقرأ الحسن: ﴿إِن يُؤْتِي أَحَدٌ﴾ بكسر الهمزة والتاء، على إسناد الفعل إلى ﴿أَحَدٌ﴾ ، والمعنى: أن إنعام الله لا يشبهه إنعام أحد من خلقه، وأظهر ما في القراءة أن يكون خطابًا من محمد عليه السلام لأمته، والمفعول محذوف تقديره: إن يؤتي أحد أحدا»[٤].

---

[١] ينظر: الكشاف: ٢٨١/١، ٢٨٢، والمحرر الوجيز: ٣١٤/١، والتبيان: ١٨٧/١، والبحر المحيط: ٥١٤/٢، والدر المصون: ٤٧٨/٢، واللباب في علوم الكتاب: ١٩٠/٤، وحاشية الشهاب: ٣٢٠/٢.

[٢] المخصص: ٧١/٢.

[٣] البحر المحيط : ٣١٧/٣.

[٤] المحرر الوجيز : ٤٥٧/١ (دار الكتب العلمية)، ٢٥٩/٢ (دار الأوقاف والشئون الإسلامية).

والحاصل على ما ثبت من كسر الهمزة هو جعل (أن) نافية. أي: لم يُعْطَ أحدٌ مثل ما أُعْطِيتم من الكرامة. قال السمين: «وتعرض لها بعضهم فَقَيَّدَها بكسر (إن)، وفَسَّرَها بـــ(إن) النافية، والظاهر في معناها أن إنعام الله لا يشبهه إنعام أحد من خلقه»[1].

الثاني: أنه يجوز حمل الكلام على ما يعرفه العامة والخاصة إذا كان المتكلم من أهل اللغة والبيان، وإلا وجب حمله على ما يفهمه العامة، دون نظر إلى ما يفهمه الخاصة؛ لأنه غير مقصود لديه.

ومن طريف ما يُحكى في ذلك أن إبراهيم بن سيابة الشاعر العباسي الماجن حضر جنازة بمصر، فسأله بعض أهلها: مَن المُتَوَفِّي (بكسر الفاء)؟ فأجاب: الله سبحانه وتعالى، فضربوه حتى كاد يموت[2]. وفي رواية أن الرجل قال له: «يا كافر، الله يموت؟ فقال: لعلك تريد المُتَوَفَّى»[3].

الثالث: أن الصحيح ما ذهب إليه أبو الفتح من أنه لا وجه لما ذهب إليه ابن مجاهد من إنكار القراءتين؛ إذ ليس فيهما أكثر من حذف المفعول به للعلم به، وحذف المفعول في القرآن، وفصيح الكلام من القواعد المقررة

---

[1] الدر المصون : ٤/٢٦٠.

[2] ينظر: البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي (ت٤٠٠هـ): ١٥٥، والوافي بالوفيات للصفدي (ت٧٦٤هـ): ١/٥٤.

[3] محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ): ١/٩٠.

التي لا خلاف فيها بين النحويين[١]، قال السمين: «حذفُ المفعول كثيرٌ جدًا لا نزاع فيه»[٢].

٣- إسكان الواو في آخر الفعل المنصوب

أنكر ابن مجاهد قراءة الحسن: «﴿أَوْ يَعْفُو الَّذِي﴾ [٣] بإسكان الواو.

قال ابن جني: «قال ابن مجاهد: وهذا إنما يكون في الوقف، فأما في الوصل فلا يكون»[٤].

ووجه الإنكار أن المضارع المعتل الآخر بالواو يكون في حال النصب مفتوحَ الآخر؛ لأن الفتحة خفيفة على الواو؛ ولهذا قرأ السبعة بفتح الواو في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي﴾، وقوله-عز وجل-: ﴿عَسَى اللهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾[٥].

---

[١] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٨٩/٢، ومعاني القرآن للأخفش : ٤٠٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١٤٩/٥، والخصائص: ٣٧٤/٢، والمفصل: ٧٩، وأوضح المسالك: ١٦٤/٢، .

[٢] الدر المصون : ١٧٦/٩.

[٣] من الآية : (٢٣٧) من سورة البقرة، وقراءة الجمهور فتح الواو، والإسكان قراءة الحسن في مختصر في شواذ القرآن: ٢٢، والمحتسب: ١٢٥/١، والكشاف: ٢٨٦/١، والبحر: ٥٣٨/٣، وقراءة أبي نهيك والشعبي في تفسير القرطبي: ٢٠٨/٣. وبلا نسبة في الكتاب الفريد: ١٢٨٣/٣.

[٤] المحتسب : ١٢٧/١.

[٥] من الآية : (٩٩) من سورة النساء.

دفـاع ابـن جنـي :

تعقب ابن جني ما ذهب إليه ابن مجاهد بمجيء ما أنكره في الشعر الفصيح، ومن ذلك إسكان الواو من آخر الفعل (تلهو) المنصوب بـــ(أَن) المصدرية في قول الشاعر:

إِذَا مَا شِئْتَ أَنْ تَلْهُو بِبَعْضِ حَدِيثِهَا رَفَعْنَ وَأَنزَلْنَ القَطِينَ المُوَلَّدَا[1].

ومن آخر الفعل (أسمو) المنصوب بـــ(أَن) المصدرية في قول الآخر:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ[2].

وإذا ثبت ذلك من كلام العرب فلا وجه لرد قراءة الحسن. قال أبو الفتح: «فعلى ذلك ينبغي أن تُحْمَل قراءة الحسن: ﴿أَوْ يَعْفُو الَّذِي﴾»[3] بإسكان الواو؛ تشبيهًا بالألف في نحو: (لن يخشى)؛ لأنها أختها.

وقد تبعه في ذلك الزمخشري، وابن عطية، والمنجب الهمذاني،

---

(1) البيت من الطويل، وهو (للأخطل) في ديوانه: ٧٣، والخصائص: ٣٤٤/٢، والمحتسب: ١٢٦/١. والممتع: ٣٤٢. وبلا نسبة في ضرائر الشعر: ٩٠، والهمع: ٢١٣/١ والخزانة: ٣٤٨/٧.

(2) البيت من الطويل، وهو لـــ(عامر بن الطفيل) في ديوانه: ١٣، والحيوان: ٣٠٢/٢، والكامل: ١٣٣/١. وبلا نسبة في الخصائص: ٣٤٤/٢، والمحتسب: ١٢٧/١، وضرائر الشعر: ٩٠، وتعليق الفرائد: ١٨١/١.

(3) المحتسب : ١٢٧/١.

وأبو حيان، والسمين، وابن هشام[١]. قال الزمخشري: «وقرأ الحسن: ﴿أَوْ يَعْفُو الَّذِي﴾ بسكون الواو، وإسكان الواو والياء في موضع النصب؛ تشبيهًا لهما بالألف؛ لأنهما أختاها»[٢].

وفَرَّقَ أبو الفتح بين إسكان الواو والياء، بأن الأول قليلٌ، والثاني كثيرٌ. قال: «سكون الواو من المضارع في موضع النصب قليلٌ، وسكون الياء فيه أكثر، وأصل السكون في هذا إنما هو للألف؛ لأنها لا تحرك أبدًا، وذلك كقولك: (أُرِيدُ أن تحيا)، و(أُحِب أن تسعى)، ثم شُبِّهَت الياءُ بالألف؛ لقربها، فجاء عنهم مجيئًا كالمستمر، نحو قوله:

كَأَنَّ أَيدِيهُنَّ بِالمَوْمَاةِ أَيدِي جَوَارٍ بِتْنَ نَاعِمَاتِ[٣].

وقال الآخر:

كَأَنَّ أَيدِيهُنَّ بِالقَاعِ القَرِقْ أَيدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرِقْ[٤].

---

[١] ينظر: المحرر الوجيز: ٣٢١/١، والكتاب الفريد: ٥٣٨/١، والبحر: ٥٣٨/٢، والدر المصون: ٤٩٤/٢، شرح قصيدة بانت سعاد :١٩٥.

[٢] الكشاف: ٢٨٦.

[٣] البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في سمط اللآلي:١/ ٧٥٥، وشرح ديوان المتنبي للعكبري: ١١/٢، والخزانة: ٣٤٧/٨.

[٤] البيت من الرجز، وهو لـــ(رؤبة)-وليس في ديوانه- في العمدة لابن رشيق: ٢/ ٢٤٩. وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ١٣٢/٢، ٧١/٤، ٦٠/٥، والمرتجل: ٤٣،والاقتراح:١٩٨، والخزانة: ٣٤٧/٨.

وقال الأعشى:

إِذَا كَانَ هَادِي الفَتَى فِي البِلاَ دِ صَدْرُ القَنَاةِ أَطاعَ الأَمِيرَا[1]

...وكان أبو العباس يذهب إلى أن إسكان هذه الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات[2]؛ وذلك لأن الألف ساكنة في الأحوال كلها، فكذلك جُعِلَت هذه»[3].

وهذا الذي ذكره أبو الفتح من حمل هذه الأبيات على الضرورة هو مذهب سيبويه، والمبرد، والفارسي، وغيرهم من البصريين[4]. قال أبو حيان: «أصحابنا نصوا على أن إسكان ذلك ضرورة»[5].

على أن أبا الفتح لم يذكر شاهدًا على إسكان الياء في الفعل المنصوب؛ اكتفاءً بما ورد في الشعر من إسكان ياء الاسم المنقوص؛ وذلك لما بينهما من تشابه في ظهور الفتحة عليهما، ومن شواهد ذلك في الفعل قول الشاعر:

---

(1) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه: ٩٥، والكامل: ٢٦١/١، وشرح القصائد السبع الطوال: ٩٥، وتهذيب اللغة (ه د ي): ٢٠٤/٦، والمحرر الوجيز: ٤٤٤/٣. وبلا نسبة في التمام لابن جني: ١٦٩. والشاهد في قوله: (هادي) حيث سكن اليا فيه مع نصبه على أنه خبر (كان)، واسمها: (صدر القناة).

(2) ينظر: المقتضب: ٢٢/٤.

(3) المحتسب : ١٢٥/١، ١٢٦.

(4) ينظر: الكتاب: ٣٠٥/٣، ٣٠٦، والمقتضب: ٢٢/٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٣١/٢، ١٣٢، ٧١/٤، والتعليقة: ١١٦/٣، والمسائل الحلبيات: ٨٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢٥٧/٢.

(5) البحر المحيط : ٥٣٨/٢.

فَآلَيْتُ لاَ أَرْثِي لَهَا مِن كَلاَلَةٍ ولاَ مِن حَفًى حَتَّى تُلاَقِي مُحَمَّدَا[1]

قال الفارسي: «أسكن الياء في موضع النصب»[2]، وقال ابن هشام: «وقد جاء ذلك في أخف من الواو، وهي الياء، كقول الأعشى:

فَآلَيْتُ لاَ أَرْثِي لَهَا مِن كَلاَلَةٍ ولاَ مِن حَفًى حَتَّى تُلاَقِي مُحَمَّدَا»[3].

تعقيب :

بدا مما تقدم أمران :

الأول : أن قول ابن مجاهد: «وهذا إنما يكون في الوقف، فأما في الوصل فلا يكون» محتملٌ أن يكون المراد به إنكار الإسكان في النثر والشعر، أو في النثر دون الشعر. فإن أراد به الأول فلا يُسَلَّم له؛ إذ لا خلاف بين النحويين في وروده في الشعر، والخلاف في أنه لغة. أو ضرورة. قال ابن يعيش في قول الشاعر:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

«الشاهد فيه إسكان الواو في (أسمو)، وهو منصوبٌ بـــ(أَن)، فمنهم من يجعل ذلك لغة، ومنهم من يجعله ضرورة»[4].

---

[1] البيت من الطويل، وهو (للأعشى) في ديوانه: ١٣٥، والحجة للفارسي: ١/ ٩٤، والمفصل: ٥٣٥، وتوجيه اللمع: ٣٥٣، وتخليص الشواهد: ٢٢٨. وبلا نسبة في حاشية الطيبي: ٤/٤٧٠.

ورواية الديوان: (حتى تزور محمدًا)، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية.

[2] كتاب الشعر: ١/١٩٥.

[3] شرح قصيدة بانت سعاد :١٩٥.

[4] شرح المفصل: ٥/٤٨٥.

وإن أراد به أنه ضرورةٌ فقد سلف أن هذا مذهب البصريين، والظاهر من كلام أبي الفتح أنه حمله على الاحتمال الأول؛ ولذا تعقبه بما ورد من ذلك في الشعر دون النثر.

الثاني : أن الذي يترجح عند الباحث ما ذهب إليه أبو الفتح، ومن وافقه من تصحيح القراءة؛ لجريانها على الفصيح من شعر العرب. قال أبو حيان: «وتظهر الفتحة في الواو والياء، نحو: لن ندعو، و(لن تحيا) إلا في الشعر، أو في شاذ»[(١)]، وقال ابن هشام: «قد جاء إسكان الواو في النثر، كقراءة بعض السلف: ﴿أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ »[(٢)].

٤- رفع المضارع على نية الجزم

أنكر ابن مجاهد قراءة ابن محيصن: ﴿وَلاَ يُضَارُّ﴾ [(٣)] بضم الراء مشددة. قال ابن جني: «قال ابن مجاهد: لا أدري ما هي؟»[(٤)]. وقال ابن عطية: «قال ابن مجاهد: ولا أدري ما هذه القراءة؟»[(٥)].

ووجه الإنكار أن رفع الفعل ﴿يُضَارُّ﴾ لا يكون إلا على جعل ﴿لاَ﴾

---

(١) الارتشاف : ٨٤٦/٢ .

(٢) شرح قصيدة بانت سعاد :١٩٤.

(٣) من الآية: (٢٨٢) من سورة البقرة، وهي قراءة: (ابن محيصن) في المحتسب: ١٤٩/١، والمحرر الوجيز: ٣٨٥/١، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٠٤. وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش: ٢٠٥/١.

(٤) المحتسب: ١٤٩/١.

(٥) المحرر الوجيز: ٣٨٥/١.

نافية، ولا ريب أنه لا معنى لمجرد النفي في هذه القراءة، وليس فيها ما يُسَهِّل معنى: (ينبغي أن لا يضار)، كما في قراءة: ﴿لاَ تُضَارُّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾[1] فإن الذي سَهَّلَ ذلك فيها أنها مناسبة لِمَا قبلها من قوله تعالى: ﴿لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا﴾؛ لاشتراك الجملتين في الرفع[2].

من أجل ذلك ترجحت- عنده- قراءة الجمهور: ﴿وَلاَ يُضَارَّ﴾ بفتح الراء مشددة، وبناء الفعل للفاعل، والتقدير-والله أعلم-: لا يُضَارِر الكاتبُ والشاهدُ مَن دعاهما إلى ذلك، إما بعدم الإجابة، وكتم الشهادة، أو بالتحريف والتبديل، والزيادة والنقصان، ولا شك أن هذا من الكاتب والشاهد فسقٌ؛ بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾.

ويحتمل أن يكون الفعل مبنيًا للمفعول، والتقدير-والله أعلم-: لا يُضَارِرْ أحدٌ الكاتبَ، والشاهد؛ بأن يشغله عن صنعته، ويحبسه عن حاجته، وهو يجد غيره. ويشهد لذلك أنه لو كان النهي للكاتب والشاهد لقيل-والله أعلم-: (وإن تفعلا فإنه فسوق بكما).

هذا تقرير كلام ابن مجاهد في رد قراءة ابن محيصن، وهو مستفاد

---

[1] من الآية : (٢٣٣) من سورة البقرة، وهي قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وأبان عن عاصم، وقرأ باقي السبعة بفتح الراء المشددة. ينظر: السبعة: ١٨٣، والنشر: ٢٢٧/٢.

[2] ينظر: البحر المحيط: ٥٠٢/٢ .

من كلام أهل التأويل في تفسير قراءة الجمهور[١].

دفـاع ابـن جنـي :

لم يرتض ابن جني ما ذهب إليه ابن مجاهد من إنكار القراءة، وذكر في تخريجها وجهين:

الأول : أن يكون النفي بـــ(لا) على معنى: (ما ينبغي أن يضار)، أو (ينبغي أن لا يضار)، ثم حُذِفَ الفعل (ينبغي)، و(أن) المصدرية، وأُقيم (يضار) مقام (ينبغي)، وصار على لفظه في الرفع. قال أبو الفتح: «وهذا الذي أنكره ابن مجاهد معروف؛ وذلك على أن تجعل (لا) نفيًا؛ أي: (وليس ينبغي أن يضار)، كقوله:

عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ[٢].

فرفع (ويقصد) على أنه أراد: (وينبغي له أن يقصد)، فرفع (يقصد) كما يرتفع (ينبغي). فكذا هذا؛ أي: وينبغي ألا يضار»[٣].

وهذا الذي ذكره أبو الفتح منتزعٌ من كلام سيبويه في تخريج

---

[١] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٠٥/١، والحجة للفارسي: ٢/ ٣٣٤، والدر المصون: ٦٧٥/٢.

[٢] البيت من الطويل، وهو لـــ(عبد الرحمن بن الحكم) في الكتاب: ٥٦/٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٩١٥/١، و(لأبي اللحام التغلبي) في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١٧٢/٢، ١٧٣، والمفصل: ٣٣١. وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش: ١٨٩/١، والتعليقة: ١٧٠/٢، والصحاح: ٥٢٥/٢.

[٣] المحتسب: ١٤٩/١.

البيت، والفراء[١]، والأخفش في تخريج ما سلف من قراءة: ﴿لاَ تُضَارُّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾. قال الأخفش: «يقول: (ينبغي)، فلما حُذِفَ (ينبغي)، وصار (تضار) في موضعه صار على لفظه...قال الشاعر:

عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لاَ يَجُورَ وَيَقْصِدِ.

فرفع (ويقصد) على قوله: (وينبغي)»[٢].

الثاني : أن يكون النفي في اللفظ، ومعناه النهي. قال أبو الفتح: «وإن شئت كان لفظ الخبر على معنى النهي حتى، كأنه قال: (ولا يضارِرْ)، كقولهم في الدعاء: (يرحمه الله)، أي: (ليرحمه الله)، و(يغفرُ الله لك)، أي: (ليغفر الله لك)، و(لا يرحمُ الله قاتلك)، فرُفع على لفظ لخبر، وأنت تريد: (لا يرحمْه الله) جزمًا، فتأتي بلفظ الخبر، وأنت تريد معنى الأمر والنهي على ما ذكرنا»[٣].

ولم أقف على من سبق أبا الفتح إلى هذا الوجه في تلك القراءة، وقد تبعه فيه الراغب الأصفهاني، والعكبري، والمنتجب الهمذاني، والطيبي، وأبو حيان، والسمين، وابن عادل، والشهاب الخفاجي[٤]، والآلوسي؛ إذ

---

[١] ينظر: الكتاب : ٥٦/٣، ومعاني القرآن للفراء: ١٤٩/١، ١٥٠، ٢٠٥.

[٢] معاني القرآن للأخفش: ١٨٨/١، ١٨٩.

[٣] المحتسب: ١٤٩/١.

[٤] ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٥٠٤، والتبيان: ١٨٥/١، الكتاب الفريد: ٦٠٦/١، والبحر المحيط: ٧٤١/٢، وحاشية الطيبي: ٢٩١/٩، والدر المصون: ٦٧٦/٢، واللباب في علوم الكتاب: ٥٠٥/٤، وحاشية الشهاب: ١٩٢/٢.

قال: «وقُرِئَ بالرفع على أنه نفي بمعنى النهي»[١].

تعقيب :

ظهر مما سلف أن الذي تطمئن إليه النفس ما ذهب إليه ابن جني من ظهور معنى النفي في قراءة ابن محيصن على الوجهين السابقين، وإن كان الثاني منهما أرجح من الأول؛ وذلك لثلاثة أمور:

الأول : ما ذكره الطبري من أنه لو«كان معنى قوله: ﴿لاَ تُضَارُّ﴾ -إذا قرئ رفعًا- بمعنى: (ينبغي أن لا تضار)، أو (ما ينبغي أن تضار)، ثم حُذِفَ (ينبغي)، و(أَنْ)، وأُقِيمَ (تضار) مقام (ينبغي) لكان الواجب أن يُقْرَأَ-إذا قُرِئَ بذلك المعنى-نصبًا، لا رفعًا؛ ليعلم بنصبه المتروك قبله المعنى المراد»[٢].

الثاني : ما مَرَّ من أنه ليس في قراءة ابن محيصن ما يُسَهِّل معنى: (ما ينبغي أن يضار)، أو (ينبغي أن لا يضار)، بخلاف قراءة ﴿لاَ تُضَارُّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ فإن الذي سَهَّلَ ذلك فيها أنها مناسبة لما قبلها، من قوله تعالى: ﴿لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ ؛ لاشتراك الجملتين في الرفع[٣].

وكذلك البيت فإن الذي سهل ذلك فيه إنما هو مناسبة: (يقصد) لما قبله من قوله: (يجور).

---

[١] روح المعاني: ٢/٦٠.
[٢] جامع البيان : ٥/٤٨.
[٣] البحر المحيط: ٢/٥٠٢.

الثالث : أن مجيء النفي بمعنى النهي كثيرٌ في القرآن، وفصيح الكلام، وهو أبلغ من صريح النهي؛ وذلك أن النهي إنما يكون عما يمكن وقوعه، فإذا برز في صورة النفي كان أبلغ؛ لأنه صار مما لا يقع، ولا ينبغي أن يقع[١]. قال الزمخشري-في تفسير قوله تعالى: ﴿لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللهَ﴾[٢]-: «إخبار في معنى النهى، كما تقول: (تذهب إلى فلان تقول له كذا)، تريد الأمر، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهى؛ لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء، فهو يخبر عنه»[٣].

ولعل هذا ما دعا أكثر المعربين إلى الاقتصار على هذا الوجه في تخريج قراءة ابن محيصن[٤] قال المنتجب الهمذاني: «﴿وَلاَ يُضَارٌّ﴾ بنشديدها مضمومة على أن يكون لفظه لفظ الخبر، ومعناه النفي»[٥].

---

[١] ينظر: البحر المحيط : ٧٤١/٢.

[٢] من الآية : (٨٣) من سورة البقرة.

[٣] الكشاف : ١٥٩/١.

[٤] ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٥٠٤، والتبيان: ١٨٥/١، والبحر المحيط: ٧٤١/٢، وحاشية الطيبي: ٢٩١/٩، والدر المصون: ٦٧٦/٢، واللباب في علوم الكتاب: ٥٠٥/٤، وحاشية الشهاب: ١٩٢/٢، وروح المعاني: ٦٠/٢.

[٥] الكتاب الفريد: ٦٠٦/١.

٥- زيادة (لا)

أنكر ابن مجاهد قراءة: ﴿أَلَّا تَقْسِطُوا﴾[١] بفتح التاء. قال ابن جني: «قال ابن مجاهد: ولا أصل له»[٢].

وإنما لم يكن لذلك أصلٌ عند ابن مجاهد؛ لأن الأصل في (لا) أن تكون ناهية، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [٣]، أو نافية، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾ [٤]، وكلاهما لا يتم به المعنى في القراءة؛ لأن العرب تقول: (قَسَطَ الرجل)، إذا جار، وهذا المعنى مخالفٌ لما تضافرت عليه نصوص المفسرين والمعربين من أن الآية خطاب لأولياء اليتامى بأنكم إن خفتم ألا تعدلوا في صداقهن فلا تنكحوهن، وانكحوا غيرهن من الغرائب اللاتي أحلهن الله لكم[٥].

من أجل ذلك كان الصحيح قراءة السبعة: ﴿أَلَّا تُقْسِطُوا﴾ بضم التاء، من (أَقْسَطَ الرجل) بمعنى: (عدل)، واسم الفاعل: (مُقْسِطٌ). قال الأخفش:

---

[١] من الآية : (٣) من سورة النساء، وقرأ الجمهور بضم التاء، والفتح قراءةُ إبراهيم النخعي، ويحيى بن وثاب في مختصر في شواذ القرآن: ٣١، والكشاف: ٤٦٧/١، والمحرر الوجيز: ٦/٣، والقرطبي: ١٢/٥. وبلا نسبة في التبيان: ٣٢٨/١، والكتاب الفريد: ٢٠٣/٢، وتفسير البيضاوي: ٥٩/٢.

[٢] المحتسب : ١٨٠/١.

[٣] من الآية : (٤٠) من سورة التوبة.

[٤] من الآية : (١٤٨) من سورة النساء.

[٥] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٥٣/١، وجامع البيان: ٥٣١/٧، ومعاني القرآن للنحاس: ١٠/٢.

«قال: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾؛ لأنه من (أَقْسَطَ، يُقْسِطُ)، و(الإقساط): العدل، وأما (قَسَطَ) فإنه (جَارَ). قال: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾[1]، فـــ(أَقْسَطَ): عدل، و(قَسَطَ): جار. قال: ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[2]»[3].

دفاع ابن جني :

صحح ابن جني ما أنكره ابن مجاهد، وذلك على جعل (لا) زائدةٌ. قال أبو الفتح: «هذا الذي أنكره ابن مجاهد مستقيمٌ غيرُ مُنكرٍ؛ وذلك على زيادة (لا)، حتى كأنه قال: (وإن خفتم أن تَقْسطوا في اليتامى)؛ أي: تجوروا، يقال: قسط: إذا جاز، وأقسط: إذا عدل. قال الله-جل وعلا-: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾»[4].

وقد تقدم على لسان الأخفش التفرقة بين (قسط، وأقسط)، غير أن أبا الفتح-فيما أعلم-هو أول من ذهب إلى أن (لا) في هذه القراءة مزيدة،،وقد تبعه في ذلك أكثر من تعرض لها بعده[5].

---

[1] من الآية : (١٤) من سورة الجن .

[2] من الآية : (٩) من سورة الحجرات.

[3] معاني القرآن: ١/٢٤٤.

[4] المحتسب : ١/١٨٠.

[5] ينظر: الكشاف: ١/٤٦٧، والمحرر الوجيز: ٢/٦، والتبيان: ١/٣٢٨، والكتاب الفريد: ٢/٢٠٣، والقرطبي: ٥/١٢، وتفسير البيضاوي: ٢/٨٩، والبحر المحيط: ٣/٥٠٤، والدر المصون: ٣/٥٦٠.

ولما كانت دعوى الزيادة تحتاج إلى دليلٍ ذكر لها أبو الفتح ثلاثة نظائر من القرآن الكريم، والشعر الفصيح:

أحدها : قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾ [١]، فـــ(لا) عنده زائدة، والتقدير: (لأن يعلم)، أو (ليعلم).بإظهار (أَنْ)، وإضمارها[٢]. قال السمين: «المشهور عند النحاة والمفسرين والمُعربين أنها مزيدة[٣]»[٤]، وقال المرادي: «نص على ذلك الأئمة»[٥]. وهذه عبارة سيبويه: «وأما (لا) فتكون كـــ(ما) في التوكيد واللغو[٦]. قال الله-عَزَّ وجلَّ-: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾ أي: (لأن يعلم)»[٧]، وقال أبو عبيدة: «مجازها: (ليعلم أهل الكتاب)»[٨].

وذهب بعض النحويين إلى أنها ليست زائدة، وتأول الآية على أن

---

[١] من الآية : (٢٩) من سورة الحديد.

[٢] ينظر: المحتسب : ١٨٠/١.

[٣] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٧٤/١، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ١٥٤، والمقتضب: ٤٧/١، وجامع البيان: ٢١٤/٢٣، والأصول: ٤٠١/١، والتعليقة: ٢٥٠/٢، والحجة: ٣٨١/٣.

[٤] الدر المصون: ٢٥٨/١٠.

[٥] الجنى الداني: ٣٠٣.

[٦] أي: كما كانت (ما) كذلك؛ لأنها أختها في النفي، كلاهما يعمل عمل ليس. ينظر: شرح المفصل: ٧٥/٥.

[٧] الكتاب : ٢٢٢/٤.

[٨] مجاز القرآن : ٢٥٤/٢.

المعنى: لئلا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين[١]. قال السيرافي: «لم تكن الضرورة داعية إلى زيادتها؛ لأن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [٢]أي: ﴾[٢]أي: يفعل بكم هذه الأشياء ليبين جهلَ أهل الكتاب، وأنهم لا يعلمون أن ما يؤتيكم الله من فضله في ذلك لا يقدرون على تغييره وإزالته عنكم، فعلى هذا لا يحتاج إلى زيادة (لا)»[٣].

الثاني : قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[٤]. قال ابن جني: «فيمن ذهب إلى زيادة (لا)، وقال: معناه: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون»[٥].

ويظهر من هذا الاحتجاج أن أبا الفتح تَخَلَّى عن المعروف عنه من النزعة البصرية في سبيل تصحيح قراءة: ﴿أَلاَّ تَقْسِطُوا﴾، والانتصار لها، ذلك أن البصريين اشترطوا لزيادة (لا) أن تزاد في الموضع الذي يُؤْمَن فيه اللبس[٦]. قال ابن السراج: «وتكون كـــ(ما) في التوكيد واللغو في قوله:

---

[١] ينظر: التبيان: ١٢١١/٢والجنى الداني: ٣٠٣، والدر المصون ٢٥٨/١٠، واللباب لابن عادل: ٥٠٩/١٨.

[٢] من الآية : (٢٨) من سورة الحديد .

[٣] شرح كتاب سيبويه: ٢٨٢/٢.

[٤] من الآية : (١٠٩) من سورة الأنعام.

[٥] المحتسب : ١٨١/١ .

[٦] ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٨٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٧/٢.

﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ وهو: (لأن يعلم)، ولا تكون توكيدًا إلا في الموضع الذي لا يلتبس فيه الإيجاب بالنفي من أجل المعنى»[1].

ولما كان هذا الشرط مفقودًا في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ احتج بها على مذهب من لا يشترط ذلك، ثم قال: «فيمن ذهب إلى زيادة (لا)، وقال: معناه: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون»[2]، أي: على مذهب الكوفيين ومن وافقهم، كابن قتيبة، والطبري، والفارسي–في أحد قوليه[3]. قال الفراء: «(لا) في هذا الموضع صلة»[4].

وهذا غلطٌ عند البصريين. قال الزجاج: «والذي ذكر أن (لا) لغوٌ غالطٌ؛ لأن ما كان لغوًا لا يكون غير لغو»[5].

وقال النحاس: «فأما قول الكسائي: إن (لا) زائدةٌ فخطأ عند البصريين؛ لأنها إنما تزاد فيما لا يشكل»[6].

والصحيح عند البصريين أن (لا) في الآية ليست مزيدة، ولكنها

---

(1) الأصول: ٢/٢١١.

(2) المحتسب : ١/١٨١ .

(3) ينظر معاني القرآن للفراء: ١/٣٧٤، ٣/١٣٨، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ١٥٤، ، وجامع البيان: ١٢/٤١، والأضداد لأبي بكر الأنباري: ٢١١، والحجة: ٣/٣٨٠، والنكت في القرآن الكريم لأبي الحسن القيرواني(ت٤٧٩هـ): ٢١٩، وغرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني(ت٥٠٥هـ): ١/٣٨٠.

(4) معاني القرآن: ١/٣٥٠.

(5) معاني القرآن وإعرابه: ٢/٢٨٣.

(6) إعراب القرآن للنحاس: ٢/٢٧.

بمعنى: (لعل)[١]، وهذا كلام الخليل على لسان سيبويه: «وقال: هي بمنزلة قول العرب: (ائتِ السوق لعلك تشتري لنا شيئًا)، أي: لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون»[٢].

وتأول بعض المعربين الآية على حذف معطوف يُخْرِج (لا) عن الزيادة، وتقديره: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، أو يؤمنون[٣]. قال أبو حيان: «ولا يحتاج الكلام إلى زيادة (لا)، ولا إلى هذا الإضمار، ولا إلى (أن) بمعنى (لعل)، وهذا كله خروجٌ عن الظاهر لفرضه، بل حمله على الظاهر أولى، وهو واضحٌ سائغ، أي: وما يدريكم بمعرفة انتفاء إيمانهم، لا سبيل لكم إلى الشعور بها»[٤].

الثالث : قول الشاعر:

وما ألوم البِيضَ ألاَّ تَسْخَرَا إذَا رَأَيْنَ الشَّمَطَ القَفَنْدَرَا[٥].

قال ابن جني: «أي: أن تسخر»[١].

---

[١] ينظر: الأصول: ٢٧١/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٨٢/٢، ، واللامات: ١٣٧، ومعاني القرآن للنحاس: ٤٧٣/٢.

[٢] الكتاب: ٣/ ١٢٣.

[٣] ينظر: معاني القرآن للنحاس: ٤٧٤/٢، والدر المصون : ١٠٦/٥.

[٤] البحر المحيط : ٦١٥/٤.

[٥] البيت من الرجز، وهو (لأبي النجم العجلي) في ديوانه: ١٧٩، ومجاز القرآن: ٢٦/١، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ١٥٤، والصاحبي: ١٢٢. وبلا نسبة في المقتضب: ٤٧/١، والجمهرة (ق ف د ر): ١١٤٧،/٢، والصحاح: ٧٩٨/٢. و(الشَّمَط): بياض شعر الرأس يخالط سواده. و(القفندر): القبيح الوجه.

وهذا الذي ذكره قاله قبله كثيرٌ من النحويين واللغويين، كأبي عبيدة، والمبرد، وأبو بكر الأنباري[٢]، وتبعه فيه ابن منظور، وأبو حيان، والسمين، وابن عادل[٣]. قال أبو عبيدة: «أي: فما ألوم البيض أن يسخرن»[٤].

وإذا كانت زيادة (لا) قد كثرت في كلام العرب فلا وجه لأبي بكر في إنكار قراءة: ﴿أَلَّا تَقْسِطُوا﴾ بفتح التاء. قال أبو الفتح: «والأمر فيه أوسع، فبهذا يعلم صحة هذه القراءة»[٥].

تعقيب :

ظهر مما سلف ثلاثة أمور:

الأول : أن الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، وأن المراد بالزيادة، أو الصلة عند النحويين أن يكون دخولها كخروجها من غير إحداث معنى سوى تقوية الكلام وتوكيده، وأن أحدًا من النحويين لا يَدَّعي زيادة في القرآن بالعرف العامِّ؛ وأن هذا لا

---

[١] المحتسب : ١٨١/١ .

[٢] ينظر: مجاز القرآن: ٢٦/١، والمقتضب: ٤٧/١، والأضداد: ٢١٤.

[٣] ينظر: اللسان: ١١٢/٥، والبحر المحيط: ٦٦/٢، والدر المصون: ٧٣/١، واللباب لابن عادل: ٩٦/٣.

[٤] مجاز القرآن: ٢٦/١.

[٥] المحتسب : ١٨١/١ .

يقوله أحد من المسلمين [١].

غاية الأمر أنهم قالوا: ليس في القرآن من حروف الزيادة إلا ما ثبتت زيادته شائعًا ذائعًا من لسان العرب، وهذا كلام ابن جني في المسألة: «وزيادة (لا) قد شاعت عنهم، واتسعت، منه قوله تعالى: ﴿لِّئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾»[٢].

على أن بعض النحويين تَحَرَّج من نسبة الزيادة إلى القرآن، وتأول ما ظاهره ذلك[٣]، «وهو أولى من دعوى الزيادة»[٤] عنده. قال السمين: «هذا تَمَحّل مَن يتحرج من نسبة الزيادة إلى القرآن، وقد تقدم تحقيقه[٥]، وأن معنى الزيادة على معنى يفهمه أهل العلم، وإلا فكيف يدعى زيادة في القرآن بالعرف العامِّ؟ هذا لا يقوله أحدٌ من المسلمين»[٦].

الثاني : أنه لم يبق شيء من أدلة الاحتجاج التي أوردها ابن جني في هذه المسألة إلا ورد عليه اعتراض-كما تقدم-إلا ما أنشده من البيت،

---

[١] ينظر: الكتاب: ٢٢٢/٤، ومعاني القرآن للفراء: ٣٥٠/١، وشرح المفصل: ٦٤/٥، والدر المصون : ٥٦٠/٣، والمغني: ٣٢٧، وشرح قواعد الإعراب: ١١١، وموصل الطلاب: ١١٣.

[٢] المحتسب : ١٨٠/١.

[٣] ينظر: البحر المحيط : ٦١٥/٤.

[٤] الجنى الداني : ٣٠٣.

[٥] ينظر : الدر المصون: ٧٤/١، .

[٦] الدر المصون : ٢٦٣/٥.

وقد يقال: يرد عليه ما ذكره ابن جني نفسه في كتابه (الخصائص) من أن زيادة الحروف خلاف الأصل، وهذا نصه: «وأما زيادتها فخارجٌ عن القياس-أيضًا-وذلك أنها إذا كانت إنما جيء بها اختصارًا وإيجازًا كانت زيادتها نقضًا لهذا الأمر، وأخذًا بالعكس، والقلب، ألا ترى أن الإيجاز ضد الإسهاب»[١].

الثالث: أن المختار تصحيح القراءة من طريق أخرى غير طريق أبي الفتح، وهي حكاية الزجاج أن (قَسَطَ) الثلاثي يستعمل استعمال (أقْسَطَ) الرباعي، فتكون (لا) غير زائدة[٢]. قال السمين: «حكى الزجاج أن (قَسَطَ) الثلاثي يستعمل استعمال (أَقْسَطَ) الرباعي، فعلى هذا تكون (لا) غير زائدة، كهي في القراءة الشهيرة»[٣].

٦- رفع الجواب إذا كان الشرط مضارعاً

رَدَّ ابن مجاهد قراءة: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتَ﴾[٤] برفع الفعل

---

[١] الخصائص: ٢/٢٧٦، ٢٧٧.

[٢] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١١٧.

[٣] الدر المصون : ٣/٥٦٠.

[٤] من الآية : (٧٨) من سورة النساء، وقرأ الجمهور بالجزم، والرفع قراءة طلحة بن سليمان في المحتسب: ١/١٩٣، والمحرر الوجيز: ٢/٨٠. والقرطبي: ٥/٢٨٢، والبحر المحيط: ٣/٧١٦، والدر المصون: ٤/٤٣. وبلا نسبة في الكشاف: ١/٥٣٧، والتبيان: ١/٣٧٤، وتفسير البيضاوي: ٢/٨٥.

المضارع. قال ابن جني: «قال ابن مجاهد: وهذا مردود في العربية»[١].

ووجه الرد أن أداة الشرط (أينما) قد عملت الجزم في فعل الشرط (تكونوا) فكان حقها أن تعمل في الجواب (يدرككم) فيكون مجزومًا، كما هو الحال في قراءة الجمهور.

وهذا الذي ذكره ابن مجاهد مبنيٌّ على أحد أمرين:

الأول : ما نص عليه سيبويه والفراء من أنه لا يجوز في اختيار الكلام إلا الجزم. قال سيبويه: «ولا يحسن: (إنْ تأتني آتيك)، مِن قِبَلِ أَنَّ (إنْ) هي العاملة. وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البجلي:

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[٢]»[٣].

وقال الفراء في الكلام على ما بعد فاء الجزاء: «وإن كان فعلاً أوله الياء، أو التاء، أو كان على جهة (فَعَلَ)، أو (فَعَلوا) لم يصلح فيه إضمارُ الفاء؛ لأنه يُجْزَم إذا لم تكن الفاء، ويُرْفَع إذا أُدْخِلَت الفاء»[٤].

الثاني: ما حُكِيَ عن أبي العباس المبرد من أنه منع حذف الفاء في

---

[١] المحتسب : ١٩٣/١.

[٢] البيت من الرجز، وهو لـــ(جرير بن عبد الله البجلي) في الكتاب: ٦٧/٣، وشرح التسهيل: ٧٨/٤، والمقاصد النحوية: ١٩٢٠/٤. وبلا نسبة في المقتضب: ٧٢/٢، والأصول: ١٩٢/٢، وابن الناظم: ٤٩٨ والمساعد:١٤٨/٣.

[٣] الكتاب : ٦٧/٣.

[٤] معاني القرآن : ٤٧٦/١.

ضرورة الشعر[١]. قال أبو حيان: «وفي محفوظي قديمًا أن المبرد منع حذف الفاء في الضرورة»[٢].

دفاع ابن جني :

أقر ابن جني بأن رفع جواب الشرط في القراءة ﴿يُدْرِكُكُمُ﴾ ضعيفٌ، ولكن لا ينبغي رده؛ لأن العرب نطقت به، ولا يجوز إنكار ما فاهت به العرب، ولو كان سبيله الشعر والضرورة. قال أبو الفتح: «هو لعمري ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردود؛ لأنه قد جاء عنهم. ولو قال: (مردود في القرآن) لكان أصح معنى»[٣].

وبناء على ذلك خَرَّجَ القراءة على حذف الفاء من جواب الشرط، فقال: «وذلك أنه على حذف الفاء، كأنه قال: ﴿فَيُدْرِكُكُمُ الْمَوْتَ﴾»[٤].

ونسب السمين هذا التخريج إلى المبرد، فقال في إعراب القراءة: «و(أين): ظرف مكان، و(تكونوا) مجزومٌ بها، و(يدرككم) جوابه، والجمهور على جزمه؛ لأنه جواب الشرط، وطلحة بن سليمان: (يدرككم) برفعه، فَخَرَّجه المبرد على حذف الفاء، أي: فيدرككم»[٥].

والتحقيق أن القراءة لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ على لسان المبرد، وصريح

---

[١] لم أقف على هذه الحكاية في (المقتضب والكامل)، وهي في الجنى الداني: ٦٩، ٧٠، والهمع: ٥٥٥/٢.

[٢] الارتشاف : ١٨٧٢/٤.

[٣] المحتسب : ١٩٣/١.

[٤] المحتسب : ١٩٣/١.

[٥] الدر المصون: ٤٢/٤، ٤٣.

كلامه أن ذلك لا يجوز عند البصريين إلا في الشعر، قال: «وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو: (إنْ تأتني آتيك)، و(أنت ظالمٌ إن تأتني)؛ لأنها قد جزمت، ولأن الجزاء في موضعه، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن تُوقِعَ الجواب فعلاً مضارعًا مجزومًا، أو فاءً إلا في الشعر»[١].

وعلى هذا تكون نسبة السمين ذلك إليه حملاً على ما ذكره في تأويل ما ورد من نحو قول الشاعر:

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[٢].

وقول الآخر:

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لاَ يَضِيرُهَا[٣].

بجامع الضرورة والشذوذ. قال المبرد: «وهو عندي على إرادة الفاء، والبصريون يقولون: هو على إرادة الفاء، ويصلح أن يكون على التقديم»[٤] فيكون الفعل المرفوع دليل الجواب، والجواب محذوف،

---

[١] المقتضب : ٧١/٢.

[٢] البيت من الرجز، وهو لـــ(جرير بن عبد الله البجلي) في الكتاب: ٦٧/٣، وشرح التسهيل: ٧٨/٤، والمقاصد النحوية: ١٩٢٠/٤. وبلا نسبة في المقتضب: ٧٢/٢، والأصول: ١٩٢/٢ وابن الناظم: ٤٩٨.

[٣] البيت من الطويل، وهو لـــ(أبي ذؤيب الهذلي) في ديوان الهذليين: ١٥٤/١، والتصريح: ٤٠٢/٢. وبلا نسبة في المقتضب: ٧٢/٢، والأصول: ١٩٣/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٥٩١/٣.

[٤] ينظر: المقتضب : ٧١/٢، ٧٢.

والتقدير: إنك تصرع إن يصرع أخوك[١].

وقد تكون هذه النسبة مبنية على ما نُسِبَ إلى المبرد من جواز حذف الفاء في الاختيار[٢].

وشبه أبو الفتح حذف الفاء في القراءة بحذفها في الشعر دون نظر إلى حال الجواب. قال: «وذلك أنه على حذف الفاء، كأنه قال: ﴿فَيُدْرِكُكُمُ الْمَوْتَ﴾، ومثله بيت الكتاب:

مَن يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ[٣].

أي: فالله يشكرها، ومثله بيته أيضًا:

بَنِي ثُعَلٍ لاَ تَنْكَحُوا العَنْزَ شِرْبَهَا بَنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَحِ العَنْزَ ظَالِمُ[٤].

فكأنه قال: فهو ظالم، فحذف الفاء والمبتدأ جميعًا»[٥].

والتحقيق أن جواب الشرط في البيتين لا يصح جعله شرطًا؛ لأنه

---

[١] ينظر: الكتاب: ٦٧/٣، والأصول: ١٩٢/٢.

[٢] الجنى الداني: ٦٩، ٧٠.

[٣] البيت من البسيط . وهو لـ(حسان بن ثابت، وليس في ديوانه) في الكتاب: ٦٤/٣، ٦٥، وتحصيل عين الذهب: ٤٣٥/١، ولـ(عبد الرحمن بن حسان في النوادر: ٢٠٧. والمقتضب: ٧٢/٢. ولـ(كعب بن مالك الأنصاري) في ديوانه: ٢٨٨. وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٤٧٦/١، وسر الصناعة: ٢٧٥/١.

[٤] البيت من الوافر، وهو (للأسدي) في الكتاب: ٦٥/٣، وشرح الكتاب للرماني: ٩٤٠/١. وبلا نسبة في العين (ن ك ع): ٢٠٥/١، وتهذيب اللغة: ٢٠٨/١، والارتشاف: ١٨٧٢/٤.

[٥] المحتسب : ١٩٣/١.

جملة اسمية، بخلافه في القراءة؛ فإنه فعل مضارعٌ؛ لذا كان الأولى تشبيه رفع الجواب في القراءة برفعه فيما مضى من بيت الكتاب:

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

وتبع أبا الفتح في تخريج القراءة ابن عطية، والبيضاوي، وأبو حيان[١]. قال البيضاوي: «قرئ بالرفع على حذف الفاء»[٢].

وأجاز الزمخشري أن تكون من باب العطف على المعنى (التوهم)، وذلك بأنه حمل ﴿يُدْرِكْكُمُ﴾ على ما يقع موقع ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾، وهو: (أينما كنتم)، فرفع. قال الزمخشري: «وهو قولٌ نحويٌّ سيبويٌّ»[٣]. يعني أنه منسوبٌ لسيبويه، فكأنه قال: (أينما كنتم)، وفعل الشرط إذا كان ماضيًا لفظًا جاز في الجواب المضارع الرفع والجزم[٤]، كقول زهيرٌ:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ[٥].

ويرد على هذا التخريج قول أبي حيان: «والعطف على التوهم لا ينقاس»[٦].

---

[١] ينظر: المحرر الوجيز: ٨٠/٢، والبحر المحيط: ٧١٦/٣.

[٢] تفسير البيضاوي: ٨٥/٢.

[٣] الكشاف: ٥٣٧/١، ٥٣٨.

[٤] ينظر: البحر المحيط: ٧١٦/٣، والدر المصون : ٤٣/٤.

[٥] البيت من البسيط، وهو لـــ(زهير بن أبي سلمى) في ديوانه: ١٣٩، وشرح الكافية الشافية: ١٥٨٩/٣، وتوضيح المقاصد: ١٢٧٩/٣. وبلا نسبة في إيضاح شواهد الإيضاح: ٦٨٢/٢.

[٦] البحر المحيط: ٧١٧/٣.

وأجاز الزمخشري -أيضًا- أن يتصل بما قبله: ﴿وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾[1] أي: ولا تنقصون شيئًا مما كتب من آجالكم أينما تكونوا في ملاحم حروب، أو غيرها، ثم ابتدأ قوله: ﴿يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾، والوقف على هذا الوجه على ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾[2].

وردَّ عليه بأن هذا تخريجٌ ليس بمستقيمٍ، لا من حيث المعنى، ولا من حيث الصناعة النحوية: أما من حيث المعنى فإنه لا يناسِب أن يكون متصلاً بقوله: ﴿وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾ ؛ لأن ظاهر انتفاءَ الظلم إنما هو في الآخرة؛ لقوله: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى﴾ [3]. وأما من حيث الصناعة النحوية فإنه على ظاهرَ كلامِه يَدُلُّ على أن﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ متعلقٌ بقولِه: ﴿وَلاَ تُظْلَمُونَ﴾ بمعنى ما فَسَّره، وهذا لا يجوز؛ لأن أسماءَ الشرط لها صدرُ الكلام، فلا يتقدَّم عاملُها عليها[4].

تعقيب :

بدا في ضوء ما سلف ثلاثة أمور:

الأول : أن للمبرد في حذف الفاء ثلاثة آراء:

---

[1] من الآية : (٧٧) من سورة النساء.

[2] الكشاف: ٥٣٨/١.

[3] من الآية : (٧٧) من سورة النساء.

[4] ينظر: البحر المحيط: ٧١٧/٣، والدر المصون: ٤٤/٤، ٤٥.

١- المنع مطلقًا، وزعم أن الرواية: (مَن يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ فَالرَّحمَنُ يَشْكُرُهُ). قال تلميذه الأخفش الأصغر(عليٌّ بن سليمان فيما كتبه على نوادر أبي زيد): «فسألته عن الرواية الأخرى فذكر أن النحويين صنعوها»[١].

٢- الجواز مطلقًا. قال المرادي: «وعن الأخفش إجازة حذف الفاء في الاختيار، واختلف النقل عن المبرد؛ فنقل عنه كمذهب الأخفش، ونُقِلَ عنه منع حذفها مطلقًا»[٢].

٣- الجواز في الشعر، وهو ما سلف من جريان ذلك على لسانه في كتابه: (المقتضب).

الثاني: أن المعتمد في تصحيح القراءة ما ذهب إليه ابن مالك من جواز رفع جواب الشرط بقلة إن كان الشرط مضارعًا، وبكثرة إن كان ماضيًا[٣]. قال في الألفية:

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ[٤].

وأما ما ذكره ابن جني، والزمخشري في تخريج القراءة فقد تقدم بيان ذلك بما أغنى عن إعادته.

---

[١] النوادر في اللغة : ٢٠٨.

[٢] الجنى الداني: ٦٩، ٧٠.

[٣] ينظر: شرح التسهيل: ٧٧/٤.

[٤] ألفية ابن مالك : ٥٨.

٧- حذف الضمير المنصوب العائد إلى المبتدأ

خَطَّأَ ابن مجاهد قراءة: ﴿أَفَحُكْمُ الجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [١] بالرفع. قال ابن جني: «قال ابن مجاهد: وهو خطأ»[٢]. وقال ابن عطية: «قال أبو بكر بن مجاهد: هذه القراءة خطأ»[٣].

وهذه التخطئة من وجهين:

الأول : أنه لا يجوز حذف الضمير المنصوب العائد إلى الخبر إلا إذا كان المبتدأ اسم استفهام، نحو: (أَيُّهُم ضربت)؟، أو لفظ (كل)، أو ما أشبهها في العموم والافتقار، نحو قراءة ابن عامر: ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾[٤]، والمبتدأ في قراءة ﴿أَفَحُكْمُ الجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ ليس كذلك، فلا وجه لحذف الضمير في قوله: ﴿يَبْغُونَ ﴾ ؛ لأنه يربط جملة الخبر بالمبتدأ.

وهذا الاحتمال مَبنيٌّ على نزعة كوفية[٥]. قال أبو حيان: «وذهب الفراء، ومن وافقه من الكوفيين إلى أنه لا يجوز حذفه، إلا إذا كان المبتدأ

---

[١] من الآية : (٥٠) من سورة المائدة، وقرأ الجمهور بالنصب، والرفع قراءة يحيى بن وثاب، وإبراهيم النخعي،، والسلمي في مختصر ابن خالويه: ٣٩، والكشاف: ٦٤١/١. وبلا نسبة في التبيان: ١/ ٤٤٣.

[٢] المحتسب : ٢١١/١.

[٣] الدر المصون : ٢٩٥/٤.

[٤] من الآية : (١٠) من سورة الحديد، وقرأ باقي السبعة ﴿وَكُلاً﴾ بالنصب. ينظر: السبعة: ٦٢٥..

[٥] ينظر: معاني القرآن للفراء : ١٣٩/١، وشرح كتاب سيبويه : ٣٨٠/١.

اسم استفهام نحو: (أَيُّهُم ضربت)؟، أو (كلاً) نحو: (كل رجل ضربت)»[١].

وقد يقال: إن الكوفيين منعوا ذلك في الكلام، وأجازوه في الشعر؛ بدليل قول ابن مالك: «وقد يحذف بإجماعٍ، ان كان مفعولاً به، والمبتدأ (كُلٌّ)، أو شبهه في العموم والافتقار، ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك، ولا يُخَصُّ جوازه بالشعر خلافًا للكوفيين»[٢].

وأما قول أبي حيان: «ودعوى الإجماع في (كُلٍّ) وما أشبهه في العموم باطلةٌ؛ إذ لم يقل به إلا الفراء في نقل، وإلا الفراء والكسائي في نقل آخر»[٣] فيرد عليه قول ابن عصفور: «وأما الكوفيون ومن أخذ بمذهبهم من البصريين فإنهم يجيزون حذفه في سعة الكلام بشرط أن يكون المبتدأ (كُلاًّ)، أو اسم استفهام، نحو: (كُلُّ الدراهم قبضت، وأيُّ رجلٍ ضربت»[٤].

الثاني : أنه لا يجوز حذف هذا الضمير المنصوب مطلقًا؛ لأنه يربط الخبر بالمبتدأ، وقد وقع هذا الحذف في قراءة: ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ ؛ إذ التقدير: (أفحكم الجاهلية يبغونه).

وهذا مذهب أبي العباس المبرد[٥]. قال أبو جعفر النحاس: «وأبو

---

[١] الارتشاف : ٣/١١١٩.

[٢] التسهيل : ٤٨ .

[٣] الارتشاف : ٣/١١٢٠.

[٤] ضرائر الشعر: ١٧٧، ١٧٨.

[٥] لم أقف على مذهب المبرد فيما تيسر لي من كتبه، وهو في الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ١٣٧.

العباس محمد بن يزيد لا يجيز هذا في منثور، ولا منظوم»[1].

دفـاع ابـن جنـي :

ذكر ابن جني أن ابن مجاهد بالغ في الأمر، وأن ما خَطَّأَهُ صحيحٌ من وجهين:

الأول: أن هذا النوع من الحذف ضعيفٌ، لكنه مَرْوِيٌّ في فصيح الشعر، وله وجه من القياس، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال، وعائد الصفة، وعائد الصلة، وما كان على هذا النحو لا يجوز تخطئته. قال أبو الفتح: «قول ابن مجاهد: (إنه خَطَأٌ) فيه سرف؛ لكنه وجه غيره أقوى منه، وهو جائز في الشعر، قال أبو النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[2].

أي: لم أصنعه، فحذف الهاء. نعم، ولو نصب، فقال: (كُلَّهُ) لم ينكسر الوزن، فهذا يؤنسك بأنه ليس للضرورة مطلقة؛ بل لأن له وجهًا من القياس، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة، وهو إلى الحال أقرب؛ لأنها ضربٌ من الخبر، فالصفة كقولهم: (الناسُ رجلان: رجلٌ أكرمت، ورجلٌ أهنت)؛ أي: (أكرمته وأهنته)، والحال كقولهم: (مررت بهند يضرب زيدٌ)؛ أي: (يضربها زيدٌ)، فحذف عائد الحال، وهو في الصفة أمثلُ؛ لشبه الصفة

---

[1] إعراب القرآن : ٢٣٥/٤.

[2] البيت من الرجز، وهو (لأبي النجم العِجْليِّ) في ديوانه: ٢٥٦، والكتاب: ٨٥/١، وتخليص الشواهد: ٢٨١، وبلا نسبة في الانتصار: ٥٧، والحجة: ٢٦٧/٤، ونتائج الفكر: ٣٣٧، وضرائر الشعر: ١٧٦.

بالصلة في نحو قولهم: (أكرمت الذي أهنت)؛ أي: أهنته، و(مررت بالتي لقيتُ)؛ أي: (لقيتها)، فغير بعيد أن يكون قوله: ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ يراد به (يبغونه)، ثم يُحْذَف الضمير، وهذا–وإن كانت فيه صنعة–فإنه ليس بخطأ»[1].

وكلام أبي الفتح في ذلك مأخوذٌ من كلام سيبويه، وقد تبعه فيه كثيرٌ من المعربين، كالزمخشري، وابن عطية، والعكبري[2].

على أن ابن جني صَرَّحَ بأن الحذف في البيت أوجه من القراءة بأمرين:

١- أنه ليس في صدره استفهامٌ يَطلب الفعلَ، ويُختار معه النصبُ، كما هو الحال في قراءة: ﴿أَفَحُكْمُ﴾ بالرفع.

٢- أن فيه عوضًا من الهاء المحذوفة، وذلك حرف الإطلاق، وهو الياء في (اصنعي)، بخلاف القراءة؛ فإن الفعل ﴿يَبْغُونَ﴾ لا ضمير فيه، ولا عوض من الضمير.

وقد نسب السمين هذا الترجيح لابن عطية، ثم قال: «وهذا الذي ذكره ابن عطية في الوجه الثاني كلامٌ لا يُعبأ به، وأما الأول فهو قريبٌ من الصواب، لكنه لم ينهض في المنعِ، ولا في التقبيح، وإنما ينهضُ دليلاً على

---

[1] المحتسب : ٢١٢/١.

[2] ينظر: الكتاب: ٨٥/١: ٨٧، والكشاف: ٦٤١/١، والمحرر الوجيز: ٢٠٢/٢، والتبيان: ٤٤٣/١.

الأحسنية، أو على أن غيرَه أَوْلى منه»[١].

والصحيح أن هذا المنسوب لابن عطية من كلام أبي الفتح في (المحتسب) [٢]، ولولا خشية الإطالة لأورت عبارته[٣]، وتبعه فيه ابن عطية، وزاد أن المعنى الصحيح في البيت لا يتم إلا على رواية الرفع، فقال: «وهكذا الرواية، وبها يتم المعنى الصحيح؛ لأنه أراد التبرؤ من جميع الذنب، ولو نصب (كل) لكان ظاهر قوله أنه صنع بعضه»[٤].

وهذا الذي ذكره ابن عطية صحيحٌ عند البلاغيين، وقد نصوا عليه في مسألة تُسَمَّى (عموم السلب)[٥]. قال شيخ البلاغة في الكلام على البيت: «وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه، ولم يحمل نفسه عليه إلا لحاجة له إلى ذلك، وإلا لأنه رأى النصب يمنعه ما يريد، وذاك أنه أراد أنها تَدَّعِي عليه ذنبًا لم يصنع منه شيئًا البتة، لا قليلاً، ولا كثيرًا، ولا بعضًا، ولا كلاًّ، والنصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادَّعته بعضه...»[٦].

الثاني: أن يكون قوله: ﴿يَبْغُونَ﴾ ليس خبرًا للمبتدأ في قوله: ﴿أَفَحُكْمَ﴾ ، بل هو صفة لموصوف محذوفٍ، وذلك المحذوف هو الخبر، والتقدير: (أفحكمُ

---

[١] الدر المصون : ٣٩٦/٤.

[٢] ينظر: المحتسب : ٢١٢/١ ، ٢١٣.

[٣] ينظر: المحتسب : ٢١٢/١ ، ٢١٣.

[٤] المحرر الوجيز : ٢٠٢/٢.

[٥] ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ): ٧٣/٢، ٧٤.

[٦] دلائل الإعجاز: ٢٧٨.

الجاهليةِ حكمٌ يبغونه)، وحذف العائد من الصفة أكثر من حذف العائد من الخبر. قال أبو الفتح: «وإن شئت لم تجعل قوله ﴿يَبْغُونَ﴾ خبرًا؛ بل تجعله صفة خبر موصوف محذوف، فكأنه قال: (أفحكمُ الجاهلية حكمٌ يبغونه)، ثم حذف الموصوف الذي هو (حكم)، وأقام الجملة التي هي صفته مقامه؛ أعني: يبغون، كما قال الله سبحانه: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَوَاضِعِهِ﴾[1]. أي: قوم يحرفون، فحُذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه»[2].

ولا أعلم أحدًا سبق أبا الفتح إلى ذلك، وقد تبعه فيه كثيرٌ من المعربين، كابن عطية، وأبي حيان، والسمين[3].

على أن تنظير حذف الموصوف بآية النساء إنما يتم على مذهب البصريين، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن المحذوف في آية النساء اسم موصول، لا موصوف، والتقدير: (مِن الذين هادوا مَن يحرفون)[4].قال ابن يعيش:«والأول أسهل؛ لأن حذف الموصول أبعدُ من حذف الموصوف»[5].

تعقيب :

نتج عما تقدم ثلاثة أمور :

الأول : أنه لا وجه لابن مجاهد في تخطئة القراءة، إلا على ما نقله

---

[1] من الآية : (٤٦) من سورة النساء.

[2] المحتسب : ٢١٢/١.

[3] المحرر الوجيز: ٢٠٣/٢، والبحر المحيط: ٢٨٧/٤، والدر المصون: ٢٩٧/٤.

[4] ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٧١ ، والإنصاف: ٥٩٣/٢.

[5] شرح المفصل: ٢٥٥/٢.

الزجاجي، والنحاس عن المبرد أنه منع ذلك في المنثور والمنظوم، وفي هذا النقل نظرٌ؛ لأنه مخالفٌ لما سلف من نقل ابن مالك الإجماع على جوازه إنْ كان المبتدأ لفظ (كُلّ)، أو ما أشبهَها في العموم والافتقار، مضافًا إلى ذلك، أو قبل ذلك أن هذا الذي واردٌ في المنثور، والمنظوم، أما المنثور فمنه هذه القراءة، وأما المنظوم فقد يكون المبتدأ فيه لفظ (كل)، ومن ذلك بيت أبي النجم، وقد يكون المبتدأ غير لفظ (كل)، ومنه قول الشاعر:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرُّ[1].

وقول الآخر:

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابُهُ بِالحَقِّ لاَ يُحْمَدُ بِالبَاطِلِ[2].

والتقدير: (فثوبٌ لبسته، وثوبٌ أجره)[3]، (وخالد يحمده)[4].

الثاني : أن ما أجازه ابن جني من حذف العائد إلى المبتدأ في القراءة ممنوعًا عند الكوفيين، ضعيفًا عند جمهور البصريين.

---

(1) البيت من المتقارب، وهو لـــ(امرئ القيس) في ديوانه: ١٠٦، والكتاب: ٨٥/١، وأمالي ابن الشجري: ٧٢/٢. وبلا نسبة في الانتصار: ٥٧، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٣٥/٤.

(2) البيت من السريع، وهو (للأسود بن يعفر) في ضرائر الشعر: ١٧٦. وبلا نسبة في الجمل للخليل: ٦٥، وشرح التسهيل: ٣١٣/١،، والدر المصون: ٣٦٨/٢، وتعليق الفرائد: ١٠٤/٣.

(3) ينظر: شرح السيرافي: ٣٨٠/١، وأمالي ابن الشجري: ٧٢/٢.

(4) ينظر: الجمل للخليل: ٦٥، وشرح الكافية الشافية : ٣٤٨/١، وتعليق الفرائد: ١٠٥/٣.

من أجل ذلك ترجح أن يكون قوله: ﴿يَبْغُونَ﴾ ليس خبرًا للمبتدأ في قوله: ﴿أَفَحُكْمُ﴾ ، بل هو صفة لموصوف محذوفٍ، وذلك المحذوف هو الخبر، والتقدير: (أفحكمُ الجاهليةِ حكمٌ يبغونه). قال أبو حيان: «وهو توجيه ممكنٌ»[١].

٨- اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه

غَلَّطَ ابن مجاهد قراءة: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لاَ تَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾ [٢] بالتاء في ﴿تَنفَع﴾ . قال ابن جني: «قال ابن مجاهد: وهذا غلط»[٣].

ووجه هذا الغلط أن (الإيمان) مذكرٌ، فكان ينبغي أن يكون في أول الفعل المسند إليه ياءٌ، لا تاء؛ لأن هذا التاء من علامات التأنيث، وتأنيث المذكر قبيحٌ؛ لأنه خروجٌ عن الأصل إلى الفرع[٤]؛ ولهذا قرأ السبعة: ﴿لاَ يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾ بالياء. قال السمين: «قال أبو حاتم: ذكروا أنه غَلَطٌ. قلت: وذلك لأن الفعل مسندٌ لمذكر»[٥].

---

[١] البحر المحيط: ٢٨٧/٤.

[٢] من الآية : (١٥٨) من سورة الأنعام، وقرأ السبعة (ينفع) بالياء، والتاء قراءة ابن سيرين في مختصر ابن خالويه: ٤٧، والكشاف: ٨٢/٢، والبحر المحيط: ٧٠٠/٥. وبلا نسبة في التبيان: ٥٥١/١.

[٣] المحتسب : ٢٣٦/١.

[٤] ينظر: سر الصناعة: ٢٥/١، وضرائر الشعر :٢٧١.

[٥] الدر المصون: ٢٣٢/٥.

هذا تقرير كلام ابن مجاهد، وقد سبقه إلى التنبيه على هذا الغلط. قال النحاس: «وقرأ ابن سيرين: ﴿تَنفَعَ﴾ بالتاء. قال أبو حاتم: ذكروا أنه غَلَطٌ من ابن سيرين»[١].

دفاع ابن جني :

اعترف ابن جني بأن وجه القراءة في العربية ضعيفٌ، غيره أقوى منه، ولكن ذلك لا يقدح في عربيتها، ولا يجيز الطعن في صحتها. قال أبو الفتح: «ليس ينبغي أن يُطْلَق على شيء له وجهٌ في العربية قائمٌ-وإن كان غيره أقوى منه- أنه غلطٌ»[٢].

ودفع تغليط القراءة بأن لها في العربية وجهين :

الأول : أن المضاف (إيمان) اكتسب التأنيث من المضاف إليه، وهو الضمير العائد إلى قوله: (نفسًا)، فلحقت الفعلَ تاءُ التأنيث. قال: «وعلى الجملة، فقد كثر عنهم تأنيثُ فعلِ المضاف المُذَكَّر إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعضَ المضاف إليه، أو منه، أو به»[٣].

وساق على ذلك دليلين من شعر العرب، فقال: «وأنشدنا أبو عليٍّ لابن مقبل:

---

[١] إعراب القرآن : ٤١/٢.

[٢] المحتسب : ٢٣٦/١.

[٣] السابق: ٢٣٦/١، ٢٣٧.

قَدْ صَرَّحَ السَّيْرُ عَنْ كُتْمَانَ وابتُذِلتْ وَقْعُ المَحَاجِنِ بِالْمَهْرِيَّةِ الذُّقُنِ[1].

فأنث (الوقع) وإن كان مذكرًا لَمَّا كان مضافًا إلى (المحاجن) وهي مؤنثة؛ إذ كان (الوقع) منها. وكذلك قول ذي الرمة:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ[2].

فأنث "الْمَر" لإضافته إلى الرياح وهي مؤنثة؛ إذ كان (الْمَر) من (الرياح)»[3].

وهذا الذي ذكره ابن جني مسبوقٌ إليه بنحو قول سيبويه: «وربما قالوا في بعض الكلام: (ذهبتْ بعضُ أصابعه)، وإنما أنث البعض؛ لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه؛ لأنه لو قال: (ذهبتْ عبدُ أُمِّكَ) لم يحسن»[4].وقول الفراء:.«والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث–وهو فعلٌ له، أو هو بعضٌ له–قالوا: فيه بالتأنيث والتذكير»[5].

---

[1] البيت من البسيط، وهو لـــ(ابن مقبل) في ديوانه: ٢١٦، ومعاني القرآن للفراء: ٣٧/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٤٥٤/١. وبلا نسبة في الخصائص: ٤٢٠/٢، وشرح التسهيل: ٢٣٧/٣.

[2] البيت من الطويل، وهو لـــ(ذي الرمة) في ديوانه: ٢٦٢، والكتاب: ٥٢/١، والكامل: ١٠٥/٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢١٥/١. وبلا نسبة في المقتضب: ١٩٧/٤، وشرح التسهيل: ٢٣٧/٣.

[3] المحتسب : ٢٣٧/١.

[4] الكتاب : ٥١/١.

[5] معاني القرآن للفراء: ٣٦/٢.

وتبع أبا الفتح في هذا الوجه الزمخشريُّ[١]، قال أبو حيان: «وهو علطٌ؛ لأن الإيمان ليس بعضًا للنفس»[٢].

ويشهد لصحة عبارة الزمخشري قولُ النحاس-في تفسير ما تقدم من كلام سيبويه-: «في هذا شيء دقيقٌ من النحو ذكره سيبويه؛ وذلك أن الإيمان والنفس كُلٌّ واحدٍ منهما مشتملٌ غلى الآخر، فجاز التأنيث»[٣]، فلا فرق بين أن يقول: (هو منها، وبها)، أو (هو بعضها)، والمراد في العبارتين المجاز[٤].

الثاني : أن تأنيث الإيمان بالحمل على معنى الطاعة، فكأنه قيل: (لا تنفع نفسًا طاعتها). قال أبو الفتح: «وإن شئت حملته على تأنيث المذكر لَمَّا كان يُعَبَّر عنه بالمؤنث... فكأنه قال: لا تنفع نفسًا طاعتها»[٥]، واستشهد لذلك بثلاثة شواهد:

١- قول الله – سبحانه -: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[٦]. قال أبو الفتح: «فتأنيث (الْمِثل)؛ لأنه في المعنى (حَسَنة)[٧].

---

[١] الكشاف : ٨٢/٢.

[٢] البحر المحيط : ٧٠٠/٥.

[٣] إعراب القرآن : ٤١/٢.

[٤] ينظر: الدر المصون : ٢٣٣/٥.

[٥] ينظر: المحتسب : ٢٣٧/١، ٢٣٨.

[٦] من الآية : (١٦٠) من سورة الأنعام.

[٧] المحتسب : ٢٣٧/١.

٢- قراءة: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [١]. قال أبو الفتح: «وعليه-أيضًا-قوله تعالى: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾؛ لما كان ذلك البعض سيارة في المعنى»[٢]..

٣- قول بعض العرب: (جاءته كتابي)[٣]، أي: صحيفتي. قال أبو الفتح: «وحكى الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلًا من اليمن يقول: (فلان لَغُوب، جاءته كتابي فاحتقرها)، قال: فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟»[٤].

وما ذكره ابن جني في هذا الوجه منتزع من قول النحاس: «وفيه قول لآخر: أن يؤنث الإيمان؛ لأنه مصدرٌ، كما يُذَكَّر المصدر المؤنث، مثل: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ [٥]؛ لأن موعظة بمعنى: الوعظ»[٦].

تعقيب :

ظهر مما مضى أنه لا وجه لابن مجاهد في تغليط القراءة؛ لإمكان حملها على أحد السابقين، والذي يترجح الوجه الثاني؛ إذ يشترط في مسألة

---

[١] من الآية : (١٠) من سورة يوسف، وقرأ الجمهور بالياء، والتاء قراءة الحسن، وابن كثير، وقتادة في مختصر ابن خالويه: ٦٧.

[٢] ينظر: المحتسب : ٢٣٧/١، ٢٣٨.

[٣] ينظر هذه الحكاية في جمهرة اللغة(ل غ ب): ٣٧٠/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٢/٣.

[٤] ينظر: المحتسب : ٢٣٧/١، ٢٣٨.

[٥] من الآية : (٢٧٥) من سورة البقرة.

[٦] إعراب القرآن : ٤١/٢.

اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه صلاحيةُ المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه، نحو: (قُطِعَتْ بعض أصابعه)، ولو سقط المضاف في قراءة ابن سيرين لقيل: (نفسًا لا تنفع) بتقديم المفعول؛ ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، نحو: (زيدًا ظلم)، تريد أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز[١].

قال ابن مالك: «سريانُ التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف مشروطٌ بصحة الاستغناء به عنه، كاستغنائك بالرياح عن المَرِّ في قولك: (تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ)، وذلك لا يتأتى في ﴿لَا تَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾ ؛ لأنك لو حذفت (الإيمان)، وأسندت (تنفع) إلى المضاف إليه لزم إسناد الفعل إلى ضمير مفعوله، وذلك لا يجوز بإجماع؛ لأنه بمنزلة قولك: (زيدًا ظَلَمَ)، تريدْ:(ظَلَمَ زيدٌ نَفْسَه) فتجعل فاعل (ظَلَمَ) ضميرًا لا مُفَسِّرَ له إلا مفعول فعله، فتصير العمدة مفتقرة إلى الفضلة افتقارًا لازمًا، وذلك فاسد. وما أفضى إلى الفاسد فاسدٌ»[٢].

---

[١] ينظر : المغني : ٦٦٧ ، ٦٦٨، والتصريح: ٦٨٩/١.

[٢] شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٤٤.

٩- نصب الفعل المعطوف بـ(أو) على اسم صريح

أنكر ابن مجاهد قراءة: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِيَ﴾ [١] بنصب ﴿آوِيَ﴾.قال ابن جني: «قال ابن مجاهد: ولا يجوز تحريك الياء ههنا»[٢]. وقال ابن هشام: «وقال أبوبكر بن مجاهد المقرئ-رحمه الله-: قُرئ: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِيَ﴾ بنصب ﴿آوِيَ﴾ ، ولا وجه له»[٣].

وإنما منع ابن مجاهد نصب الفعل في القراءة؛ لتجرده من الناصب، ولا يجوز النصب إلا بعامل، فإذا تجرد الفعل من هذا العامل وجب رفعه، ولا يجوز نصبه إلا في مواضع مخصوصة ذكرها النحويون ليس هذا منها[٤].

هذا تقرير كلام أبي بكر، وهو مَبْنِيٌّ على ما ذهب الأخفش من أنه إذا حُذِفَتْ (أَنْ) المصدرية في غير مواضع الحذف وجب رفع الفعل بعدها. قال أبو حيان: «وذهب جماعةٌ إلى أنه يجوز حذفها في غير تلك المواضع، واختلفوا: فذهب أكثرهم إلى أنه إذا حُذِفَتْ وجب رفع الفعل بعدها، وهو مذهب أبي الحسن»[٥].

وعلى هذا يكون رفع الفعل على ما ذكروه في قراءة الجماعة من

---

[١] من الآية : (٨٠) من سورة هود، وقرأ الجمهور بسكون الياء، والفتح قراءة أبي جعفر، وشيبة في مختصر ابن حالويه : ٦٥، والمحرر الوجيز: ٣/١٩٥. وبلا نسبة في الكشاف: ٢/٤١٥، التبيان: ٢/ ٧١٠.

[٢] المحتسب : ١/٣٢٦.

[٣] شرح شذور الذهب : ٤٠٤.

[٤] ينظر: التسهيل: ٢٣٠: ٢٣٣.

[٥] الارتشاف : ٤/١٩٦٠.

العطف على المعنى؛ لأنه داخلٌ في جملة خبر (أنَّ)، والتقدير: لو أن لي بكم قوةً، أو أني آوي[1].

دفاع ابن جني :

رَدَّ ابن جني ما أنكره ابن مجاهد بأنه جائزٌ في لغة العرب، ووجهه: أن الفعل ﴿آوِيَ﴾ منصوب بـــ(أَنْ) مضمرة بعد ﴿أَوْ﴾، والمصدر المؤول من (أَنْ) المضمرة، والفعل بعدها معطوفٌ على الاسم الصريح الخالص من التأويل بالفعل، وهو قوله: ﴿قُوَّةً﴾. قال أبو الفتح: «هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي سائغ جائز؛ وهو أن تعطف ﴿آوِيَ﴾ على ﴿قُوَّةً﴾، فكأنه قال: لو أن لي بكم قوة، أو أَوْيًا إلى ركن شديد»[2] .

ولم أقف على مَن سبقه إلى ذلك، وقد ذكر-رحمه الله-أن لهذا التوجيه نظائر في كتاب سيبويه، وأورد لذلك شاهدين من شواهد الكتاب، وتلك أمانةٌ، واستئناسٌ بكلام إمام النحاة في الاحتجاجٌ للقراءة. قال أبو الفتح: «ومثله قول مَيْسُون بنت بَحْدَل الكليبية:

لَلُّبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ[3].

فكأنها قالت: (لَلُبْسُ عباءة، وأن تقر عيني)، أي: (لَأَنْ أَلبسَ عباءةً، وتقرَّ

---

[1] ينظر: الكتاب الفريد : ٥٠٥/٣، والدر المصون: ٣٦٣/٦.

[2] المحتسب : ٣٢٦/١.

[3] البيت من الوافر، وهو لـــ(ميسون بنت بجدل الكلبية، زوج معاوية ﷺ) في المقاصد النحوية: ١٨٨٠/٤، والخزانة: ٤٧٦/٨. وبلا نسبة في الكتاب: ٤٥/٣، والمقتضب: ٢٧/٢، والأصول: ١٥٠/٢.

عيني أَحَبُّ إِلَيَّ مِن كذا)، وعليه بيت الكتاب-أيضًا-:

فَلَوْلاَ رِجَالٌ مِن رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا[1].

أي: (أو أن أسوءَك)، فكأن قال: (أو مساءَتي إياك)، فكذلك هذه القراءة: (لو أن لي بكم قوةً أو أَوْيًا)، أي: (أَنْ آوِيَ إِلَى ركن شديد)، وهذا واضح»[2].

وهذه عبارة سيبويه في البيت الأول: «لَمَّا لم يستقم أن تحمل (وتقر)،وهو فعلٌ على (لَبِّس)، وهو اسمٌ؛ لَمَّا ضممته إلى الاسم، وجعلت (أحب) لهما، ولم ترد قطعه- لم يكن بدٌ من إضمار (أَنْ)»[3]. وقال في البيت الثاني: «امتنع أن يجعل الفعل على (لولا)، فأضمر (أَنْ)، كأنه قال: لولا ذاك، أو لولا أن أسوءك»[4].

تعقيب :

ترتب على ما تقدم أمران :

الأول : أن ثمرة إضمار (أن) تظهر في نحو تصحيح العطف في البيت الأول، وذلك أنها تكون مع الفعل بعدها في تأويل مصدر، والمصدر اسمٌ، وبذلك يعطف الاسم على الاسم. قال ابن السراج: «ولولا أنك أضمرت (أنْ)

---

(١) البيت من الطويل، وهو (للحصين بن حمام المريّ) في الكتاب: ٣/٥٠،٤٩، والتصريح: ٢/٣٨٨ . وبلا نسبة في الحجة: ٣/٤٦٢، واللباب: ٢/٤٢، وشرح التسهيل: ٤/٤٩.

(٢) المحتسب : ١/٣٢٦، ٣٢٧.

(٣) الكتاب : ٣/٤٦.

(٤) السابق : ٣/٥٠.

ما جاز أن تعطف الفعل على الاسم؛ لأن الأسماء لا تُعطف على الأفعالِ، ولا تُعطفُ الأفعالُ على الأسماءِ؛ لأن العطف نظير التثنية، فكما لا يجتمع الفعل والاسم في التثنية، كذلك لا يجتمعان في العطف»[1].

الثاني : أنه لا وجه لإنكار ابن مجاهد؛ فما أنكره من القراءة صحيحٌ مستعملٌ في لسان العرب، وله نظائر من كلامهم.

وكان الأولى أن يحتج لهذه القراءة بما ذكره سيبويه من قول الله- عز وجل- في قراءة السبعة إلا نافعًا-: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾ [2]. قال سيبويه: «لما قال: ﴿إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ كان في معنى: (إلا أن يوحي)، وكان ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ فعلاً لا يجري على (إلا)، فأجري على (أن) هذه، كأنه قال: (إلا أن يوحي، أو يرسل)؛ لأنه لو قال: (إلا وحيًا، وإلا أن يرسل) كان حسنًا، وكان (أن يرسل) بمنزلة الإرسال، فحملوه على (أنْ)؛ إذ لم يجز أن يقولوا: أو إلا يرسل، فكأنه قال: إلا وحيًا، أو أن يرسل»[3].

وإنما كان الأولى الاحتجاج بالقراءة السبعية؛ لأنها دليل على شيوع هذا الاستعمال في سعة الكلام، بخلاف ما احتج به من الشعر؛ فقد يتوهم أن باب ذلك الضرورة. والشذوذ.

---

[1] الأصول : ١٥٠/٢.

[2] من الآية : (٥١) من سورة الشورى.، وقرأ نافعٌ برفع (يرسل). ينظر: السبعة: ٥٨٢

[3] الكتاب : ٤٩/٣.

١٠- إسناد الفعل إلى المفعول الثاني

أنكر ابن مجاهد قراءة: ﴿وَحُمِّلَتِ الأَرْضُ﴾ [١] بتشديد الميم. قال ابن جني: «قال ابن مجاهد: وما أدري ما هذا؟»[٢].

ووجه الإنكار أن المعنى على التخفيف ظاهر لا يخفى، أي: حُمِلَتِ الأرضُ، والجبال، ورُفِعَتْ من أماكنها بريح عاصف، أو بخلق من الملائكة، أو بقدرة الله من غير سبب، فالأرض محمولة، حملتها الريح، أو الملائكة، أو القدرة الإلهية[٣].

وأما على التشديد فالأغلب فيه أن يكون لإفادة التكثير، نحو قوله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ﴾[٤]، أو التعدية، نحو قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ﴾[٥]، ولا يتصور أحدهما في الآية[٦].

هذا ما ظهر لي في تقرير كلام ابن مجاهد، ولم أقف على مَن سبقه

---

[١] من الآية : (١٤) من سورة الحاقة، وقراءة الجمهور تخفيف الميم، والتشديد قراءة الأعمش في مختصر ابن خالويه: ١٦١، ويحيى عن ابن عامر في المحتسب: ٣٢٨/٢، وابن عباس في المحرر: ٣٥٩/٥.

[٢] المحتسب : ٣٢٨/٢.

[٣] ينظر: تفسير مقاتل لأبي الحسن مقاتل بن سليمان البلخي (ت١٥٠هـ): ٤٢٢/٤، والطبري: ٥٨٠/٢٣،.

[٤] من الآية : (٢٣) من سورة يوسف.

[٥] من الآية : (٣) من سورة آل عمران.

[٦] ينظر: الكتاب: ٦٣/٤، ٦٤، وشرح السيرافي: ٤٤٣/٤، والمغني: ٦٧٩، وحاشية الصبان : ٣٩/١.

إليه، ولا على من تبعه فيه.

وقد يكون وجه الإنكار عنده أن في قراءة التشديد هذه إسناد الفعل إلى المفعول الثاني (الأرض) دون الأول، بخلاف التشديد في قراءة السبعة: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ﴾[1] فإن فيه إسناد الفعل إلى المفعول الأول، وهذا لا يجوز.

دفاع ابن جنـي :

تعقَّبَ ابن جني هذا الذي أنكره ابن مجاهد بأنه صحيحٌ فصيح، وتأوله على حذف المُحَمَّل–وهو المفعول الأول من القدرة، أو الملائكة، أو الريح–وإسناد الفعل المبني للمفعول إلى المفعول الثاني، وهو الأرض. قال أبو الفتح: «هذا الذي تَبَشَّعَ على ابن مجاهد حتى أنكره من هذه القراءة– صحيحٌ وواضحٌ، وذلك أنه أسند الفعل إلى المفعول الثاني، حتى كأنه في الأصل: وحَمَّلْنَا قُدْرَتَنَا، أو مَلَكًا من ملائكتنا، أو نحو ذلك–الأرضَ، ثم أسند الفعل إلى المفعول الثاني، فَبُنِيَ له، فقيل: ﴿وَحُمِّلَتِ الأَرْضُ﴾ »[2].

ولم أقف على من سبقه إلى ذلك، وقد تبعه فيه الزمخشري، وابن عطية، والعكبري، والمنتجب الهمذاني، وأبو حيان، والسمين[3]. قال المنتجب: «وقُرِئ: ﴿وَحُمِّلَت﴾ بتشديدها، على حذف المُحَمَّل، وهو إما مَلَكٌ

---

[1] من الآية : (٥) من سورة الجمعة، وينظر: السبعة : ٦٣٦.

[2] المحتسب : ٣٢٨/٢.

[3] ينظر: الكشاف: ٦٠١/٤، والمحرر: ٣٥٩/٥، والتبيان: ١٢٣٧/٢، والبحر ٢٥٨/١٠، والدر: ٤٢٨/١٠.

من ملائكة الله-عَزَّ وَجَلَّ-أو قدرته، والأصل والتقدير: (وَحَمَّنَا مَلَكًا من ملائكتنا، أو قُدْرَتَنَا الأرضَ)، ثم (حُمِّلَتْ قُدْرَتُنَا الأرضَ)، ثم (حُمِّلَتِ الأرضُ)، لما حُذِفَ المفعول الأول بُنِيَ الفعل للثاني»[١].

ولو أسْنِد الفعل إلى المفعول الأول لقيل: (وَحُمِّلَتِ قُدْرَتُنَا الأرضَ)، كما يقال: (أُلْبِسَ زيدٌ الجُبَّةَ). قال أبو الفتح: «ولو جئت بالمفعول الأول لأسندت الفعل إليه، فقلت: وَحُمِّلَتْ قدرتنا الأرضَ). وهذا كقولك: أَلْبَسْتُ زيدًا الجبةَ، فإن أقمت المفعول الأول مقام الفاعل قلت: أُلْبِسَ زيد الجبة، وإن حذفت المفعول الأول أقمت الثاني مقامه، فقلت: ألبست الجبة»[٢].

واستدل أبو الفتح على صحة ما ذهب إليه بأنه يجوز أن تقول في غير القرآن: (وَحُمِّلَتِ الأرضُ قُدْرَتَنَا)، بإسناد الفعل إلى المفعول الثاني مع وجود المفعول الأول، كما تقول: (أُلْبِسَتِ الجبةُ زيدًا)، وإذا جاز الإسناد إلى الثاني مع ذكر الأول، فالإسناد إليه مع حذف الأول أحرى وأولى. قال: «وقد كان-أيضًا-يجوز مع استيفاء المفعول الأول أن يبنى الفعل للمفعول الثاني، فتقول: (أَلْبَسْتُ الجبةُ زيدًا)، على طريق القلب؛ للاتساع، وارتفاع الشك، فإذا جاز على هذا أن تقول: (حُمِّلَتِ الأرضُ المَلَكَ)، فتقيم الأرضَ مقام الفاعل مع ذكر المفعول الأول، فما ظنك بجواز ذلك وحسنه، بل بوجوبه إذا حذف المفعول الأول؟»[٣].

وتابعه على ذلك المنتجب الهمذاني، الذي لم يزد على حكاية كلام

---

[١] الكتاب الفريد: ٢٠٩/٦.

[٢] المحتسب : ٣٢٨/٢، ٣٢٩.

[٣] السابق : ٣٢٨/٢.

أبي الفتح دون عزو، فقال: «وقد جُوِّزَ بناؤه للثاني مع وجود الأول على وجه القلب؛ للاتساع، فيقال: (حُمِّلَتِ الأرضُ المَلَكَ)، كما تقول: (أُلْبِسَ زيدٌ الجبةَ، وأُلْبِسَتِ الجبةُ زيدًا) فإذا جاز بناؤه للقاني مع وجود الأول فأن يجوز مع حذفه أحرى، وأولى»[١].

تعقيب : تَمَخَّضَ عما سلف ثلاثة أمور :

الأول : أن ما ذكره ابن في توجيه القراءة مَبْنِيٌّ على أن التشديد فيها للتعدية، فأكسب الفعل مفعولاً آخر، وأجاز غيره أن يكون التشديد للتكثير، فم يكسب الفعل مفعولاً آخر[٢].

الثاني : أن ما أنكره ابن مجاهد مردودٌ بما ذكره ابن جني من أن التشديد للتعدية، وبما ذهب إليه غيره من جواز أن تكون للتعدية، وأن تكون للتكثير، والإثبات مقدم على النفي.

الثالث : أن عبارة ابن جني في تعقبه لابن مجاهد بائحةٌ بالإجلال والإكبار، وبأنه انتهت إليه الرياسة في معرفة القراءات، وعلوم القرآن، فهو شيخ القراء في وقته، والمُقَدَّمَ منهم على أهل عصره إلا أن هذا لم يمنع أبا الفتح من التنبيه على ما لم يمهر به من علوم اللغة، مع الدعاء له، والترحم عليه.

ومن ذلك قوله في ختام هذه المسألة: «ورحم الله ابن مجاهد! فلقد كان كبيرًا في موضعه، مُسَلِّمًا فيما لم يمهر به»[٣].

---

[١] الكتاب الفريد : ٢٠٩/٤.

[٢] ينظر : البحر المحيط : ٢٥٨/١٠، والدر المصون: ٤٢٨/١٠، واللباب في علوم الكتاب: ٣٢٥/١٩.

[٣] المحتسب : ٣٢٨/٢.

١١- إبدال المعرفة من النكرة

أنكر ابن مجاهد قراءة: «﴿تَعَالَى جَدٌّ رَبُّنَا﴾[١] برفع (جَـد) وتنوينـه، ورفع (ربنا). قال ابن جني: «فأما ﴿جَدٌّ رَبُّنَا﴾ فإنه على إنكار ابـن مجاهـد صحيح»[٢].

ووجه الإنكار أنه يلزم على هذه القراءة إبدال المعرفة (رَبُّنَا) من النكرة (جد) من غير اتحاد اللفظين، ولا يجوز إبدال المعرفة من النكرة إلا أن تكون من لفظ النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ. صِرَاطِ اللهِ﴾ [٣].

هذا الذي ظهر لي في تقرير كلام ابن مجاهد، وهو مَبْنِيٌّ على ما حُكِيَ عن الكوفيين من اشتراط ذلك[٤]. قال المرادي: «وحُكِيَ عن الكوفيين-أيضًا-اشتراط اتحاد اللفظ في بدل المعرفة من النكرة»[٥].

---

[١] من الآية : (٣) من سورة الجن، وقرأ الجمهور برفع (جد) وإضافته إلى (ربنا)، ورفع (جد) وتنوينه، ورفع (ربنا) قراءة عكرمة في مختصر ابن خالويه: ١٦٣، والقرطبي: ٩/١٩، والبحر المحيط: ٢٩٤/١٠.

[٢] المحتسب : ٣٣٢/٢.

[٣] من الآيتين: (٥٢، ٥٣) من سورة الشورى.

[٤] ينظر: المساعد : ٤٢٩/٣.

[٥] توضيح المقاصد: ١٠٤٣/٣.

دفـاع ابـن جنـي :

لم يرتض ابن جني ما أنكره ابن مجاهد، وصرَّح بأن القراءة صحيحة، وأن المراد: (تعالى جَدٌّ جَدُّ رَبِّنَا)، فـ(جد) الثاني بدل من الأول، ثم حُذِفَ الثاني، وأقيم المضاف إليه مقامه. قال: «فأما ﴿جَدُّ رَبُّنَا﴾ فإنه على إنكار ابن مجاهد صحيح؛ وذلك أنه أراد: (وأنه تعالى جَدٌّ جَدُّ ربِّنا) على البدل، ثم حذف الثاني، وأقام المضاف إليه مقامه»[١]:

ولا أعلم أحدًا سبق أبا الفتح إلى هذا التخريج، وقد تبعه فيه ابن عطية، والمنتجب الهمذاني، والقرطبي، وأبو حيان، والسمين، وابن عادل[٢]. قال السمين: «وقرأ عكرمة بضم باء (ربنا)، وتنوين (جد) على أن يكون (ربنا) بدلاً من (جد)، والجد: العظيم، كأنه قيل: (وأنه تعالى عظيمٌ ربنا)، فأبدل المعرفة من النكرة»[٣].

وقد جاء هذا التخريج عند ابن جني على حد قول الله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾ [٤]. قال أبو الفتح: «فـــ(الكوكب)-إذن-بدل من

---

[١] المحتسب : ٣٣٢/٢.

[٢] ينظر: المحرر الوجيز: ٣٧٩/٥، والكتاب الفريد: ٢٣٩/٦، والقرطبي: ٩/١٩، والبحر المحيط: ٢٩٤/١٠، واللباب في علوم الكتاب: ٤١٣/١٩.

[٣] الدر المصون: ٤٨٦/١٠.

[٤] الآية : (٦) من سورة الصافات، وهذه قراءة حمزة، وحفص عن عاصم، وقرأ الباقون بالإضافة. ينظر: السبعة: ٥٤٦، ٥٤٧.

(زينة). فإن قلت: فإن الكواكب قد تسمى زينةً، والرب-تعالى-لا يسمى (جَدًّا). قيل: الكواكب في الحقيقة ليست زينة، لكنها ذات الزينة، ألا ترى إلى القراءة بالإضافة، وهي قوله: ﴿بِزِينَةِ الكَوَاكِبِ﴾ ؟ وأنت-أيضًا-تقول: (تعالى ربُّنا)، كما تقول: (تعالى جَدُّ ربِّنا). فالتعالي مستعمل معهما جميعًا، كما يقال: (يسرني زيدٌ قيامه)، وأنت تقول: (يسرني زيدٌ، ويسرني قيامُه). وهذا بيان ما أنكره ابن مجاهد»[1].

وهذا الذي ذكره ابن جني مأخوذ من نحو قول الأخفش: «فجعل الكواكب بدلاً من (الزينة)، وبعضهم يقول: ﴿بِزِينَةِ الكَوَاكِبِ﴾ ، وليس يعني بعضها، ولكن زينتها حسنها»[2].

تعقيب :

تبين مما تقدم أن ما ذهب إليه ابن مجاهد من إنكار القراءة مدفوعٌ بما ذكره ابن جني من تخريجها على البدلية، وأجاز بعضهم أن يكون قوله: (رَبُّنَا) خبر مبتدأ محذوف، أي: (هو ربنا. قال الآلوسي: «وقرأ عكرمة (جد) منونًا مرفوعًا، (ربنا) بالرفع، وخُرِّجَ على أن (الجد) بمعنى: العظيم، و(ربنا): خبر مبتدأ محذوف، أي: (هو ربنا)، أو بدل من (جد)»[3].

فإن قيل: يرد على القول بالبدلية ما تقدم من النقل عن الكوفيين

---

[1] المحتسب : ٢/٣٣٢، ٣٣٣.

[2] معاني القرآن للأخفش: ٢/٤٩٠.

[3] روح المعاني : ١٥/٩٥.

أنهم يشترطون في إبدال المعرفة من النكرة أن تكون المعرفة من لفظ النكرة- فالجواب عنه من وجهين:

الأول : أنه إن صح هذا النقل عن الكوفيين فلا خلاف بين البصريين في عدم اشتراط ذلك[١]. قال سيبويه: «أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبدِ الله»[٢].

على أن الذي ورد على لسان أئمة الكوفيين، ودونوه في كتبهم يخالف ما سلف من الحكاية عنهم أنهم يشترطون اتحاد اللفظ في بدل المعرفة من النكرة، ومن ذلك تجويز الفراء أن يكون قوله تعالى:﴿ هَارُونَ أَخِي﴾ [٣] بدلاً من قوله سبحانه: ﴿وَزِيرًا﴾ [٤]، فقال: «وإن شئت جعلت ﴿هَارُونَ أَخِي﴾ مترجمًا عن الوزير، فيكون تصبًا بالتكرير»[٥]. وقال في قوله تعالى: ﴿بِزِينَةٍ الكَوَاكِبِ﴾[٦]: «فخفض (الكواكب) ترجمةً عن الزينة»[٧]، وقال في موضع آخر: «بخفض (الكواكب) بالتكرير، فيرد معرفة على

---

[١] ينظر: النوادر: ١٦٤، ومعاني القرآن للأخفش: ١٥٥/١، والمقتضب: ٢٦/١، والكامل: ١٤/٣، والأصول: ٤٦/٢، ومعتني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٩٨/٤.

[٢] الكتاب : ١٤/٢.

[٣] من الآية : (٣٠) من سورة طه.

[٤] من الآية : (٢٩) من سورة طه.

[٥] معاني القرآن للفراء : ١٧٨/٢.

[٦] من الآية : (٦) من سورة الصافات.

[٧] معاني القرآن للفراء: ١٥٩/٢.

نكرة»[1].

الثاني : أن السماع قد صح عن العرب بإبدال المعرفة من النكرة من غير أن تكون المعرفة من لفظ النكرة. قال المرادي: «وحُكِيَ عن الكوفيين- أيضًا-اشتراط اتحاد اللفظ في بدل المعرفة من النكرة، والصحيح أنه لا يُشْتَرَط شيءٌ من ذلك؛ لورود السماع به»[2].

---

[1] السابق: ٣٨٢/٢.

[2] توضيح المقاصد: ١٠٤٣/٣.

المبحث الثاني

دفاع ابن جني عن القراءات التي أنكرها ابن مجاهد دراسة تصريفية

١- كسر عين مضارع (فَعِلَ)

غَلَّطَ ابن مجاهد قراءة: ﴿يَخْطِفُ﴾[١] بكسر الخاء؛ لأن عين الماضي مكسورة، ولا تُفْتَحُ عين المضارع الصحيح إلا إذا كانت مكسورة في الماضي. قال ابن جني: «قال ابن مجاهد: وقد رُوِيَ عن مجاهد والحسن: ﴿يَخْطِفُ﴾، ولم يبلغنا أن أحدًا قرأ (خَطَفَ) بفتح الطاء، فيقرأ هذا الحرف، وأحسب أن هذا غلطٌ ممن رواه»[٢]. وقال أبو حيان: «قال ابن مجاهد: وأظنه غلطًا، واستدل على ذلك بأن أحدًا لم يقرأ بالفتح ﴿إِلَّا مَن خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾[٣]»[٤].

ووجه هذا الغلط أنه يلزم المخالفة بين حركتي العين-الفتحة

---

[١] من الآية : (٢٠) من سورة البقرة، وهذه قراءة أنس في محتصر في شواذ القرآن: ١١، وقراءة مجاهد في الكشاف: ٨٦/١، وقراءة علي بن الحسين، ويحيى بن وثاب، والحسن، وأبي رجاء في المحرر الوجيز: ١٠٣/١، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش: ٥٤/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٩٥/١.

[٢] المحتسب: ٦٢/١.

[٣] من الآية : ١٠ من سورة الصافات.

[٤] البحر المحيط : ١٤٦/١.

والكسرة-في الماضي والمضارع[١]؛ للتحفيف من ثقل تماثل المتعاقبين، فإن كانت العين مفتوحة في الماضي كُسِرَت في المضارع، نحو: (ضَرَبَ يَضْرِب)، أو ضُمَّتْ، نحو: (نَصَرَ يَنْصُرُ)، وإن كانت مكسورة في الماضي فتحت في المضارع، نحو: عَلِم يَعْلَم. قال ابن مالك: «لما كان "(فَعَلَ)، و("فَعِلَ)" موضوعين لمعان مستقرة في أصل الخلقة ولمعانٍ طارئة احتيج فيهما إلى المضارع والماضي كثيرًا، فخولف بين حركتي عينيهما -غالبًا- تخفيفًا؛ لأن تخالف المتعاقبين أخف من تماثلهما»[٢].

دفاع ابن جني :

رَدَّ ابن جني ما ذهب إليه ابن مجاهد من التغليط باحتمال الاستغناء بكسر العين في الماضي عن فتحها الذي لم يُسْتَعْمَل، لكنه في تقدير الاستعمال؛ ولذا جاء المضارع عليه في قوله: ﴿يَخْطِفُ﴾. قال ابن جني: «واستُغْنِيَ بـــ(حَطِفَ) عن (حَطَفَ) في الماضي، وجاء المضارعليه»[٣].

ولم أقف على من سبق أبا الفتح إلى ذلك، ولا على من تبعه فيه،

---

[١] ويستثنى من ذلك ما كانت عينه أو لامه من أحرف الحلق الستة: (الهمزة والهاء، والحاء والخاء، والعين والغين) فإنه يلزم فيه فتح العين في الماضي والمضارع، نحو: (سَأَلَ يَسْأَلُ)، و(قَرَأَ يَقْرَأُ) لأن حروف الحلق سافلةٌ في الحلق يتعسر النطق بها، فجعلوا الفتحة قبلها إن كانت لامًا، وبعدها إن كانت عينًا، ليسهل النطق بحروف الحلق الصعبة، مضافًا إلى ذلك، أو قبل ذلك أن الألف من حروف الحلق فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها. ينظر: شرح الشافية ١١٨/١، ١١٩.

[٢] شرح الكافية الشافية: ٢٢١٣/٤.

[٣] المحتسب : ٦٢/١.

وهو –عنده– نظير تسكين عين الفعل (سلف) في قول الشاعر:

وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْقَةُ بِرَاجِعِ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرِدَادِ[1].

قال في (المحتسب): «كما أن قوله: (سَلْف) يكون مسكنًا من (سَلِفَ)، وإن لم يُسْتَعْمَل؛ استغناءً بـــ(سَلَفَ) عنه، وقد شرحناه هناك، فتركناه هنا»[2].

وهذا نص كلامه الذي أحال عليه قال في (المنصف): «قالوا: أراد (سَلَف)، ولكنه اضطُر فخفّف المفتوح، وهذا عندهم من الشاذ، فهذا ما قال أصحابنا فيه، ويحتمل عندي وجهًا آخر، وهو أن يكون مخففًا من (فَعِل) مكسور العين، ولكنه فِعْل غير مستعمل إلا أنه في تقدير الاستعمال، وإن لم ينطق به»[3].

وهذا تصريحٌ منه بمخالفه ما ذهب إليه أصحابه البصريون من أن الإسكان في البيت ضرورةٌ[4].

والذي دعا ابن جني إلى مخالفة أصحابه في ذلك ما جرى على لسانه من أن الحمل على الشذوذ، أو الضرورة لا يكون إلا عند تعذر القياس، فإن أمكن الحمل عليه فلا يُعْدَل عنه. قال: «وأرى أنهم استغنوا

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه: ٨٤ ، وشرح شواهد شرح الشافية: ١٨/٤، وبلا نسبة في شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز: ٣٧، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٣٥٧/١.

(٢) المحتسب : ٦٢/١.

(٣) المنصف: ٢١/١.

(٤) ينظر: الكتاب : ١١٥/٤، وشرح المفصل: ٤٢٦/٤، وشرح التسهيل: ١٠٢/١، وشرح الشافية: ٤٤/١.

بالمفتوح عن المكسور؛ لخفة الفتحة، فهذا ما يحتمله القياس، وهو أحسن من أن تحمل الكلمة على الشذوذ ما وجدتَ لها ضربًا من القياس»[١].

ولما كان القول بالاستغناء يستدعي اعتراض ذلك بأنه لا حجة فيه، بل الحجة عليه؛ إذ لو مرادهم كسر العين في الماضي (سَلِفَ) لوجب فتحها في المضارع، ولم نسمعهم يفتحونها فيه–قال ابن جني: «فإن قلت: فإنَّا لم نسمعهم يقولون: (يَسْلَف) بفتح اللام، فما تنكر أن يكون هذا يدل على أنهم لا يريدون: (سَلِفَ) على وجه؛ إذ لو كان مرادًا عندهم لقالوا في مضارعه: (يَسْلَفُ)، كما أن من يقول: (قد عَلْمَ) فيُسكن عين الفعل، لا يقول في مضارعه إلا (يَعْلَمُ)؟ فالجواب أنهم لما لم ينطقوا بالمكسور على وجه، واستغنوا عنه بالمفتوح، صار عندهم كالمرفوض الذي لا أصل له واجتمعوا على مضارع المفتوح، وهذا ينبغي أن يكون مما ذكره سيبويه: أنهم يستغنون فيه بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطًا[٢] لا سيما إذا دلت عليه دلالة وهي تسكينهم عين الفعل، وهذا التسكين لم نره في المفتوح البتة»[٣].

وإنما لم يسكنوا عين المفتوح من نحو: (جَمَل، وحَمَل)؛ لأن الفتح أخفُّ عليهم من الضم والكسر[٤]. قال سيبويه: «وأما ما توالت فيه

---

[١] المنصف: ٢٢/١.

[٢] ينظر: الكتاب: ١٢١/٣، ٥٩٨، ٥٩٩.

[٣] المنصف: ٢٢/١.

[٤] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٩٢/٤، والأصول: ١٥٨/٣، وشرح شواهد شرح الشافية: ١٨/٤.

الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه؛ لأن الفتح أخفُّ عليهم من الضم والكسر، كما أن الألف أخفُّ من الواو والياء»[١].

تعقيب :

بدا مما سلف أمران :

الأول: أن ابن جني في تخريج البيت خالف البصريين في أنه ضرورةٌ، والكوفيين في أنه يجوز في الكلام دون حاجة إلى تكلف خروجه عن الضرورة إلى الاستغناء. قال ابن سيده: «إنما أراد (سَلَفَ)، فأسكن للضرورة، وهذا إنما أجازه الْبَصْرِيُّون في المكسور والمَضموم، كقولك في (عَلِمَ): (عَلْمَ)، وفي (كَرُمَ): (كرْمَ) فأما في المَفْتوح فلا يجوز عندهم...وأجاز الكوفيون ذلك، واستظهروا بهذا البيت»[٢].

الثاني : أن المَرْضِيَّ ما ذهب إليه ابن جني من القول بالاستغناء في القراءة، والبيت؛ وذلك من وجهين:

١- أنه لا يجوز إنكار ما رواه الثقات من القراءة، كما أنه لا ينبغي حمل البيت على الضرورة؛ لما سلف من احتمال الاستغناء فيه، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

٢- أن الأصل المستغنى عنه من فتح عين الماضي في القراءة قد سُمِعَ في لغة من لغات العرب، وجاء عليها المضارع مكسور العين. قال الأزهري: «يقال: (خَطَفَ يَخْطِفُ)، و(خَطِفَ يَخْطَفُ) لغتان»[٣].

---

[١] الكتاب : ٤/١١٥.

[٢] المحكم والمحيط الأعظم (س ل ف): ٨/٥٠٠.

[٣] تهذيب اللغة (خ ط ف): ٧/١١٠.

وقد حكى هذه اللغة الأخفش فقال: «أما ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ فمنهم من قرأ ﴿يَخْطِفُ﴾ من (خَطَفَ)، وهي لغة قليلة رديئة لا تكاد تُعْرَف»[(١)]. وقال الجوهري: «الخَطْف: الاستلاب، وقد خَطِفَه- بالكسر- يَخْطَفُهُ خَطْفًا، وهي اللغة الجيدة، وفيه لغة حكاها الأخفش بالفتح، يَخْطِفُ، وهي قليلة رديئة لا تكاد تُعْرَف، وقد قرأ بها يونس في قوله تعالى: ﴿يَخْطَفُ أَبصَارَهُمْ﴾»[(٢)].

٢- الاعتداد بالساكن حاجزاً حصيناً

خَطَّأَ ابن مجاهد ما رُوِيَ عن ابن عامر من قراءة: ﴿أَنبِئْهُم﴾[(٣)] بكسر الهاء؛ إتباعًا لكسر الباء قبلها، ووجه التخطئة-عنده-وجود حاجز حصين يمنع هذا الإتباع، وهو الهمزة الساكنة بين الهاء والباء. قال في (السبعة): «وزعم الأخفش الدمشقي عن ابن ذكوان بإسناده عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر ﴿أَنبِئْهُم﴾ مهموزة مكسورة الهاء، وهو خطأ في العربية، إنما يجوز الكسر إذا ترك الهمزة، فيكون مثل: عليهم، وإليهم»[(٤)].

---

(١) معاني القرآن للأخفش : ١/٥٤ ، ٥٥.

(٢) الصحاح (خ ط ف): ٤/١٣٥٢.

(٣) من الآية : (٣٣) من سورة البقرة، وهذه قراءة ابن عامر في رواية، وفي الرواية المشهورة عنه أنه وافق الجمهور في القراءة بالهمز وضم الهاء. ينظر: السبعة لابن مجاهد: ١٥٤، والحجة لابن خالويه: ٧٥.

(٤) السبعة: ١٥٤.

ووجه التخطئة أن الهاء في هذه القراءة جاءت مكسورة؛ إتباعًا لكسر الباء قبلها مع أن بينهما حاجزًا يمنع هذا الإتباع، وهو الهمزة.

وهذا الذي ذكره ابن مجاهد منتزعٌ من قول الفراء: «إن همزت قلت: ﴿أَنبِئْهُم﴾، ولم يجز كسر الهاء والميم؛ لأنها همزة، وليست بياء، فتصير مثل: (عليْهِم)، وإن ألقيت الهمزة فأثبت الياء، أو لم تثبتها جاز رفع (هم) وكسرها»[1].

دفاع ابن جني :

رَدَّ ابن جني ما ذهب إليه ابن مجاهد بأن الحاجز الذي بين الباء والهاء لا يُعْتَدَّ به؛ لضعفه بالسكون، فكأن الكسرة وَلِيتْ الهاء، والكسرة إذا وليت الهاء كُسِرَتْ، نحو: (بِهِ). قال: «وأما الرواية عن ابن عامر: ﴿أَنبِئْهُم﴾ بالهمز وكسر الهاء فطريقه أن هذه الهمزة ساكنة، والساكن ليس بحاجز حصين عندهم، فكأنه لا همزة هناك أصلًا، وكأن كسرة الباء على هذا مجاورة للهاء؛ فلذلك كسرت، فكأنه على هذا قال: ﴿أَنبِهِم﴾»[2].

واحتج لما ذكره في هذه القراءة بأن لها وجهين من القياس على ما سُمِعَ من العرب:

الأول : أنهم تركوا الاعتداد بالحرف الساكن في قولهم: (قِنْيَة)؛ لأنه من (قنوت)، فكما قُلِبَت الواو ياء مع حجز الساكن في (قِنْيَة) كذلك كُسِرَت الهاء مع الحجز به في القراءة. قال: «ويدل على ما ذكرناه من ضعف الساكن أن

---

[1] معاني القرآن للفراء : ٢٦/١.

[2] المحتسب: ٧٠/١.

يكون حاجزًا حصينًا قولهم: (قِنْيَة) وهي من قَنَوْت، و(صِبْيَة) وهي من صَبَوْت، و(عِلْية) وهي من عَلَوْت، و(عِذْي)[1] وهو من قولهم: أَرَضُون عَذَوات، و(بِلْيُ سفر) لقولهم في معناه: (بِلْوُ)[2]، وهو من بلوت، ومنه (ناقة عِلْيَان)، وهي من علوت، و(دَبَّة مهيار)، وهو من تهور، و(فلان قِدْيَة في هذا الأمر) وهو من القِدْوة، وأصله كله: (قِنْوُ، وصِبْوة، وعِلْوة، وعِذْوُ، وبِلْو سفر، وناقة عِلْوان، ودَبة مِهْوَار)، فقلبت الواو في ذلك كله للكسرة قبلها، ولم يعتدد الساكن بينهما حاجزًا لضعفه، فكأن الكسرة تباشر الواو فتقلبها لذلك ياء، كما تقلبها لو لم تجد بينهما حاجزًا فكذلك الهمزة في ﴿أَنبِئُهُم﴾ لا تحجز»[3].

الثاني : أن الإتباع بين الحركتين مع الحجز بالسكون قد ورد في كلام العرب، فكذلك الإتباع في قراءة ابن عامر. قال ابن جني: «وروينا عن أبي زيد فيما أخذناه عن أبي علي[4]، وعن غير أبي زيد[5]: (مِنْهِمْ، ومِنْهِ، ومِنْكِم، وبِكِم)، وأجرى كاف المضمر مجرى هائه»[6].

---

(١) العِذْي من الزروع والنخيل: ما لا يُسْقَى إلا بماء السماء. تهذيب اللغة(ع ذ و): ٩٥/٣.

(٢) قال الجوهري في الصحاح ٦/ ٢٢٨٤: «يقال: (ناقة بِلْوُ سَفَرٍ)، و(بِلْيُ سفر) للتي قد أبلاها السفر».

(٣) المحتسب: ٧٠/١ ، ٧١.

(٤) ينظر : الحجة: ١١/٢.

(٥) النوادر في اللغة : ٤٧١ ، ٤٧٢.

(٦) المحتسب : ٧١/١.

وهذا الذي رواه ابن جني عن أبي زيد، وأبي عليٍّ قد حكاه سيبويه عن بعض ربيعة، وزاد أنه لغة رديئة، فقال: «واعلم أن قومًا من ربيعة يقولون: (مِنْهِم)، أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكن حاجزًا حصينًا عندهم»[١].

وأما الإتباع في ضمير المخاطب فالذي حكاه سيبويه، وأبو زيد، وأبو عليٍّ من لغة بكر بن وائل أن لا حجز فيه بين الحركتين[٢]، وهذه عبارة سيبويه: «وقال ناسٌ من بكر بن وائل: (مِن أَحلامِكِم، وبِكِم)، شبهها بالهاء؛ لأنها علم إضمارٍ، وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخف عليهم من أن يضم بعد أن يكسر. وهي رديئة جدًّا»[٣].

على أن ما ذكره ابن جني في هذين الوجهين مأخوذٌ من كلام أبي عليٍّ، ولولا خشية الإطالة والتكرار لأوردت كلامه في (الحجة)[٤] وجرى على ذلك ابن عطية، وأبوحيان[٥]. والسمين؛ إذ قال: «وقُرِئ بكسر الهاء، الهاء، وتُرْوَى عن ابن عامر، كأنه أتبع الهاء لحركة الباء، ولم يعتد بالهمزة؛ لأنها ساكنةٌ، فهي حاجزٌ غير حصين»[٦].

---

[١] الكتاب : ١٩٦/٤.

[٢] ينظر : النوادر : ٤٧١ ، ٤٧٢ ، والحجة للفارسي: ١١/٢.

[٣] الكتاب: ١٩٧/٤.

[٤] ينظر: الحجة : ١١/٢ ، ١٢.

[٥] ينظر: المحرر الوجيز: ١٢٢/١، والبحر المحيط: ٢٤٠/١.

[٦] الدر المصون: ٢٦٨/١.

وقد يُحْتَج لابن مجاهد من وجهين:

الأول : ما سلف من أنه اختار مذهب الفراء في تخطئة قراءة ابن عامر، فكان ينبغي الرد على الفراء؛ لأنه أول مَن فتح باب القدح في هذه القراءة.

الثاني: أن ما ذكره ابن جني من أن للقراءة وجهين من القياس مردودٌ بأن المقيس عليه في كلا الوجهين لا يخلو من شذوذ: أما قلب الواو ياءً في (قِنْيَة) فصريح كلام بعض النحويين أنه شاذ[١]. قال الرضي: «وذلك لأنك قلبت الواو التي هي لام الكلمة ياءً مع فصل الساكن بينها وبين الكسرة قبلها، ووجه ذلك مع شذوذه كون الواو لامًا، وكون الساكن كالعدم»[٢].

وأما قول بعض العرب: (مِنْهِمْ، ومِنْهِ، ومِنْكِم) فقد تقدم من كلام سيبويه أنه لغةٌ رديئة جدًّا، فلا ينبغي تخريج التنزيل عليها.

والجواب أن الشذوذ ليس بلازم في (قِنْيَة)، وهو ظاهر كلام سيبويه، وهذه عبارته: «وقالوا: (قِنْيَةٌ) للكسرة، وبينهما حرف، والأصل: قِنْوَةٌ»[٣]. وقال ركن الدين: «لا نسلم أن (قنية) شاذ؛ لأنه حكى ابن القطاع (في كتاب "الأبنية): قنوت الشيء وقنيته قُنْوة، وقِنْوة، وقُنْيَته وقِنْيَته: أي: كسبته[٤]، فالقُنْوة والقِنْوة من (قنوت)، والقِنْية والقُنْية من قنيت»[٥].

---

[١] ينظر: الشافية في علم التصريف: ١٠٥. والمقاصد الشافية: ١١٠/٩.

[٢] شرح الشافية للرضي: ١٦٧/٣، ١٦٨.

[٣] الكتاب : ٣٨٨/٤.

[٤] ينظر: كتاب الأفعال لابن القطاع (ت ٥١٥هـــ): ٤٦/٣.

[٥] شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي (ت٧١٥هـ): ٨١٠/٢.

على أن ما حكاه عن ابن القطاع مأخوذ من قول الجوهري: «قَنَوْتُ الغنم، وغيرها قِنْوَةً وقُنْوَةً، وقَنَيْتُ أيضاً قِنْيَةً وقُنْيَةً، إذا اقتَنيتَها لنفسك لا للتجارة»[١].

فإن قيل: إن مجيء (قنيت قِنْيَةً) لا يمنع استعمال (قَنَوْتُ قنية) بالقلب أيضًا[٢]. قيل: إن كانت (قِنْيَة) شاذَّة فإن لغة (مِنْهِمْ، ومِنْهِ، ومِنْكِم) بكسر الضمير أكثر شذوذًا؛ لما مضى من قول سيبويه: «وهي رديئة جدًّا»[٣].

تعقيب :

بدا في ضوء ما تقدم أمران:

الأمر الأول : أن ما ذهب إليه ابن مجاهد من تخطئة قراءة ابن عامر غير مَرْضِيٍّ، وأن الصحيح ما جنح إليه ابن جني من أن لهذه القراءة وجهين من القياس على ما سُمِعَ، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

الأمر الثاني : أن ابن جني في تعقبه لابن مجاهد كان يعترف بمكانه من العلم، وموضعه من الضبط، وثقته في الرواية إلا أن هذا كله لم يمنعه من تعقبه والتنبيه على أخطائه في بضاعته المزجاة من اللغة والنحو والصرف،

---

(١) الصحاح (ق ن و): ٢٤٦/٦.

(٢) ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت٨٥٥هـ) : ١١٨.

(٣) الكتاب: ١٩٧/٤.

وسبحان قاسم الأرزاق بين عباده. قال ابن جني: «فقد علمت بذلك أن قول ابن مجاهد: (هذا لا يجوز) لا وجه له؛ لما شرحناه من حاله، ورحم الله أبا بكر؛ فإنه لم يألُ فيما عَلِمَه نصحًا، ولا يلزمه أن يرى غيره ما لم يُرِهِ الله تعالى إياه، وسبحان قاسم الأرزاق بين عباده، وإياه نسأل عصمة، وتوفيقًا، وسدادًا بفضله»[(١)].

هكذا كان العالم، يعلم مكان صاحبه من العلم، وينصفه في آرائه، ويضعه في مكانه اللائق به، ولو كان بينهما شيء من الخلاف في الرأي.

٣- فتح عين مضارع (فَعَلَ)

غَلَّطَ ابن مجاهد قراءة: ﴿وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾[(٢)] بفتح الياء واللام. ورفع الكاف والحرث والنسل[(٣)]. قال ابن جني: «قال ابن مجاهد: وهو غَلَطٌ»[(٤)].

---

(١) المحتسب : ٧١/١ .

(٢) من الآية : (٢٠٥) من سورة البقرة، وهذه قراءة (الحسن) في مختصر في شواذ القرآن: ٢٠، وقراءة (الحسن، وابن أبي إسحاق، وأبي حيوة، وابن محيصن في المحتسب: ١٢١/١، والبحر المحيط: ٣٣٠/٢، وبلا نسبة في الكشاف: ٢٥١/١، والمحرر الوجيز: ٢٨٠/١.

(٣) قال الزمخشري في الكشاف: ٢٤١/١ «وقُرِئَ: ﴿وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ على أن الفعل للحرث والنسل، والعطف على ﴿سَعَى﴾».

(٤) المحتسب : ١٢١/١.

ووجه الغلط أنه يلزم في غير الحلقيِّ العين أو اللام المخالفةُ بين حركتي العين (الفتحة والكسرة) في الماضي والمضارع؛ للتحفيف من ثقل تماثل المتعاقبين[١]، و(يهلك) مفتوح العين في الماضي (هَلَكَ)؛ فلزم أن يكون مكسور العين في المضارع؛ قال الله تعالى: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ﴾[٢].

ويظهر لي أن أبا بكر بن مجاهد أخذ ذلك من حكاية ثعلب عن الفراء أنه قال: «لا يجوز (هَلِكَ) بالكسر في لغة من اللغات»[٣]، وقد تبعه في ذلك أبو حفص الصقلي حيث منع أن تقول: (مَلَكَ يَمْلَكُ، وهَلَكَ يَهْلَك)، قال: «والصواب: (يَمْلِكُ، ويَهْلِكُ) بالكسر فيهما»[٤].

دفاع ابن جنـي :

دافع ابن جني عن هذه القراءة من وجهين:

الأول : أنها مروية عن الثقات، ولها نظيرٌ من السماع، وما كان هذا حاله لا يجوز إنكاره. قال أبو الفتح: «لَعَمْرِي إنَّ ذلك تَرْكٌ لِمَا عليه اللغة، ولكن قد جاء له نظير؛ أعني قولنا: (هَلَكَ يَهْلَكُ)، (فعَلَ يفعَلُ)، وهو ما حكاه

---

[١] ينظر: شرح التسهيل: ٤٣٨/٣، ٤٤٦، وشرح الكافية: ٢٢١٣/٤.، وشرح الشافية ١١٨/١، ١١٩.

[٢] من الآية : (٤٢) من سورة الأنفال.

[٣] لم أقف على هذه الحكاية فيما تيسر لي من كتب الفراء وثعلب، وهي في تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح لأبي جعفر الفهري (ت٦٩١هـ): ٨٤، ٨٥.

[٤] تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي (ت٥٠١هـ): ١١٤.

صاحب (الكتاب) من قولنا: (أَبَى يَأْبَى)[١]، وحكى غيره: (قَنَطَ يَقْنَطُ، وسَلاَ يَسْلَى، وَجَبَا الماء يَجْبَاه، ورَكَنَ يَرْكَنُ، وقَلاَ يَقْلَى، وغَسَا الليل يَغْسَى)[٢]. وكان أبوبكر يذهب في هذا إلى أنها لغات تداخلت[٣]؛ وذلك أنه قد يقال: (قَنَط وقنِط، وركَن وركِن، وسلَا وسلِي)، فتداخلت مضارعاتها، وأيضًا فإن في آخرها ألفًا، وهي ألف (سلا، وقلا، وغسا وأبى)؛ فضارعت الهمزة، نحو: (قَرَأَ وَهَدَأَ)[٤]، وبعد، فإذا كان الحسن وابن أبي إسحاق إمامين في الثقة وفي اللغة؛ فلا وجه لدفع ما قرآ به، لا سيما وله نظير في السماع»[٥].

على أنهم ذكروا أن هذه الأفعال قد وقع فيها خلافٌ إلا قولهم: (أَبَى يأبَى)؛ ولذا اقتصر عليه سيبويه[٦]. قال ابن القطاع: «وليس في كلام العرب (فعَل يفعَل) بفتح الماضي والمضارع، مما (ليس) عينه، ولا لامه

---

[١] قال سيبويه في الكتاب : ١٠٥/٤: «ولا نعلم إلا هذا الحرف».

[٢] ينظر: إصلاح المنطق: ١٦١، وشرح كتاب سيبويه: ٤٨١/٤، وليس في كلام العرب: ٢٨، ٢٩، والمسائل الحلبيات: ١٢٣، وشرح التصريف للثمانيني: ٤٣١: ٤٣٤.

[٣] ينظر: الأصول لابن السراج: ١٠٤/٣، والخصائص: ٦٢/٣، وشرح الشافية ١٢٤/١: ».

[٤] ينظر: الخصائص: ٣٧٧/١: ٣٨٣، ٦٢/٣، وشرح الشافية ١٢٤/١: ».

[٥] المحتسب : ١٢١/١.

[٦] ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٢٤/١، التذييل والتكميل: ١٣٥/١٤، ١٣٦، وتمهيد القواعد: ٣٧٣٩/٨.

حرفًا من حروف الحلق إلا حرف واحد لا خلاف فيه وهو (أبى يأبى)»[١].

وتبع أبا الفتح في تخريج القراءة على هذا الوجه الزمخشريُّ، وابن عطية، والعكبري، والرضيُّ، وأبوحيان، والسمين[٢].

الثاني : أنهم استغنوا بفتح العين في الماضي عن كسرها الذي لم يُسْتَعْمَلْ فيه، لكنه في تقدير الاستعمال؛ ولذا جاء المضارع عليه مفتوح العين في قراءة: ﴿وَيَهْلَكُ الحَرْثُ وَالنَّسْلُ﴾ . قال أبو الفتح: «وقد يجوز أن يكون (يَهْلَكَ) جاء على (هَلِكَ) بمنزلة: (عَطِبَ) غير أنه اسْتُغْنِيَ عن ماضيه بـــ(هَلَكَ)»[٣].

ولم أقف على من سبق ابن جني إلى ذلك، وقد اقتصر على ترديد عبارته ابن سيده، وأبوجعفر أحمد بن يوسف اللبْليُّ الفهري (ت٦٩١هـــ)، وابن منظور[٤].

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القَطَّاع الصقلي (ت٥١٥ هـــ): ٣٢٥، ٣٢٦.

(٢) ينظر: الكشاف: ٢٥١/١، والمحرر الوجيز: ٢٨٠/١، والتبيان في إعراب القرآن: ١٦٧/١، وشرح الشافية: ١٢٥/١، والبحر المحيط: ٣٣٠/٢، والارتشاف: ١٥٨/١، والدر المصون: ٣٥٣/٢.

(٣) المحتسب : ١٢١/١.

(٤) ينظر: المخصص: ٧٦/٢، وتحفة المجد الصريح : ٨٦،، واللسان (ه ل ك): ٥٠٣/١٠.

تعقيب :

تَحَصَّلَ مما تقدم أن ما ذهب إليه ابن مجاهد من تخطئة القراءة لا وجه له، وأن المعتمد ما ذكره ابن جني من أن لهذه القراءة وجهًا من القياس على ما سُمِعَ، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

ويشهد لما أجازه أبو الفتح من القول بالاستغناء في القراءة أن الأصل المستغنى عنه–وهو كسر عين الماضي في القراءة–قد سُمِعَ في لغة ضعيفة من لغات العرب، فقد حكى أبو جعفر اللبْلِيُّ الفهري عن ابن التياني[1] أنه قال: «يقال: (هَلِكَ يَهْلَكُ)، بالكسر في الماضي، وقال: إنها لغة رديئة جدًّا»[2]،

وعلى هذه اللغة يكون مجيء المضارع مفتوح العين في قراءة: ﴿وَيَهْلَكُ الحَرْثُ وَالنَّسْلُ﴾ جاريًا على ضرب آخر من القياس على ما سُمِعَ من كلام العرب.

---

[1] هو: أبو غالب تمام بن غالب بن عمر اللغوي المعروف بابن لتياني، القرطبي؛ كان إماماً في اللغة وثقة في إيرادها، توفي سنة (٤٣٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٣٠٠/١، وسير أعلام النبلاء: ٢٢٩/١٣.

[2] تحفة المجد: ٨٥.

٤- فتح عين مضارع (فَعَلَ)

أنكر ابن مجاهد قراءة ابن مسعود: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الكِبَرِ عَتِيًّا﴾ [١] بفتح العين، وقراءته: ﴿أَوْلَى بِهَا صَلِيًّا﴾ [٢] بفتح الصاد. قال ابن جني: «وقال ابن مجاهد: لا أعرف لهما في العربية أصلاً»[٣].

ووجه الإنكار أن أصل ﴿عِتِيًّا﴾، و﴿صَلِيًّا﴾ : (عُتُوو، وصُلُوي) على وزن (فُعُول)، والقاعدة أن الواو إذا وقعت لامًا لجمع، أم لمصدر على وزن (فُعُول)، وقد أُعِلَّت في فعله، جاز فيها وجهان:

أحدهما: التصحيح، وإدغامها في واو (فَعُول)، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا﴾[٤]، **والآخر**: الإعلال بقلبها ياءً، فتجتمع مع واو (فعول) فتقلب ياءً،

---

[١] من الآية : (٨) من سورة مريم، وهذه قراءة (عبد الله بن مسعود رضي الله عنه)، وقرأ ابن كثير، ونافعٌ، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر (عُتِيًّا) بضم العين، وقرأ حمزة والكسائي، وحفص عن عاصم بكسرها. ينظر: السبعة: ٤٠٧.، ومختصر في شواذ القرآن: ٨٦، والكشاف: ٧/٣.

[٢] من الآية : (٧٠) من سورة مريم، وهذه قراءة (عبد الله بن مسعود رضي الله عنه)، وقرأ ابن كثير، ونافعٌ، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر (صُلِيًّا) بضم العين، وقرأ حمزة والكسائي، وحفص عن عاصم بكسرها. ينظر: السبعة: ٤٠٧، ومختصر في شواذ القرآن: ٨٦،، والدر المصون: ٥٧١/٧.

[٣] المحتسب : ٣٩/٢.

[٤] من الآية : (٢١) من سورة الفرقان.

مكسورًا ما قبلها للمناسبة، وتدغم الياء في الياء[١]، وتبقى فاء الكلمة على أصلها من الضم، وعليه قراءة الجماعة: ﴿عُتِيًّا﴾ ، ﴿صُلِيًّا﴾ .

ويجوز كسرها للإتباع[٢]، وعليه قراءة حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: ﴿عِتِيًّا﴾، ﴿صِلِيًّا﴾ .

وأما الفتح الوارد في قراءة عبد الله بن مسعود- ﷺ-: ﴿عَتِيًّا﴾ ، ﴿صَلِيًّا﴾ فلا يعرف له أبو بكر وجهًا في العربية؛ ولم ير أحدًا من أهل هذه اللغة تَعَرَّضَ لذكره، وإنما ذكروا ما سلف من الوجهين في تخريج قراءة الجماعة [٣].

وقد يشفع لذلك-عنده- قول الفراء: «وقوله ﴿وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ جاء (العُتُوّ) بالواو؛ لأنه مصدر مصرح، وقال فِي (مريم): ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[٤]. فَمَن جَعَله بالواو كَانَ مصدرًا محضًا. ومن جعله بالياء قَالَ: (عاتٍ، وعُتِيّ)، فلمّا جَمَعُوا بُنِيَ جمعهم عَلَى واحدهم. وجازَ أن يكون المصدر بالياء-أيضًا-لأن المصدر والأسماء تتفق فِي هَذَا المعنى: ألا ترى

---

[١] قال الأشموني (في شرح الألفية ١٣٠/٤):«الإعلال في الجمع أرجح، والتصحيح في المفرد أرجح؛ لثقل الجمع، وخفة المفرد».

[٢] ينظر: الكتاب: ٣٦٢/٤، والفراء: ٢٦٥/٢، ومجاز القرآن: ٣٠٨/٢، ١٠، والحجة: ١٩٣/٥، ١٩٤.

[٣] ينظر: الكتاب: ٣٦٢/٤، ومعاني القرآن للفراء: ٢٦٥/٢، ومجاز القرآن: ١٠/٢، وجامع البيان للطبري: ٢٢٩/١٨..

[٤] من الآية (٦٩) من سورة مريم.

أنهم يقولون: قاعد وقوم قعود، وقعدت قعودًا. فلمّا استويا هَهُنَا فِي الْقُعُود لَمْ يبالوا أن يستويا في (العُتُوّ، والعُتِيّ)»[1].

دفاع ابن جني :

لم يرتض ابن جني ما أنكره ابن مجاهد، ورأى أن فتح فاء الكلمة في قراءة: ﴿عَتِيًّا﴾ ، و﴿صَلِيًّا﴾ مقيسٌ، لا لأنه جمع (عَاتٍ)، و(صَالٍ)، ولا لأنه مصدرٌ على وزن (فعول)، ولكن على وزن (فَعِيل)، و(فعيلٌ) من أوزان المصادر المطردة في نوعين: أحدهما: ما دل على سير، نحو: رحيل، وذميل، ودبيب. والآخر: ما دل على صوت، نحو: صهيل، وأنين. قال أبو الفتح: «لا وجه لإنكار ابن مجاهد ذلك؛ لأن له في العربية أصلاً ماضيًا، وهو ما جاء من المصادر على فعيل، نحو: الحويل[2]، والزويل[3]، والشخير، والنخير[4]»[5].

ولم أقف على من سبق أبا الفتح إلى هذا التخريج، وقد تبعه فيه

---

[1] معاني القرآن للفراء: ٢/٢٦٥.

[2] الحَوِيل: الحركة، ومنه قولهم: حال الشخص، إذا تحرك، وكذلك كل متحول عن حاله، والحويل: الشاهد والكفيل. ينظر: الصحاح(ح و ل): ٤/١٦٧٩، واللسان: ١١/١٩٦.

[3] الزويل: الحركة والقلق. اللسان (ز و ل): ١١/٣١٥.

[4] النخير: الصوت من الأنف. ينظر: تهذيب اللغة (ن خ ر): ٧/٥.

[5] المحتسب : ٢/٣٩.

أبوحيان، والسمين، والآلوسي[1].قال السمين: «وقرأ عبد الله بن مسعود بفتح الأول من (عتيًا)، و(صليًّا)، جعلهما مصدرين على زنة (فَعِيل)، كالعجيج، والرحيل»[2].

تعقيب :

ينبني على ما سلف أمران :

الأول: أن ﴿عَتِيًّا﴾ ، ﴿صَلِيًّا﴾ في قراءة عبد الله بن مسعود – ﷺ– مصدران على وزن (فَعِيل).

وأما عند أبي بكر فوزنهما (فُعُول)، سواء أكانا جمعين لـــ(عَاتٍ)، و(صَالٍ)، أم مصدرين لـــ(عَتَا يعتو)، و(صلى يصلي)، غاية الأمر أن انتصابهما جمعين يكون على الحالية.

الثاني : أن الذي تطمئن إليه النفس ما ذهب إليه أبو الفتح من الاحتجاج للقراءة الشاذة باطراد هذا المصدر فيما دل على سير، أو صوت.

ولله دره في ذلك ! إذ رنا إلى ما في قوله تعالى: ﴿عَتِيًّا﴾ من السير والحركة. قال الأزهري: «يقال للشيخ إذا وَلَّى وكبر: عتا يعتو عتيًا»[3]، كما وقف على ما في قوله: ﴿صَلِيًّا﴾ من صوت من يُلْقَى في النار. قال الجوهري: «وصليت اللحم، وغيره، أصليه صليًا، مثال: رميته رميًا، إذا

---

[1] ينظر: البحر المحيط: ٢٤٣/٧، والدر المصون: ٥٧٢/٧، ٢٨٤/٩، وروح المعاني: ٣٨٧/٨، .

[2] الدر المصون : ٥٧١/٧.

[3] تهذيب اللغة (ع ت و): ٥٥/٣ .

شويته»[١]، وقد يكون الصوت صادرًا من النار نفسها، وذلك بأن تغلي وتفور[٢]. قال تعالى: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ [٣].

٥- استعمال الفعل (أَجْزَأَ)

أنكر ابن مجاهد ضم النون والهاء من الفعل في قراءة: ﴿فَذَلِكَ نُجْزِيهُ جَهَنَّمَ﴾[٤]. قال ابن جني: «قال ابن مجاهد: لا أدري ما ضم النون؟ لا يُقَال إلا (جَزَيْتُ)، كما قال: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا﴾[٥]»[٦]،

ويدخل في ذلك مضارع هذا الثلاثي المجرد، سواء أكان مبنيًا للفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾[٧]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ﴾ [٨]، أم للمفعول، نحو قوله-عز وجل-: ﴿وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا

---

[١] الصحاح (ص ل ي): ٦/ ٢٤٠٣.

[٢] ينظر: جامع البيان: ٢٤٣/١٩.

[٣] الآية : (١٢) من سورة الفرقان.

[٤] من الآية : (٢٩) من سورة الأنبياء ، وهذه قراءة أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد، وقرأ الجمهور: (نَجْزِيهِ) بفتح النون، وكسر الهاء. ينظر: البحر المحيط: ٤٢٣/٧، والدر المصون: ١٤٦/٨، وروح المعاني: ٣٣/٩.

[٥] من الآية : (١٧) من سورة سبأ .

[٦] المحتسب : ٦١/٢.

[٧] من الآية : (٨٤) من سورة الأنعام.

[٨] من الآية : (٨٨) من سورة يوسف.

﴿يُجْزَى إِلاَّ مِثْلَهَا﴾ [1].

والذي يظهر من كلام ابن جني أن حامل ابن مجاهد على ذلك أحد احتمالين:

الأول : أن القرآن لا يحسن تخريجه على القليل، واستعمال (أَجْزَأَ) نادرٌ في كلام العرب، ولم يرد في حرف من القراءات السبع التي جمعها في (كتاب السبعة)؛ فدل ذلك على أنه مردودٌ في القرآن.

وقد يُقَوِّي هذا الاحتمال ما حكاه الأخفش من أن أهل الحجاز لا يهمزون، وبلغتهم جاء التنزيل، وأن الهمز لغة تميم، و. قال: «أما قوله: ﴿لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [2] فهو مثل قولك: لا تَجْزِي عنك شاةٌ، ويَجْزِي عنك درهمٌ، ووجَزَتْ عنك شاةٌ، فهذه لغة أهل الحجاز، لا يهمزون، وبنو تميم يقولون في هذا المعنى: (أَجْزَأَتْ عنه، وتُجْزِئُ عنه شَاةٌ»[3].

الثاني : أن العرب لم تستعمل إلا (جَزَى)، وأما (أَجْزَأَ) فليس من كلامهم؛ بدليل ما حُكِيَ من نَقْلِ الاتفاق على منع (يُجْزِئُ) بضم أوله[4].

ويبدو أن ناقل هذا الاتفاق بصريٌّ؛ بدليل قول ثعلب: «ولم يكن أهل البصرة يقولون: (أَجْزَأَ) بالهمز»[5].

---

[1] من الآية : (١٦٠) من سورة الأنعام.

[2] من الآية : (٤٨) من سورة البقرة.

[3] معاني القرآن للأخفش: ٦٤/١، ٦٥.

[4] ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ١٤/١٠.

[5] مجالس ثعلب : ٤٠٣/٢.

ويؤيد هذا الاحتمال ما سلف من قوله:«لا أدري ما ضم النون؟ لا يُقَال إلا (جَزَيْتُ)»،

دفاع ابن جني :

أَقَرَّ أبو الفتح بأن هذا الاستعمال ﴿نُجْزِيهُ﴾ غريبٌ ؛ لأن أهل الحجاز لا يهمزون، إلا أنه ليس بمردود؛ لأن له وجهًا من القياس على ما سُمِعَ من لغة تميم أنهم يقولون: (هو أَجْزَأَني)، و(نحن نُجْزِئُ)ــ ثم خُفِّفَت الهمزة، فانقلبت ياءً. قال: «هو لَعَمْري غريبٌ عن الاستعمال، إلا أن له وجهًا أنا أذكره، وذلك أنه يقال: (أَجْزَأَنِي الشَّيءُ): كفاني، و(هَذَا يُجْزِئُنِي من كذا)، أي يكفيني منه، فكأنه في الأصل: (نُجْزِئُ بهِ جَهَنَّمَ)، أي نكفيها به، ومعناه: نُمَكِّنُهَا منه. فتأتي عليه، كأنها تطلب باستيفائها إياه الاكتفاءَ بذلك، ثم حُذِفَ حرفُ الجر. فصار: (نُجْزِئهُ جَهَنَّمَ)، أي: نُطعمه جهنم، كما حُذِفَ الحرفُ في قوله "تعالى": ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[1]، أي: (من قومه)[2]، ثم أُبْدِلَت الهمزة من (نُجْزِئُهُ) ياءً على حد (أَخْطَيْتُ، وقَرَيْتُ)[3]؛ فصارت ياء ساكنة: (نُجْزِيهُ)، وأُقِرَّتِ الهاءُ على ضمتها–وهو الأصل– كما

---

[1] من الآية : (١٥٥) من سورة الأعراف.

[2] ينظر: الكتاب: ٣٧/١، ومعاني القرآن للفراء: ٣٩٥/١، ٥٠٣، والمقتضب: ٣٢١/٢.

[3] قال الأخفش في معاني القرآن ٣٣٥/١ : «وبعض العرب تقول: (أَخْطَيْتُ، وتَوَضَّيْتُ)، لا يهمزون».

قرأ أهل الحجاز: ﴿فَخَسَفْنَا بِهُو وَبِدَارِهُو الأَرْضَ﴾ [١]، وزاد في حسن الضمة هنا أن الأصل الهمز، والهاء مع الهمزة هنا مضمومة (أي: نُجْزِئُهُ)، فلما أُبْدِلَت الهمزةُ على غير قياس صارت الهاء كأنْ لا ياء قبلها؛ لأنه ليس هناك مُسَوِّغٌ للهمز لولا حمله على (قَرَيْت) وبابه، فبقيت الهاء على ضمتها؛ تنبيهًا على أن الهمز ياءٌ في الحكم، وأن ما عرض فيه من البدل لم يكن عن قَوِيِّ عُذْرٍ،، فهذا طريق الصنعة فيه. وهو أَمْثَلُ من أن يُحملَ على إعطاءٍ في بابه بما لا طريق إلى تسهيل طريقه»[٢].

والحاصل أن أهل الحجاز أخذوا الهمز من تميم، ثم أجروا عليه قانون اللسان عندهم ، فأبدلوا الهمزة ياء، وأبقوا الهاء مضمومة؛ دليلاً على الأصل، فنزل القرآن بلغتهم.

ولا أحسب أحدًا من أهل العلم سبق أبا الفتح إلى هذا الوجه، وقد عزاه المنتجب الهمذاني إليه، وخَرَّجَ القراءة عليه، ثم قال: «فاعرفه فإنه من كلام أبي الفتح رحمه الله»[٣].

وتبعه دون عزو إليه ابن عطية، وأبو حيان، والسمين، والآلوسي[٤]. قال ابن عطية: «وقرأ أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد

---

[١] من الآية : (٨١) من سورة القصص. قال الفارسي في الحجة ٦١/١: «وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبلُ، ولديهو مالٌ، ويقرءون: ﴿فَخَسَفْنَا بِهُو وَبِدَارِهُو الأَرْضَ﴾».

[٢] المحتسب : ٦٢/٢.

[٣] الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني(ت٦٤٣هـ): ٤٨٤/٤.

[٤] ينظر: البحر المحيط: ٤٢٣/٧، والدر المصون: ١٤٦/٨، وروح المعاني: ٣٣/٩.

﴿نُجْزِيهُ﴾ بضم النون والهاء، ووجهها أن المعنى: نجعلها تكتفي به، من قولك: (أَجْزَانِي الشيءُ) ثم خُفِّفَتِ الهمزةُ ياءً»[١].

تعقيـب :

بان مما تقدم أمران:

الأول :أن المُعَوَّلَ عليه ما ذهب إليه ابن جني من الاعتداد بالقراءة؛ لأنها مروية عن الثقات، فلا يجوز إنكارها، ولأن الأقوال والنصوص قد تضافرت على أن (أَجْزَأَ) مستعملٌ، وليس بمردودٍ في العربية[٢].

وقد سلف على لسان الأخفش أنه لغة تميم، وهذا نص أبي عبيدة: «قومٌ يقولون: (جَزَيْت عنك)، كأنه من الجزاء، وهو من (أغنيت)، وقومٌ يقولون: (لا يُجْزِئُ عنك)، يجعلونه من (أَجْزَأْت عنك) يهمزونه ويدخلون في أوله ألفًا»[٣].

الثاني : أن ما مضى من صنيع ابن جني في التفرقة بين (جَزَى)، و(أَجْزَأَ)، هو مذهب الأكثرين[٤]. قال ثعلب: «البقرةُ تُجْزِئُ عن سبعة،

---

[١] ينظر: المحرر الوجيز: ٧٩/٤.

[٢] ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة: ٤٨، والزاهر لأبي بكر الأنباري: ٣٨٦/١، وتهذيب اللغة (ج ز ي): ٩٩/١١.

[٣] مجاز القرآن : ١٢٩/٢

[٤] ينظر: غريب القرآن لابن فتيبة: ٤٨، واللسان (ج ز أ): ٤٦/١، ٤٧، والدر المصون : ٣٣٧/١.

وتَجْزِي عن سبعة، فمن همزها فمعناها: تغني عن سبعة، ومن لم يهمزها تكون جزاءً عن سبعة»[١].

وذهب قومٌ إلى أنهما بمعنى واحد. قال ابن عطية: «ويقال: (جَزَى)، و(أَجْزَأَ) بمعنى واحد»[٢].

٦- فتح الياء في آخر الفعل المعتل

أنكر ابن مجاهد فتح الياءين في قراءة: ﴿وَإِنْ أَدْرِيَ أَقَرِيبٌ﴾[٣]، ﴿وَإِنْ أَدْرِيَ لَعَلَّهُ﴾[٤]. قال ابن جني: «أنكر ابن مجاهد تحريك هاتين الياءين»[٥]، وقال ابن عطية: «وأنكر ابن مجاهد تحريك هذه الياء»[٦].

وإنما أنكر تحريك هذه الياء؛ لأنها لام الفعل، ولسان العرب على أنه إذا كانت لام الفعل ياءً فالأصل فيها أن تكون ساكنة، فلا تُفْتَحُ إلا بعامل ناصب، ولما كان الفعل ﴿أَدْرِي﴾ في الآيتين عاريًا عن عامل النصب وجب

---

[١] مجالس ثعلب : ٩٩/١.

[٢] المحرر الوجيز : ١٣٩/١.

[٣] من الآية : (١٠٩) من سورة الأنبياء ، وقد قرأ الجمهور بإسكان الياء في الآيتين، والفتحُ قراءة ابن عامر رواها (أيوب عن يحيى عن ابن عامر)في المحرر الوجيز: ١٠٣/٤، والبحر: ٤٧٤/٧، والنشر ١٦/١، وقراءة ابن عباس في الدر المصون: ٢١٦/٨، وبلا نسبة في الكامل للهذلي: ٤٥٤، ٤٥٥، والتبيان: ٩٣٠/٢، والكتاب الفريد: ٥٢١/٤.

[٤] من الآية : (١١١) من سورة الأنبياء.

[٥] المحتسب : ٦٨/٢.

[٦] المحرر الوجيز : ١٠٣/٤.

الحمل على الأصل[١]. قال ابن جني: «أنكر ابن مجاهد تحريك هاتين الياءين، وظاهر الأمر-لَعَمْرِي-كذلك؛ لأنها لامُ الفعل، بمنزلة: (أَرْمِي، وأَقْضِي)»[٢]

دفاع ابن جنـي :

وَجَّهَ أبو الفتح ما أنكره ابن مجاهد من التحريك بالفتح بأن له وجهًا من القياس، وهو تشبيه الياء في ﴿أَدْرِيَ﴾ بالياء في (غلاميَ)[٣] من حيث كانتا ياءين، وكان في ﴿أَدْرِيَ﴾ ضميرٌ مرفوعٌ، وفي (غلامي)-أيضًا- ضميرٌ، وإن كان مجرورًا. قال: «تحريكها بالفتح في هذين الموضعين لشبهة عرضت هناك، وليس خطأ ساذجًا بحتًا. وذلك أنك إذا قلت: (أدري) فلك هناك ضميرٌ وإن كان فاعلاً، فأشبه آخِرُهُ آخِرَ ما لك فيه ضميرٌ، وإن كان مضافا إليه، كقولك: (غلاميَ، وداريَ). فلما تشابه الآخِران بكونهما ياءين، وهناك-أيضًا-للمتكلم ضميران، وهما المرفوع في (أدريَ)، ففتحت الياء في (أدري)، كما تفتح في نحو:(داريَ، وغلاميَ)»[٤].

---

[١] ينظر: الكتاب الفريد: ٥٢١/٤.

[٢] المحتسب : ٦٨/٢.

[٣] الأصل فتح ياء الإضافة، نحو: (هذا غلاميَ)، ويجوز إسكانها؛ لثقل الياء التي قبلها كسرة، فإن سكن ما قبلها رُدَّت إلى الفتح الذي كان لها، فتقول: (عصايَ، وفتايَ) بالفتح لا غير؛ تخلصًا من التقاء الساكنين. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٧٥/٢، والحجة للفارسي: ٤١٤/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٥٩/٣.

[٤] المحتسب : ٦٨/٢.

ولم أقف على من سبق أبا الفتح إلى هذا التوجيه، وقد تبعه فيه ابن عطية، وأبو حيان، والسمين[١].قال أبو حيان: «وعن ابن عامر في رواية بفتح الياء في الآيتين؛ تشبيهًا بياء الإضافة لفظًا، وإن كانت لام الفعل، ولا تُفْتَحُ إلا بعامل»[٢].

ونقل أبو البقاء العكبري عن غير ابن جني ما يخالف هذا التوجيه، فقال: «وقال غيره: أُلْقِيَتْ حركةُ الهمزة على الياء فتحركت، وبقيت الهمزة ساكنة، فأُبْدِلَتْ ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، ثم أُبْدِلَتْ همزةً متحركةً؛ لأنها في حكم المبتدأ بها، والابتداء بالساكن مُحَالٌ[٣]»[٤].

ولم يرتض المنتجب الهمذاني هذين الوجهين، وذهب إلى أن فتح الياء في ﴿أَدْرِيَ﴾ دليلٌ على حذف الألف المبدلة من نون التوكيد الخفيفة. قال: «وكلاهما عندي ليس بشيء، والوجه عندي أن يكون أَكَّدَ الفعل بالنون الخفيفة، وأراد: (أَدْرِيَنْ)، ثم أبدل منها ألفًا للوقف، ثم حذف الألف، وأبقى الفتحة تدل عليها»[٥].

---

[١] ينظر: المحرر الوجيز : ١٠٣/٤، والدر المصون : ٢١٦/٨.

[٢] البحر المحيط: ٤٧٤/٧ .

[٣] لم أقف على قائله ، وهو بهذا اللفظ في الكتاب الفريد: ٥٢١/٤، ٥٢٢، والدر المصون: ٢١٦/٨، ٢١٧.

[٤] التبيان في إعراب القرآن : ٩٣٠/٢.

[٥] الكتاب الفريد : ٥٢١/٤ ، ٥٢٢.

تعقيـــب :

ظهر مما سلف أن المختار ما ذهب إليه ابن جني؛ لأن له وجهًا من القياس، وهو التشبيه بياء الإضافة، وإن كانت لام الفعلُ، لا تُفْتَحُ إلا بعامل؛ إذ «ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويًا للمقيس عليه في جميع أحكامه، بل لا بُدّ أن يكون بينهما مُغَايرةٌ في بعض أحكامه»[١].

وأما ما نقله أبو البقاء عن غير أبي الفتح فيرد عليه قول السمين: «وهذا تخريجٌ متكلِّفٌ لا حاجةَ إليه. ونسبةُ راويها عن ابن عباس إلى الغلط أولى من هذا التكلف، فإنها قراءة شاذة مُنكَرةٌ، وهذا التخريج-وإن نفع في الأولى-فلا يُجْدِي في الثانية شيئًا»[٢].

وإنما لا يُجْدي هذا التخريج في الآية الثانية ﴿وَإِنْ أَدْرِيَ لَعَلَّهُ﴾؛ لما ترى من أنه ليس بعد الياء همزةٌ حتى تُلْقَى حركتها على الياء، ثم تُبْدَل همزة متحركة.

وأما ما ارتضاه المنتجب الهمذاني ففيه شذوذان: توكيد المنفي بـــ(إن)، وحذف النون لغير وقف، أو التقاء ساكنين[٣].

---

[١] الإنصاف: ١/ ١٣٣.

[٢] الدر المصون : ٢١٧/٨.

[٣] ينظر: المغني : ٣٦٥.

٧- إتباع الحرف حركة ما بعده

رَدَّ ابن مجاهد قراءة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾[١] بفتح الحاء. قال ابن جني: «قال ابن مجاهد: وهذا غير جائز أصلاً ، وإنما ذكرته لتعرفه»[٢].

وإنما كان الفتح غير جائز؛ لما استقر عليه لسان العرب من أن (لم) تجزم الفعل المضارع. قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [٣] بالجزم، وذلك معلومٌ لا يخفى؛ ولذا نسب بعضهم الوهم إلى من روى فتح الحاء في القراءة. قال الزمخشري: «وعن أبى جعفر المنصور أنه قرأ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ﴾ بفتح الحاء. وقالوا: لعله بَيَّنَ الحاء، وأشبعها في مخرجها، فظنّ السامع أنه فتحها»[٤].

دفاع ابن جني :

اعترف ابن جني بأن ما ذكره ابن مجاهد هو ظاهر الأمر، ومألوف الاستعمال، ثم كشف عن ورود مثله في الشعر، فقال: «ظاهر الأمر، ومألوف الاستعمال ما ذكره ابن مجاهد، غير أنه قد جاء مثل هذا سواءً في الشعر، قرأت على أبي عليٍّ في (نوادر أبي زيد):

---

[١] الآية : (١) من سورة الشرح، وقراءة الجمهور إسكان الحاء، والفتحُ قراءة أبي جعفر المنصور في المحتسب: ٦٩/٢، والكشاف: ٧٧٠/٤، ، والبحر: ٤٩٩/١٠. وبلا نسبة في الكتاب الفريد: ٤٢١/٦.

[٢] المحتسب : ٣٦٦/٢.

[٣] الآية : (٣) من سورة الإخلاص.

[٤] الكشاف : ٧٧٠/٤.

مِنْ أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرّْ أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ[1].

قيل: أراد: (لم يقدر)، بالنون الخفيفة، وحذفها، وهذا عندنا غير جائز؛ وذلك أن هذه النون للتوكيد، والتوكيد أشبه شيء به الإسهاب والإطناب، لا الإيجاز والاختصار»[2].

هذا مذهب جمهور البصريين. قال أبو زيد: «ففتح راء (يقدر)، يريد النون الخفيفة، فحذفها، وبقي ما قبلها مفتوحًا»[3].

وأنكر بعض البصريين ذلك[4]. قال ابن جني: «وأنكر بعض أصحابنا هذا، وقال: هذه النون لا تحذف إلا لسكون ما بعدها، ولا سكون ههنا بعدها»[5].

وآن لأبي الفتح أن يُبْدِيَ رأيه فيما ورد من ذلك ، فقال في (المحتسب) عند الكلام على تخريج: «لكن فيه قولٌ ذو صَنْعَة، وقد ذكرته في كتاب الموسوم بـــ(سر الصناعة»[6].

---

(1) البيت من الرجز، وهو للإمام (علي بن أبي طالب ﷺ) في ديوانه: ٦٩. وبلا نسبة في النوادر: ١٦٤، والخصائص: ٩٦/٣، وضرائر الشعر: ١١٢. قال العيني في المقاصد النحوية: ١٩٤١/٤: «وقال ابن الأعرابي: هو للحارث بن المنذر الجرمي، وليس لعلي- ﷺ-ولكنه تمثَّلَ به».

(2) المحتسب : ٣٦٦/٢.

(3) النوادر: ١٦٤.

(4) ينظر: اللباب: ٢٨٨/٢، ٢٢٨٩، واللسان (ق د ر): ٧٥/٥، وشرح أبيات المغني: ١٣٢/٥.

(5) سر الصناعة: ٨٩/١.

(6) المحتسب: ٣٦٦/٢.

وهذا قوله في (سر الصناعة): «والذي أراه أنا في هذا –وما علمت أحدًا من أصحابنا ولا غيرهم ذكره، ويشبه أن يكونوا لم يذكروه للطفه– هو أن أصله: (أيوم لم يقدرْ أم يوم قدرْ)، بسكون الراء للجزم، ثم إنها جاورت الهمزة المفتوحة، والراء الساكنة، وقد أجرت العربُ الحرفَ الساكن، إذا جاور الحرف المتحرك، مُجرى المتحرك، وذلك قولهم–فيما حكاه سيبويه[1]–: المَرَاةُ والكَمَاةُ، يريدون: المَرْأَة، والكَمْأَة، ولكن الميم والراء لما كانتا ساكنتين، والهمزتان بعدهما مفتوحتان، صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين كأنهما في الراء والميم، وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان، وصارت الهمزتان لما قدرت حركتاهما في غيرهما، كأنهما ساكنتان، فصار التقدير فيهما: مَرَأْة وكَمَأْة، ثم خففتا، فأبدلت الهمزتان ألفين لسكونهما وانفتاح ما قبلهما، فقالوا: مَرَاة وكَمَاة، كما قالوا في (فَأْس، ورَأْس) لما خففتا: (فَاس، ورَاس)»[2].

وعلى هذا حمل أبو الفتح قراءة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ﴾ ، وهو أخف مما في البيت من دعوى الإتباع، والإعلال بالقلب ؛ إذ ليس فيه إلا الإتباع ، وذلك أن الأصل قراءة الجمهور: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾ بسكون الحاء للجزم، ثم إن هذه الحاء الساكنة لما جاورت اللام المفتوحة بعدها تبعتها في الحركة.

هذا حاصل كلام أبي الفتح ، ولم أقف على من سبقه إليه، وقد عزاه

---

[1] ينظر: الكتاب : ٣/٥٤٥.

[2] سر الصناعة: ١/٨٩.

إليه غير واحد من النحويين واللغويين[١]. وأما الذي جاءوا من بعده فلهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول :

مذهب ابن عطية: حمل البيت على ما أنشده أبو زيد، وتخريج القراءة عليه، قال: «كأنه قال: (ألم نَشْرَحَن)، ثم أبدل من النون ألفًا، ثم حذفها تخفيفًا»[٢].

وتبعه ابن عصفور، فقال: «ولا يجوز مثل هذا في سعة الكلام إلا شاذًا، نحو قراءة أبي جعفر المنصور: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ بفتح الحاء»[٣].

المذهب الثاني :

مذهب أبي حيان: أن فتح الحاء في القراءة جاء على لغة من لغات العرب، قال في (البحر): «ولهذه القراءة تخريجٌ أحسن من هذا كله، وهو أنه لغة لبعض العرب، حكاها اللحياني في نوادره[٤]، وهي الجزم بـــ(لن)، والنصب بـــ(لم) عكس المعروف عند الناس»[٥].

---

(١) ينظر: اللباب: ٢٨٩/٢، واللسان (ق د ر): ٧٥/٥، والمغني: ٣٦٥، والمقاصد النحوي: ١٩٤٢/٤، وشرح شواهد المغني: ٦٧٥/٢، وشرح أبيات المغني: ١٣٢/٥.

(٢) المحرر الوجيز : ٤٩٦/٥.

(٣) ضرائر الشعر: ١١٣.

(٤) ينظر الكلام على حكاية اللحياني في: الجنى الداني: ٢٦٦، والدر المصون: ٤٤/١١، والمغني: ٣٦٥، والهمع: ٥٤٣/٢، وروح المعاني: ٣٨٨/٥.

(٥) البحر المحيط: ٥٠٠/١٠.

وقال في (الارتشاف): «وحكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بـــ (لم)، وقد تخرج على ذلك قراءة من قرأ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ بنصب الحاء»[1].

وتبعه في ذلك السمين الحلبي الذي لم يزد على حكاية كلام الشيخ دون تعقيب عليه، فدل ذلك على أنه وافقه.

تعقيب :

تبين مما سلف أمران:

الأول : أنه لا وجه لما ذهب إليه أبو بكر من تخطئة القراءة؛ لإمكان تخريجها على ما أنشده أبو زيد من الشعر، وجرى عليه كلام ابن عطية، وابن عصفور، أو على إتباعها فتحة اللام بعدها، وهو ما اختاره أبو الفتح، أو على أنه لغة حكاها اللحياني عن بعض العرب، وهو ما ركن إليه أبو حيان، وتبعه فيه السمين.

الثاني : أن أقوى التخريجات ما ذهب إليه أبو حيان من أن ذلك لغة، وأضعفها ما ذهب إليه ابن عطية من أن الأصل: (ألم نَشْرَحَن)؛ إذ يلزم فيه تركيب «ثلاثة أصول كلها ضعيفة؛ لأن توكيد المجزوم بـــ(لم) ضعيفٌ، وإبداها ألفًا إنما هو في الوقف، وإجراء الوصل مجرى الوقف خلاف الأصل، وحذف الألف ضعيفٌ؛ لأنه خلاف الأصل»[2]. قال ابن هشام: «وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـــ(لم)، وحذف النون لغير وقف، ولا

---

[1] الارتشاف : ١٨٦١/٤.

[2] الدر المصون : ٤٤/١١، .

ساكنين»[١].

وأما التخريج الذي ارتضاه أبو الفتح من إتباع الحاء حركة اللام المفتوحة بعدها فمقيسٌ على ما سلف من حكاية سيبويه عن العرب أنهم يقولون: (المَرَاةُ، والكَمَاةُ)، يريدون: (المَرْأَة، والكَمْأَة[٢]).

وهو – أيضًا – نظير إتباع الدال حركة اللام المكسورة قبلها في قراءة: ﴿الحَمْدِ للهِ﴾[٣] بكسر الدال. قال الآلوسي: «وخَرَّجَهَا بعضهم على أن الفتح لمجاورة ما بعدها، كالكسر في قراءة: ﴿الحَمْدِ للهِ﴾ بالجر»[٤].

---

[١] المغني : ٣٦٥.

[٢] ينظر: الكتاب : ٣/٥٤٥.

[٣] من الآية : (١) من سورة الفاتحة، وهذه قراءة الحسن البصري في مختصر في شواذ القرآن: ٩٠، قال الزمخشري في الكشاف: ١/١٠: «وقرأ الحسن البصري: ﴿الحَمْدِ للهِ﴾ بكسر الدال؛ لإتباعها اللام (الحمد للَّه) بكسر الدال لإتباعها اللام».

[٤] روح المعاني : ١٥/٣٨٨.

الخاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، ورحمة الله للعالمين، ســيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد

فإنه يمكن إجمال أهم النتائج التي توصل إليها البحث في سبع نقاط :

الأولـــى: أن الذي دعا أبا بكر بن مجاهد إلى إنكار بعض شواذ القــراءات أحد أمرين:

١- ما شاع في عصره من قلة الضبط، واتساع الخرق، والتباس الباطل بالحق، فَكان لزامًا عليه–وهو شيخ القُرَّاء–أن يقود بتصانيفه حركة تميز صحيح القراءات من شاذها، وباطلها.

٢- أن تكون القراءة قد فقدت شرطًا، أو أكثر من شروط صحتها وقبولهــا، والذي يتصل بالدراسة منها هو موافقة وجه من وجوه العربية، وقد ظهــر أن عبارة الإنكار المحكية عن ابن مجاهد خالية من التعليل، فــالتمس لهــا البحث وجهًا يمكن الاتكاء عليه عند بعض النحويين.

الثانية: أن داعي النقد الذي تعرض له شيخ القُرَّاء صادرٌ عن غَيْرَة أبي الفتح على القراءات المروية أن يُرَدَّ شيءٌ منها، وإلا فهو يعلم مكان صاحبه من العلم، ويضعه في مكانه اللائق به؛ ألا ترى أنه جعل كتاب أبي بكر (القراءات الشواذ) أهم المصادر التي اعتمد عليها في كتابه (المحتسب)؛ لما امتاز به ابن مجاهد من الضبط والثقة، والديانة والرياسة، فقال: «وعلى أننا ننْحِي فيه على كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد–رحمه الله–الذي وضعه لذكر الشواذ من القراءة؛ إذ كان مرسومًا

به، مَحْنُوَّ الأرجاء عليه، وإذ هو أثبت في النفس من كثير من الشواذ المحكية عمن ليست له روايته، ولا توفيقه، ولا هدايته»[١]

على أن هذا كله لم يكن ليمنع أبا الفتح من تعقب أبي بكر، والتنبيه على ما لم يمهر به من اللغة والنحو والصرف، فسبحان قاسم الأرزاق بين عباده. قال ابن جني: «ورحم الله أبا بكر؛ فإنه لم يألُ فيما عَلِمَه نصحًا، ولا يلزمه أن يرى غيره ما لم يُرِهِ الله تعالى إياه، وسبحان قاسم الأرزاق بين عباده، وإياه نسأل عصمة، وتوفيقًا، وسدادًا بفضله»[٢]. وقال: «ورحم الله ابن مجاهد! فلقد كان كبيرًا في موضعه، مُسَلِّمًا فيما لم يمهر به»[٣].

الثالثة: أن ركائز دفاع ابن جني عن القراءات التي أنكرها ابن مجاهد مبنية على أنه لا ينبغي أن يُرَدَّ شيءٌ من شواذ القراءات المروية، أو يُغَضَّ منه، ولو كان ضعيفًا في العربية، وبابه الشعر والضرورة؛ لأنه مَرْوِيٌّ عن رسول الله-ﷺ-من جهة، ووارِدٌ عن العرب من جهة أخرى، فأكثر ما فيه أن يكون غيره من المُجْمَع عليه أقوى منه إعرابًا، وأنهض قياسًا. قال أبو الفتح: «فكيف يَسُوغُ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه؟ فإن فَصُرَ شيءٌ منه عن بلوغه إلى رسول الله-ﷺ-فلن يَقْصُرَ عن وجه من الإعراب داعٍ إلى الفسحة والإسهاب»[٤].

من أجل ذلك دافع عن القراءات التي أنكرها ابن مجاهد، ولها وجهٌ

---

[١] المحتسب : ٣٥/١.
[٢] السابق: ٧١/١ .
[٣] السابق : ٣٢٨/٢.
[٤] المحتسب : ٣٣/١.

من سمت العربية، أو نظيرٌ من كلامها، وقال: «ليس ينبغي أن يُطْلَق على شيء له وجهٌ في العربية قائمٌ–وإن كان غيره أقوى منه– أنه غلطٌ»[١]. وقال: «وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعرابًا، وأنهض قياسًا؛ إذ هما–جميعًا–مرويان مسندان»[٢].

وقال في الكلام على الضرب الذي خالف ما أودعه ابن مجاهد في (كتاب السبعة): «فَسَمَّاهُ أهل زماننا شاذًا، أي: خارجًا عن قراءة القُرَّاء السبعة المُقَدَّمِ ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازعٌ بالثقة إلى قُرَّائه، محفوفٌ بالروايات مِن أمامه ووورائه، ولعله–أو كثيرًا منه–مُسَاوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه. نَعَمْ، وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنُف بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه، وترسو به قدمُ إعرابه»[٣].

الرابعة : أن أبا الفتح أنصف الشاذ المَرويَّ من القراءة، ودافع عنه، واحتج له، ودعا إلى التحقيق فيما حُكِمَ عليه منه بالرد، والإنكار، فقال: «إلا أننا–وإن لم نقرأ في التلاوة به؛ مخافة الانتشار فيه، ونتابع مَن يَتَّبع في القراءة كل جائز روايةً ودرايةً–فإنا نعتقد قوة هذا المُسَمَّى شاذًا، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيبٌ إليه، ومَرْضِيٌّ من القول لديه»[٤].

الخامسة: أن ابن جني قد يتَخَلَّى عن النزعة البصرية في سبيل تصحيح

---

[١] المحتسب: ١/٢٣٦.
[٢] السابق : ١/٣٣.
[٣] السابق: ١/٣٢.
[٤] السابق : ١/٣٣.

القراءة، والانتصار، ومن ذلك ما سلف من أن البصريين اشترطوا لزيادة (لا) أن تزاد في الموضع الذي يُؤْمَن فيه اللبس، ولما كان هذا الشرط مفقودًا في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[1] احتج بها لتصحيح قراءة: ﴿أَلاَّ تَقْسِطُوا﴾[2] بفتح التاء، وذلك على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون ذلك[3].

السادسة: أن أبا الفتح مثالٌ للناقد البصير الموسوم بالحيدة والموضوعية، فلم أر له حيفًا، ولا جورًا في تصحيح ما أنكره أبو بكر، بل كان حَكَمًا عدلاً أمينًا، يورد القراءة، ويتبعها بإنكار ابن مجاهد لها، ثم ينتصر لها، ويحتج بما يصادقها من كلام العرب، فإن كان ما أنكره ابن مجاهد فاشيًا كثيرًا في كلامهم قال ابن جني: «هذا الذي أنكره ابن مجاهد صحيح؛ وذلك أن التخفيف في (إِنَّ) المكسورة شائع عنهم»[4].

وقد يقول: «وزيادة (لا) قد شاعت عنهم، واتسعت، منه قوله تعالى: ﴿لِّئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾»[5].

وإن كان نادرًا قليلاً قال: «هو لعمري ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردود؛ لأنه قد جاء عنهم. ولو قال:

---

[1] من الآية : (١٠٩) من سورة الأنعام.

[2] من الآية : (٣) من سورة النساء، وهي قراءةُ إبراهيم النخعي، وابن وثاب في مختصر ابن حالويه: ٣١.

[3] ينظر: معاني القرآن: ١/٣٥٠.

[4] المحتسب : ١/٩١.

[5] السابق: ١/١٨٠.

(مردود في القرآن) لكان أصح معنى»[١].

وقد يقول: «قول ابن مجاهد: (إنه خَطَأٌ) فيه سرف؛ لكنه وجه غيره أقوى منه، وهو جائز في الشعر...وهذا-وإن كانت فيه صنعة-فإنه ليس بخطأ»[٢].

وإن كان يحتمل وجهًا آخر مَرْضِيًّا عنده قال: «هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي سائغ جائز؛ وهو أن تعطف ﴿آوِيَ﴾ على ﴿قُوَّةً﴾، فكأنه قال: لو أن لي بكم قوة، أو أَوْيًا إلى ركن شديد»[٣] .

السابعة: التوصية بالنظر في القراءات التي أنكرها ابن مجاهد في (كتاب السبعة)؛ لبيان منهجه في ذلك، والمعايير التي التزم بها في الحكم برد قراءة أحد من السبعة، والموازنة بينها وبين صنيعه في (كتاب الشواذ)، وغير ذلك مما قد يستلزمه البحث، ولولا خشية الاستطراد والإطالة لذكرت بعض الأمثلة على ذلك من (كتاب السبعة)، فهي كثيرة، وسأكتفي بالإحالة إلى شيء منها[٤].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

[١] المحتسب: ١/١٩٣.

[٢] السابق : ١/٢١٢.

[٣] السابق : ١/٣٢٦.

[٤] ينظر: السبعة: ١٦٩، ١٨٣، ٢١٠، ٢١٤، ٢٦٢، ٢٧٨، ٢٩٢، ٣١٦، ٣٥٢، ٦٥٣، .

فهـرس المصـــادر والمراجـع

١- إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت٦٦٥هـــ). دار الكتب العلمية.

٢- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القَطَّاع الصقلي (ت٥١٥ هـــ). تحقيق الأستاذ الدكتور: أحمد محمد عبد الدايم. دار الكتب والوثائق القومية. القاهرة: ١٩٩٩م.

٣- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر لأحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء . تحقيق/ أنس مهرة . دار الكتب العلمية بيروت لبنان : ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .

٤- أثر المحتسب في الدراسات النحوية للدكتور: حازم الحِلِّيّ. المكتبة الأدبية: ١٤٣٤هـ ٢٠١٣هـ.

٥- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي. تحقيق الدكتور: رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي. مطبعة المدني. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤١٨هـــ ١٩٩٨م.

٦- الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي. تحقيق: عبد المعين الملوحي. مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق: ١٤١٣هـــ ١٩٩٣م.

٧- إصلاح المنطق لابن السكيت. تحقيق: محمد مرعب دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـــ ٢٠٠٢م.

٨- الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الرابعة: ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٩- الأضداد لأبي بكر، محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت: ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
١٠- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى:١٤٢١هـ.
١١- الاقتراح في علم أصول النحو وجدله للسيوطي. تحقيق الدكتور: محمود فجال. دار القلم. دمشق. الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ١٩٨٩م.
١٢- ألفية ابن مالك في النحو والصرف لابن مالك . مكتبة الآداب . القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .
١٣- أمالي ابن الشجري لأبي السعادات هبة الله بن الشجري. تحقيق الدكتور: محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي. مطبعة المدني. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
١٤- إنباه الرواة على أنباه النحاة لعلى بن يوسف القفطى . تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثانية : ١٤٠١هـ ١٩٨١م .
١٥- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد. تحقيق الدكتور: زهير عبد المحسن سلطان. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى : ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
١٧- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) لأبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (ت::٦٨٥هـ). تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي :

دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ.
١٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل. بيروت. الطبعة الخامسة: ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
١٩- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي. تحقيق الدكتور: محمد بن حمود الدعجاني. دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.
٢٠- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزَّجَّاجي. تحقيق الدكتور: مازن المبارك. دار النفائس. بيروت. الطبعة الخامسة: ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.
٢١- الإيضاح في علوم البلاغة. لأبي المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت٧٣٩هـ). تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي. دار الجيل. بيروت. الطبعة الثالثة.
٢٢- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ). تحقيق: صدقي محمد جميل. دار الفكر. بيروت: ١٤٢٠هـ.
٢٣- البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (ت٤٠٠هـ). تحقيق الدكتورة: وداد القاضي. دار صادر. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٢٤- بغية الطلب في تاريخ حلب لعمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (ت٦٦٠هـ). تحقيق الدكتور: سهيل زكار. دار الفكر.
٢٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي. دار الفكر. الطبعة الثانية: ١٩٧٩م.

٢٦- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار . دار العلم للملايين . بيروت . الطبعة الرابعة : ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٧- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ). تحقيق الدكتور: بشار عوّاد معروف. دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى: ٢٠٠٣م.

٢٨- تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ

٢٩- تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ). تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٣٠- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم لأبي المحاسن المفضل بن محمد التنوخي (ت٤٤٢هـ). تحقيق الدكتور: عبد الفتاح محمد الحلو. هجر. القاهرة. الطبعة الثانية: ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

٣١- تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٦٧هـ). تحقيق: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت.

٣٢- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري. تحقيق: علي محمد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. مصر.

٣٣- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي (ت٥٠١ هـ). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٣٤- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح لأبي جعفر أحمد بن يوسف اللَّبْلِيِّ الفهري (ت٦٩١هـ). تحقيق الدكتور: عبد الملك بن عيضة الثبيتي. جامعة أم القرى. مكة المكرمة: ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٣٥- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري. تحقيق الدكتور: عباس مصطفى الصالحي. كلية التربية. بغداد. دار الكتاب العربي. الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي. تحقيق الأستاذ الدكتور: حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

٣٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو للعلامة ابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر: ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

٣٨- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري. دار الكتب العلمية . بيروت. لبنان. الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٣٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للعلامة: محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ). تحقيق الدكتور: محمد بن عبد الرحمن المفدى. جامعة الملك سعود. السعودية. الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٤٠- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور: حمد بن عوض القوزي. الطبعة الأولى: ١٤١٠ه،، ١٩٩٠م.

٤١- تفسير مقاتل لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (ت١٥٠هـ). تحقيق: عبد الله محمود شحاته. دار إحياء التراث. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ .

٤٢- التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري) لابن جني تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرازق الحديثي، وأحمد مطلوب. مطبعة العاني.بغداد، الطبعة الأولى: ١٣٨١هـ ١٩٦٢م.
٤٣- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري. تحقيق : محمد عوض مرعب . دار إحياء التراث العربي. بيروت . الطبعة الأولى: ٢٠٠١م.
٤٤- توجيه اللمع لابن الخباز. دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور: فايز زكي محمد دياب. دار السلام. مصر. الطبعة الثانية، ١٤٢٨ هـ /. ٢٠٠٧م.
٤٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي. تحقيق الأستاذ الدكتور: عبدالرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٤٦- جامع البيان في تفسير القرآن) للإمام: محمد بن جرير الطبري. تحقيق: أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
٤٧- الجامع لأحكام القرآن المعروف بـ(تفسير القرطبي) لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٨١هـ). تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية. القاهرة. الطبعة الثانية: ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.
٤٨- الجمل في النحو لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة. الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٤٩- جمهرة اللغة لابن دريد. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الأولى: ١٩٨٧م.
٥٠- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. تحقيق الدكتور: فخر الدين

قباوة. دار الكتب العلمية . بيروت : ١٤١١هـ ١٩٩١م.
٥١- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: (عِنَاية القَاضِي وكِفَاية الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي).لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت١٠٦٩هـ). دار صادر. بيروت.
٥٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لأبي العرفان الصبان. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
٥٣- الحجة في القراءات السبع لأبي الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ). تحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم،. دار الشروق. بيروت. الطبعة الرابعة: ١٤٠١هـ.
٥٤- الحجة للقراء لأبي علي الفارسي . تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي. دار المأمون للتراث . دمشق . بيروت. الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
٥٥- حروف المعاني والصفات للزجاجي. تحقيق: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى: ١٩٨٤م.
٥٦- الحيوان لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الثانية: ١٤٢٤هـ.
٥٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق الشيخ: عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
٥٨- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر. الطبعة الرابعة.
٥٩- درة الغواص في أوهام الخواص لأبي محمد القاسم بن علي الحريري

(ت٥١٦هـ). تحقيق: عرفات مطرجي. مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٦٠- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي. تحقيق: علي محمد عوض، وآخرون. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٦١- الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين للدكتور: أحمد مكي الأنصاري. دار المعارف. مصر: ١٣٩٣هـ ١٩٧٠م.

٦٢- دلائل الإعجاز في علم المعاني لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ). تحقيق: محمود محمد شاكر. مطبعة المدني. القاهرة. دار المدني. جدة. الطبعة الثالثة: ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

٦٣- دمية القصر وعصرة أهل العصر لأبي الحسن علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي (ت٤٦٧هـ). دار الجيل، بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ.

٦٤- ديوان ابن مقبل. تحقيق الدكتورة: عزة حسن. دار الشروق العربي. بيروت: ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٦٥- ديوان أبي النجم العجلي. تحقيق الدكتور: محمد أديب عبد الواحد. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٦٦- ديوان الأخطل . تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٦٧- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس. تحقيق: محمد حسين. الإسكندرية: ١٩٥٠م.

٦٨- ديوان الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه. تحقيق: عبد الرحمن

المصطاوي. دار المعرفة. بيروت. لبنان. الطبعة الثالثة: ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
٦٩- ديوان امرئ القيس. تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي. دار المعرفة. بيروت. الطبعة الثانية: ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
٧٠- ديوان الحطيئة . اعتنى به حمدو طمَّاس . دار المعرفة . بيروت . الطبعة الثانية : ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
٧١- ديوان ذي الرمة. تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي. دار المعرفة. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
٧٢- ديوان رؤبة بن العجاج. تحقيق: وليم بن الورد البروسي. دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع. الكويت.
٧٣- ديوان زهير بن أبي سلمى مع شرحه للأعلم الشنتمري. تحقيق: الشيخ عمر. ١٢٠٦هـ.
٧٤- ديوان عامر بن الطفيل. تحقيق: كرم البستاني. دار صادر. بيروت: ١٣٧٩هـ ١٩٧٩م.
٧٥- ديوان كعب بن مالك الأنصاري. تحقيق: سامي مكي العاني. مكتبة النهضة. بغداد.الطبعة الأولى: ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م.
٧٦- ديوان الهذليين. الجمهورية العربية المتحدة. الثقافة والإرشاد القومي. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة: ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م.
٧٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت١٢٧٠هـ). تحقيق: علي عبد الباري عطية. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٥ه.
٧٨- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري

(ت: ٣٢٨هـــــ). تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٢هـــ ـ١٩٩م.

٧٩- السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد. تحقيق الدكتور: شوقي ضيف. دار المعارف. مصر. الطبعة الثانية: ١٤٠٠هـــــ.

٨٠- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح بن جني. تحقيق الدكتور: حسن هنداوي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢١هـــ ٢٠٠٠م.

٨١- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـــــ). تحقيق: عبد العزيز الميمني. دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٢- سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (ت٢٧٩هـــ). تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة. مطبعة الحلبي. مصر. الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـــ ١٩٧٥م.

٨٣- سير أعلام النبلاء لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـــ). دار الحديث. القاهرة: ١٤٢٧هـــــ ٢٠٠٦م.

٨٤- الشافية في علم التصريف لابن الحاجب . تحقيق/ حسن أحمد العثمان . المكتبة المكية . الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م .

٨٥- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـــ). تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث، بيروت. الطبعة الثانية: ١٣٩٣هـــــ.

٨٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للعلامة: علي بن محمد الأُشْمُوني. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة: الأولى ١٤١٩هـــــ ١٩٩٨م.

٨٧- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .

٨٨- شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى :١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

٨٩- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش محمد بن يوسف. تحقيق: علي محمد فاخر ، وآخرون. دار السلام. الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٩٠- شرح التصريف لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ). تحقيق الدكتور: إبراهيم بن سليمان البعيمي. مكتبة الرشد. الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ١٩٩٩م.

٩١- شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز (ت٦٨١ هـ). تحقيق الدكتور: هادي نهر، والدكتور: هلال ناجي المحامي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. الأردن. الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ٢٠٠٢م.

٩٢- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت٨٥٥هـ). مطبعة الحلبي. مصر. الطبعة الثالثة: ١٣٧٩هـ ١٩٥٩م.

٩٣- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق الدكتور: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٩٤- شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ). تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي. دار المعرفة. بيروت.

٩٥- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي. تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية بيروت: ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.

٩٦- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي(ت٧١٥هـ). تحقيق الدكتور: عبد المقصود محمد عبد المقصود. مكتبة الثقافة الدينية. الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٩٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري. تحقيق: عبد الغني الدقر. الشركة المتحدة. سوريا: ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

٩٨- شرح شواهد سيبويه المسمى تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري بهامش كتاب سيبويه. مطبعة بولاق : ١٣١٦هـ .

٩٩- شرح شواهد المغني للسيوطي. تحقيق: أحمد ظافر كوجان. لجنة التراث العربي: ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م.

١٠٠- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت٣٢٨هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار المعارف. الطبعة: الخامسة

١٠١- شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام الأنصاري. تحيق الدكتور: عبد الله عبد القادر الطويل. المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

١٠٢- شرح قواعد الإعراب للشيخ: محمد بن مصطفى القُوجَوي (شيخ زاده) (ت٩٥٠هـ). تحقيق: إسماعيل مروة. دار الفكر المعاصر

بيروت. دار الفكر. دمشق الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
١٠٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق الدكتور: عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث. مكة المكرمة. الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
١٠٤- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت٣٨٥هـ). تحقيق الدكتور: محمد علي الريح هاشم. مكتبة الكليات الأزهرية. دار الفكر. القاهرة: ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
١٠٥- شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني. تحقيق:: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
١٠٦- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى: ٢٠٠٨م.
١٠٧- شرح المفصل في صنعة الإعراب لابن يعيش. تحقيق الدكتور: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
١٠٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك. تحقيق الدكتور: :طَه مُحسِن. مكتبة ابن تيمية. الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٠٩- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأبي الحسن أحمد بن فارس. محمد علي بيضون. الطبعة: الأولى: ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

١١٠- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - ﷺ- وسننه وأيامه) للإمام: محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق:: محمد زهير بن ناصر. ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. دار طوق النجاة. الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ

١١١- ضرائر الشعر لابن عصفور. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى: ١٩٨٠م.

١١٢- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ). تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

١١٣- العمدة في محاسن الشعر وآدابه لأبي على الحسن بن رشيق القيرواني (ت٤٦٣ هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل. الطبعة الخامسة: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١١٤- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق الدكتور: مهدي المخزومي، والدكتور: إبراهيم السامرائي. دار الهلال.

١١٥- غاية النهاية في طبقات القراء لأبي الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ). مكتبة ابن تيمية. عني بنشره لأول مرة ج. برجستراسر: ١٣٥١هـ.

١١٦- غرائب التفسير وعجائب التأويل لأبي القاسم محمود بن حمزة الكرماني (ت: ٥٠٥هـ). دار القبلة للثقافة الإسلامية . جدة، مؤسسة علوم القرآن . بيروت.

١١٧- غريب القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ). تحقيق: أحمد صقر. دار الكتب العلمية: ١٣٩٨هـ

١٩٧٨م.
١١٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار المعرفة. بيروت: ١٣٧٩هـ.
١١٩- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) للحسين بن عبد الله الطيبي (ت:٧٤٣هـ). تحقيق: الدكتور: جميل بني عطا. جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم. الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.
١٢٠- الفهرست لأبي الفرج محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم (ت٤٣٨هـ). تحقيق: إبراهيم رمضان. دار المعرفة بيروت. الطبعة الثانية: ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
١٢١- الكامل في اللغة والأدب للمبرد. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي . القاهرة. الطبعة الثالثة: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
١٢٢- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم يوسف بن علي الهُذَلي (ت٤٦٥هـ). تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب. مؤسسة سما للتوزيع والنشر. الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
١٢٣- كتاب الأفعال لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع المتوفى سنة (٥١٥هـ) دائر المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية – حيدر أباد . الطبعة الأولى ١٣٦٠هـ
١٢٤- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي. تحقيق الدكتور: محمود الطناحي. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

١٢٥- الكتاب لسيبويه. تحقيق الشيخ: عبد السلام محمد هارون. دار الجيل. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١١هـ ١٩٩١م.

١٢٦- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني(ت٦٤٣هـ). تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح. دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

١٢٧- كتاب اللامات لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق/ مازن المبارك . دار الفكر . دمشق. الطبعة الثانية : ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

١٢٨- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل للزمخشري، ومعه حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت٦٨٣هـ). مطبعة الحلبي. القاهرة : ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

١٢٩- لسان العرب للعلامة: محمد بن مكرم بن منظور. دار صادر. بيروت. الطبعة الثالثة: ١٤١٤هـ.

١٣٠- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري . تحقيق الدكتور عبد الإله النبهان . دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى : ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م .

١٣١- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م.

١٣٢- ليس في كلام العرب لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ). تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الطبعة الثانية. مكة

المكرمة: ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
١٣٣- متن طيبة النشر في القراءات العشر لأبي الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ). تحقيق: محمد تميم الزغبي. دار الهدى، جدة. الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
١٣٤- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى. تحقيق: محمد فؤاد سزكين. مكتبة الخانجي. القاهرة.: ١٣٨١هـ.
١٣٥- مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب. تحقيق: عبد السلام هارون. دار المعارف بمصر: ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
١٣٦- المجتبى من السنن (السنن الصغرى) لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب. الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
١٣٧- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت٥٠٢هـ). شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ.
١٣٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني . تحقيق/ علي النجدي ناصف . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة : ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
١٣٩- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية) لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية(ت٥٤٢هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ. ونسخة أخرى بتحقيق الأساتذة: الرحالة الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي الصادق

العناني، دار الأوقاف والشئون الإسلامية. قطر. الطبعة الثانية: ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

١٤٠- المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ). تحقيق: عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

١٤١- مختارات شعراء العرب لابن الشجري (ت٥٤٢هـ). تحقيق: محمود حسن زناتي.مطبعة الاعتماد. مصر. الطبعة الأولى: ١٣٤٤هـ ١٩٢٥م.

١٤٢- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لأبي عبد الله الحسين بن خالويه النحوي. مكتبة المتنبي. القاهرة.

١٤٣- المخصص لابن سيده. تحقيق: خليل إبراهم جفال. دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

١٤٤- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ت٥٦٧ هـ). تحقيق: علي حيدر. مجمع اللغة العربية بدمشق: :١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

١٤٥- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ. تحقيق الدكتور: حسن هنداوي. دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق. دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

١٤٦- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل. تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات . دار الفكر . دمشق: ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

١٤٧- معاني القرآن لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ).تحقيق: محمد علي الصابوني. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. الطبعة الأولى: ١٤٠٩م.

١٤٨- معاني القرآن للأخفش. تحقيق الدكتورة: هدى محمود قراعة.

مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤١١هـ ١٩٩٠م .
١٤٩- معاني القرآن للفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي. دار المصرية للتأليف والترجمة. مصر. الطبعة الأولى.
١٥٠- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
١٥١- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت٦٢٦هـ). تحقيق: إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
١٥٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري. تحقيق الدكتور: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. دار الفكر – دمشق. الطبعة السادسة: ١٩٨٥م.
١٥٣- مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت٦٢٦هـ). تحقيق: نعيم زرزور. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الثانية،: ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.
١٥٤- المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت٥٠٢هـ). تحقيق: صفوان عدنان الداودي. دار القلم، الدار الشامية. دمشق. بيروت. الطبعة الأولى:١٤١٢هـ.
١٥٥- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري. تحقيق الدكتور: علي أبو ملحم. مكتبة الهلال. بيروت. الطبعة الأولى: ١٩٩٣م.
١٥٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) تحقيق الدكتور: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين . جامعة أم

القرى الطبعة الأولى : ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
١٥٧- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـــ(شرح الشواهد الكبرى) للعلامة: بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ). تحقيق الأساتذة: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق، وعبد العزيز محمد فاخر. دار السلام للطباعة والنشر. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٣١هـــــ٢٠١٠م.
١٥٨- المقتضب للمبرد. تحقيق الدكتور: محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة: ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
١٥٩- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور. مكتبة لبنان. الطبعة الأولى: ١٩٩٦م.
١٦٠- منازل الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـــ). تحقيق: إبراهيم السامرائي. دار الفكر عمان.
١٦١- المنصف في شرح التصريف للمازني لابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين. وزارة المعارف العمومية. دار إحياء التراث القديم. الطبعة الأولى: ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.
١٦٢- منهجية ابن مجاهد بين توجيه القراءات القرآنية وانتقادها. رسالة (ماجستير) للباحث: عبد العزيز عايش العنزي. كلية الآداب. جامعة آل البيت: ٢٠١٧م.
١٦٣- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري. تحقيق: عبد الكريم مجاهد. الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.
١٦٤- نتائج الفكر في النحو للسهيلي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

١٦٥- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ). تحقيق: إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار. الأردن. الطبعة الثالثة: ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٦٦- النشر في القراءات العشر لأبي الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ). تحقيق: علي محمد الضباع. المطبعة التجارية الكبرى. تصوير دار الكتاب العلمية.

١٦٧- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه) لأبي الحسن علي بن فَضَّال القيرواني (ت٤٧٩هـ). تحقيق الدكتور: عبد الله عبد القادر الطويل. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م.

١٦٨- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري. تحقيق الدكتور: محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق. الطبعة الأولى: ١٤٠١ه ١٩٨١م.

١٦٩- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. المكتبة التوفيقية. مصر.

١٧٠- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت٧٦٤هـ). تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. دار إحياء التراث. بيروت: ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

١٧١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان(ت٦٨١هـ). تحقيق: إحسان عباس. دار صادر. بيروت: ١٩٠٠م.

١٧٢- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت٤٢٩هـ). تحقيق الدكتور: مفيد محمد قمحية. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى:١٤٠٣هـ١٩٨٣م.